محاضرات في
مصادر علوم العربية

تأليف

د. عبد الفتاح عبد العليم البركاوي
أستاذ أصول اللغة بجامعة الأزهر

الطبعة الأولى
١٤٢٧هـ - ٢٠٠٦م
القاهرة

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين ، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين ، سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين .. وبعد ..

فانطلاقا من المقولة الشهيرة « الذين يحسنون قراءة الماضي هم الأجدر بقراءة المستقبل » ، رأيت أن أقدم سلسلة تتناول هذا الماضي المتعلق بتراثنا ، أملا في أن تحسن الوضع الراهن بأن تنظر إليه على أنه امتداد لعبقرية عظيمة ، وأنه خطوة ضرورية لغد مشرق إن شاء الله .

إن دراسة مصادر اللغة والنحو والصرف والبلاغة والأدب وغير ذلك مما اصطلح على تسميته بـ « علم العربية » دراسة مجردة عن الهوى ـ أو الذاتية ـ ، مسلحة بموضوعية العلم ومنهجيته ، ستؤدي حتما إلى قراءة جديدة لتراثنا ، وتأمل واع لحاضرنا ، ثم ننطلق من ذلك بعزم وثقة إلى المستقبل .

إن مصطلح « مصادر العربية » يمكن أن يطلق ويراد به أحد أمرين :

الأول : مصادر اللغة العربية التي استقى العلماء منها مادتهم الأصلية ، مثل القرآن الكريم ، والحديث الشريف ، وكلام العرب شعرا ونثرا ، حكما وأمثالا ... إلخ ، ويمكن أن نطلق على هذه كلها مصطلح « موارد العربية » .

والآخر ـ وهو المقصود هنا ـ : مصادر دراسة العربية ، أي تلك المؤلفات الأولى التي نهض بها العلماء العرب ، وأسسوا بها لدراسات لاحقة أكثر نضجا واكتمالا ، فكل شيء ـ كما يقول ابن الأثير ـ « يبدأ صغيرا ثم يكبر ، ناقصا ثم يكمل ... »(١) .

وسوف نعرض في الباب التمهيدي لمفهوم كلا الأمرين : الموارد ، والمصادر ، على نحو يزيل ما بينهما من تشابك والتباس .

---

(١) مقدمة « النهاية في غريب الحديث » جـ ١ ص ٣٥ .

المقصود هنا إذاً « مصادر دراسة العربية » التي يراد بها ما يشمل كل الدراسات المتعلقة باللغة في ذاتها ، وقد قسمها بعض العلماء إلى اثني عشر قسما ، منها أصول ، ومنها فروع ، وجعل الأصول شاملة لـ : علم اللغة ، وعلم الاشتقاق ، وعلمي النحو والصرف ، وعلم المعاني ، وعلم البيان ، وعلم العروض ، وعلم القافية [١] ، أما الفروع فتشمل علوم : الخط (الكتابة) ، والإنشاء ، وعلم المحاضرات (والتاريخ فرع عنه) ... [٢] .

ونلاحظ هنا أن التهانوي لم يذكر علم الأصوات ضمن « علوم العربية » رغما عن أنه يشكل اللبنة الأولى في هذه العلوم ، ذلك أن اللغة - أي لغة - تتكون من أربعة مستويات ، هي : المستوى الصوتي ، والمستوى الصرفي ، ثم المستوى النحوي والدلالي ، وتمشيا مع هذه النظرة الحديثة ، كان لا بد من وضع علم أصوات العربية في مقدمة هذه العلوم ، صحيح أن سيبويه في « الكتاب » قد وضع المباحث الصوتية في نهاية الكتاب ، وجعل مباحث النحو في بدايته ، أما المباحث الصرفية فجاءت بين الاثنين ، وقد كان ذلك اتباعا أو ابتداعا للطريقة التركيبية التي تبدأ بالمسائل الكلية ثم تنتقل إلى المسائل الجزئية الكبرى فالصغرى ، وهذه إحدى طريقتين في تقسيم الأنحاء التعليمية ، أما الأخرى فهي الطريقة التحليلية ، وتعني التكثير من أسفل إلى فوق ، أي من أخص إلى ما هو أعم [٣] ، وهذه الطريقة الأخيرة هي المستعملة اليوم في الدراسات اللغوية الحديثة ، وتعني الانتقال في دراسة اللغة من الأصوات ، إلى الصرف ، ثم إلى النحو ، وأخيرا الدلالة .

---

(١) انظر : كشاف اصطلاحات الفنون ص ١٧ .

(٢) السابق ، الصفحة نفسها ، ولم يذكر الفرع الرابع ، وإنما ذكر علم عروض الشعراء !!! .

(٣) السابق ص ١٥ .

وفي هذه الدراسات سوف تقتصر على المجالات الثلاث الأولى ، أما الرابعة فهي الدراسات المتعلقة بالمعنى ، وهي التي أطلق عليها القدماء مصطلح « علم اللغة » ، وأطلق عليها المحدثون مصطلح « علم الدلالة » وتشمل علاقة الألفاظ بمعانيها الوضعية والوظيفية ، وعلاقاتها بعضها ببعض ، ويدخل في إطار هذا العلم : علم المعجم ، وعلم فقه اللغة ، وهذا ما سوف نعرض له في دراسة أخرى قريبا ـ بإذن الله تعالى ـ .

لقد كان من المنطقي أن يكون ترتيب هذه المحاضرات وفقا للتدرج في المستويات اللغوية أن نبدأ بمصادر الدراسات الصوتية ، تليها الصرفية ، فالنحوية ، ولكن الذي حال دون ذلك هو أن علم الصرف نشأ في أحضان علم النحو ، حيث كان النحو عند المتقدمين يشمل الصرف الذي لم ينفصل عنه إلا في المرحلة الثالثة من مراحل تطور الدراسات النحوية [٢] ، ولما كنا نبحث في « المصادر » كان لزاما علينا أن نبحث عن ذلك في ثنايا كتب النحو أولا .

بهذه المحاضرات نأمل أن نكون قد أسهمنا ـ ولو بقدر يسير ـ في إعلاء صرح هذا النوع من الدراسات ، فإن نك وفقنا فذلك فضل الله يؤتيه من يشاء ، وإن تكن الأخرى فحسبي أني بذلت الجهد ، وأخلصت النية ، وما توفيقي إلا بالله عليه توكلت وإليه أنبت وإليه المصير .

وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم .

د. عبدالفتاح البركاوي

القاهرة : شوال ١٤٢٧هـ - نوفمبر ٢٠٠٦م

---

(١) انظر في هذه المراحل : نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة للشيخ محمد الطنطاوي ، ص ٣٤ - ٣٥ .

تمهيد

المصدر والمرجع وأصول اللغة

أولا : المصدر

لفظ « المصدر » اسم مكان أو مصدر ميمي مأخوذ من مادة « ص د ر » ، وتفيد هذه المادة ـ كما يقول ابن فارس ـ أحد معنيين :

الأول : خلاف الورْد .

والآخر : صدر الإنسان وغيره .

فالأول قولهم : صدر عن الماء ، وصدر عن البلاد ، إذا كان قد وردها ثم صدر عنها ، وأما الآخر فمنه : الصدر للإنسان ، والجمع صدور [1] .

وقال الخليل : الصدر : أعلى مقدم كل شيء ... ، وصدر الأمر : أوله ، والصَّدَر : الانصراف عن الورد وعن كل أمر [2] ، والمصدر : أصل الكلمة الذي تصدر عنه الأفعال ، وتفسيره أن المصادر كانت أول الكلام ، كقولك الذهاب والسمع والحفظ ، وإنما صدرت الأفعال عنها فيقال : ذهب ذهابا ، وسَمِع سمعاً وسماعاً ، وحفظ حفظاً [3] .

---

(١) مقاييس اللغة لابن فارس ٣/ ٣٣٧ .

(٢) العين للخليل ٧/ ٩٢ .

(٣) يشير الخليل هنا إلى « المصدر » في اصطلاح النحويين ، ثم يعلل لهذه التسمية وفقا للمذهب البصري الذي يرى القائلون به أن المصدر هو أصل المشتقات ، وقد خالفهم في ذلك الكوفيون ، فذهبوا إلى أن الفعل هو الأصل . انظر في الخلاف بين الكوفيين والبصريين في هذه المسألة : كشاف اصطلاحات الفنون للتهانوي ٢/ ١٥٥٦ .

وقد أوردت المعاجم العربية اللاحقة ما جاء في كتاب « العين » ، ولم تزد عليه سوى تفصيلات يسيرة [١] ، من ذلك على سبيل المثال قول الزمخشري : « ومن المجاز طريق صادر وارد ، أي يرد فيه الناس ويصدرون ، وأخذ الأمر بصدره أي بأوله .. وهو يعرف موارد الأمور ومصادرها ... » [٢] .

وقد غلب على الاستعمال اللغوي للمادة المعنى الأول الذي ذكره ابن فارس : وهو خلاف الورد ، فجاء في القرآن الكريم قول الله تعالى : ﴿ ... قالتا لا نسقي حتى يُصدِر الرِّعاءُ ... ﴾ (القصص : ٢٣) ، أي قالت ابنتا شعيب عليه السلام : لا نسقي حتى يصدر عن الماء ويخلي ، وحينئذ نردان [٣] .

وجاء في الحديث : « كان له ركوة تسمى الصادر » ، سميت بذلك لأنه يُصْدر عنها بالري ، وجاء فيه أيضا : « فأصدرتنا ركابنا » ، أي : صرفتنا رواء فلم نحتج إلى المقام بها للماء [٤] .

وفي الشعر العربي جاء قول قُسّ بن ساعدة (أو غيره) :

لما رأيت موارداً   للموت ليس لها مصادر

قال ابن الأثير : « المصادر : المواضع التي يرجعون فيها ومنها .. » [٥] .

---

(١) انظر ـ مثلا ـ : الصحاح ٢/ ٧١٠ ، ولسان العرب ص ٢٤١١ (ط. دار المعارف) ، والقاموس المحيط ص ٥٤٣ (ط. بيروت) .

(٢) أساس البلاغة ص ٣٥٠ .

(٣) تفسير القرطبي ١٣/ ١٧٦ .

(٤) النهاية لابن الأثير ٣/ ١٦ ، والركوة : هي البئر .

(٥) منال الطالب .. شرح طوال الغرائب لابن الأثير ص ١٣١ .

ومعنى هذا أن لفظ المصدر يطلق على طريق الرجوع ، وعلى الموضع الذي يرجع منه .

ونستخلص من ذلك أن لفظ « المصدر » وما اشتق منه قد غلب استعماله في التراث ، خاصة في القرآن الكريم والحديث الشريف في معنى : الرجوع عن الورد خاصة رجوعاً مصحوبا بالرّي .

المصدر في اصطلاح اللغويين المعاصرين

استعمل اللغويون المعاصرون لفظ « المصدر » مصطلحا للدلالة على أمرين :

الأول : المنابع التي تُستقى منها المادة اللغوية ، مثل : القرآن الكريم والحديث الشريف والشعر العربي ، وذلك كما في كتاب « مصادر اللغة » للدكتور / عبد الحميد الشلقاني .

الآخر : المؤلفات التي تضمنت هذه الثروة اللغوية أو جزءاً منها ، وذلك كما صنع الدكتور سعيد بحيري في كتابه « المدخل إلى مصادر اللغة العربية » ، ويبدو أن الدكتور الشلقاني قد استعمل الإضافة بمعنى اللام ، أي مصادر للغة ، أما الدكتور البحيري فقد استعمل الإضافة على معنى في أي مصادر في اللغة ، وعندما يستخدم الأسلوب الإضافي « مصادر لغوية » فإن المراد هو المؤلفات الأساسية في اللغة ، وذلك كما في صنيع الدكتور عز الدين إسماعيل ، وتجدر الإشارة هنا إلى أن مصطلح « المصدر » ليس مقتصرا على اللغة ، إذ يطلق مثلا على الأدب أو النحو أو التاريخ أو الحديث الشريف ، فيقال مثلا : مصادر الأدب أو المصدر الأدبي .... إلخ .

والمراد بـ « المصدر » في هذا الاستعمال الأخير :

« كل كتاب تناول موضوعا وعالجه معالجة شاملة عميقة ، أو هو : كل كتاب يبحث في علم من العلوم على وجه الشمول والتعمق ، بحيث يصبح أصلا لا يمكن لباحث في ذلك العلم الاستغناء عنه ، كصحيحي الإمامين البخاري ومسلم ، إذ هما أصلان ومصدران في الحديث النبوي ، بينما تعد كتب الحديث المختارة كـ " الأربعين النووية " من المراجع في ذلك ، وككتاب " الكامل " للمبرد ، و" صبح الأعشى " للقلقشندي ، هما أصلان ومصدران في الأدب ، وغيرهما مما أخذ عنهما مرجع ، ومثل هذا يقال في " تاريخ الطبري " و" سيرة ابن هشام " كلها أصول ومصادر في بابها ، وما اقتبس أو استمد منها مرجع في بابه » [(١)].

ويفهم مما ذكره الدكتور الطاهر مكي أن المصادر تعني : الآثار (الأدبية أو اللغوية) التي تروى مشافهة ، أو تدون في كتب ، أو تنقش على الأبنية دون تعليق على النص أو تفسير له ، دون تمهيد له أو تعليق عليه [(٢)].

وهذا التصور وإن كان صحيحا بالنسبة لبعض الآثار الأدبية ، فهو لا ينطبق على ما رواه علماء اللغة الأولون ، حيث لم تخل رسالة من شرح أو تعليق ، وربما كان هذا الشرح أو التفسير هو الهدف الأساسي لتأليف معاجم اللغة منذ عصر الخليل وحتى يومنا هذا .

---

(١) محمد عجاج الخطيب : « في المكتبة والبحث والمراجع » ص ٢٢ (بتصرف يسير) نقلا عن المصادر الأدبية واللغوية للدكتور عز الدين إسماعيل ص ٥٣ .

(٢) دراسة في مصادر الأدب ص ١٠٤ .

إن الذي نرجحه أن المصطلح « مصدر » قد دخل في الدراسات الحديثة ترجمة للمصطلح الإنجليزي Source book بمعنى المرجع الأصلي ، أو منبع (المعلومات) ، وهذه الترجمة موفقة إلى حد كبير ، شريطة أن تراعي العلاقة الوثيقة بين الأصل اللغوي والمعنى الاصطلاحي ، وقد سبق أن ذكرنا أن المادة اللغوية « ص د ر » تفيد الأولية ، كما تعني الرجوع عن الورد بعد الرِّيّ ، وبملاحظة الأمرين معا ـ أي الترجمة عن الأصل الانجليزي ، والدلالة اللغوية للفظ « المصدر » في اللغة العربية ـ يمكن تحديد مفهوم المصدر بأنه [١] :

كل كتاب أو رسالة يقصد فيه مؤلفه إلى المنابع الأولى للتراث العربي ويفيد منها ويصوغها صياغة علمية تمكن الغير من الإفادة منها على نحو من الأنحاء .

ويمكن من خلال هذا المفهوم أن نتعرف على سمات « المصدر » فيما يلي :

أولا : يحوي المصدر معلومات جوهرية لا يمكن الاستغناء عنها في موضوعه .

ثانيا : أن تكون هذه المعلومات مستقاة من المنابع مباشرة بحيث تكتسب المعلومات صفة الأولية .

---

(١) لم يرد لفظ مصدر مصطلحا إلا في المعنى الذي أشار إليه الخليل ، أي أصل الكلمة الذي تصدر عنه الأفعال ، وقد تناقلت كتب النحو والمصطلحات هذا المعنى ، فقال التهانوي نقلا عن الرضي : يطلق المصدر عند النحاة على المفعول المطلق ، ويسمى حدثا وحدثانا وفعلا ، ويطلق أيضا على اسم الحدث الجاري على الفعل ، أي أنه اسم يدل على الحدث مطابقة كالضرب ، أو تضمنا كالجلسة ... .
انظر في ذلك : كشاف اصطلاحات الفنون للتهانوي ١/ ١٥٥٦ .

ثالثا : أن يكون للمؤلف نوع من التفرد في بابه ، سواء في جمع المادة أو تصنيفها أو الاستنباط منها .

وبتطبيق هذه المعايير الثلاثة في مجال اللغة ، نجد أن مؤلفات اللغويين العرب في القرن الثاني الهجري تعد مصادر لغوية ، لأن مصنفيها رجعوا مباشرة إلى العرب ، وحوت من الثروة اللغوية قدراً كبيراً أفاد منه مؤلفوا المعاجم فيما بعد ، أما المعاجم ذاتها فمنها ما هو مصدر مثل كتاب « العين » للخليل ، وكتاب « الصحاح » للجوهري ، ومنها ما هو مرجع مثل « القاموس المحيط » للفيروزابادي ، و« لسان العرب » لابن منظور .

ثانيا :المرجع

المرجع في اللغة

لفظ « مرجع » اسم مكان أو مصدر ميمي مأخوذ من مادة « ر ج ع » التي تدل على الرد والتكرار [١] ، ومن ذلك قول الله تعالى : ﴿ ... ثُمَّ إِلَيْهِ مَرْجِعُكُمْ ... ﴾ (الأنعام : ٦٠) ، والمراجعة : المعاودة ، يقال : راجعه الكلام ، أي عاوده فيه [٢] ، ويقال ـ أيضا ـ : إياك والرجيع من القول ، وهو المعاد منه [٣] ، والرجوع : العود إلى ما كان منه البدء أو تقدير البدء ، مكانا كان أو قولا أو فعلا ، وقد وردت هذه المادة في القرآن الكريم على عشرة أوجه ، منها : العود ، والرد ، والإقبال على الشيء ... إلخ [٤] .

---

(١) مقاييس اللغة ٢/ ٤٩٠ .   (٢) الصحاح ٣/ ١٢١٦ .

(٣) أساس البلاغة ص ؟؟؟ .

(٤) انظر هذه الوجوه وأمثلتها في القرآن الكريم في : بصائر ذو التمييز في لطائف =

المرجع في اصطلاح اللغويين المعاصرين

كما استخدم اللغويون المعاصرون مصطلح « مصدر » ترجمة لـ Source ، فقد استخدموا مصطلح مرجع ترجمة لمصطلح Reference ، ويعنون به :

١ ـ الكتاب الذي رجع فيه صاحبه إلى المادة (العلمية) في مصدرها ، وأفاد منها [١] .

٢ ـ الكتاب الذي يساعد على فهم النص الأدبي وتوضيحه وتفسيره [٢] .

وإذا كان التعريف الأخير إنما هو للمرجع الأدبي ، فإنه ينطبق أيضا على المراجع اللغوية ، وعلى الدراسات القرآنية ، وكثير من المعاجم والمراجع النحوية وغيرها ، فـ « التاج » مثلا شارح للقاموس وموضح لما فيه ، وكتب التفسير وشروح الحديث مراجع تعين على فهم النص القرآني أو الحديث الشريف ، كما أن شروح الألفية والشاطبية ونحوهما مراجع لفهم ألفية ابن مالك ، والشاطبية (في القراءات السبع) ، وهكذا .

والذي نراه أن هذين التعريفين للمرجع ـ أيا كان نوعه ـ لا يحددان على وجه دقيق السمات الدلالية لمصطلح « مرجع » ، لأن المصدر أيضا يرجع فيه صاحبه إلى مصدر آخر قد يكون عن طريق

= الكتاب العزيز للفيروزابادي ٣/ ٣٩ وما بعدها .

(١) المصادر الأدبية واللغوية للدكتور عز الدين إسماعيل ص ٥٤ .

(٢) الطاهر أحمد مكي : دراسة في مصادر الأدب ص ١٠٤ (نقلا عن المرجع السابق ، الصفحة نفسها) .

الرواية الشفهية ، أو عن طريق السماع من الشيخ ، أو حتى بالرجوع إلى المصنفات السابقة ، كما أن المصدر خاصة في المجال اللغوي يساعد في فهم المفردات ، ويحدد مجالات استخدامها ، ونقترح حلا لهذه الإشكالية أن نستخدم في المجال المعرفي ثلاث مصطلحات بدلا من اثنين ، وهي :

المورد ـ المصدر ـ المرجع

١ ـ المورد[(١)]

هو كل ما يحوي المادة الأولية التي يستقي منها العلماء معارفهم اللغوية أو الأدبية ليقوموا بتدوينها ، وذلك مثل السماع المباشر عن العرب في محاوراتهم وأرجازهم وأشعارهم ، أو الأخذ عن القرآن الكريم أو الحديث الشريف أو المأثور من الحكم والأمثال ، وبذلك تكون الموارد بمثابة عين الماء التي يرتوي منها العلماء ، ويصدرون عنها ، أو بمثابة الشجرة المثمرة التي يقطفون ثمارها ليضعوها في سلال لحفظها ، وتحقق الانتفاع بها لمن بعدهم .

٢ ـ المصدر

وهو كل مؤلف يحوي المادة المستخرجة من الموارد السابقة ، وذلك مثل الرسائل التي دونها أو أملاها العلماء العرب الذين خرجوا إلى

---

(١) المورد بهذا المعنى يرادف المصدر عند الدكتور الشلقاني ، وقد استخدم الدكتور محمود الطناحي لفظ « المورد » وأراد به مجموعة الكتب التي رجع إليها ابن الأثير في تأليف كتابه « منال الطالب » مثل : الصحيحين للبخاري ومسلم ، وطبقات ابن سعد ، انظر في ذلك : فهارس كتاب « منال الطالب .. شرح طوال الغرائب » لابن الأثير ، بتحقيق الدكتور محمود الطناحي ص ٢٩ .

البادية ، فسمعوا عن العرب ما يتعلق بموضوع هذه الرسالة أو تلك ، ومثل المعاجم التي التقى مؤلفوها بالعرب مباشرة ، كالخليل بن أحمد ، وأبي منصور الأزهري ، وغيرهم من اللذين شافهوا الأعراب وأكملوا ما سمعوه بما رووه من الشعر العربي ، وبما حفظوه من كتاب الله تعالى وأحاديث رسوله الكريم ﷺ .

٢-المرجع

وهي مؤلفات المتأخرين التي تدور حول ما حوته المصادر الأولى شرحا وتفسيرا ، أو تعيد ترتيب المادة بتصنيفها على نحو يمكن الإفادة منها على نحو أفضل ، وربما حوت هذه المراجع أيضا تهذيبا لما جاء بالمصادر ، أو نقداً لها .

ولتوضيح ذلك نضرب المثال التالي :

١ ـ الأحاديث الشريفة التي نقلت إلينا رواية أو بالتدوين في الكتب الصحاح تعد مورداً نهل منه علماء الغريب وشراح الحديث .

٢ ـ كتب غريب الحديث التي تناول فيها العلماء الأحاديث الغريبة بالشرح والتفسير ، مثل كتاب « غريب الحديث » لأبي عبيد (٢٢٤هـ) ، وكتاب « غريب الحديث » لابن قتيبة (٢٧٦هـ) ، وكتاب « غريب الحديث » للخطابي (٣٨٨هـ) ، كلها مصادر ، لأن ما بها من مادة الشرح غير مكررة ، وإنما دونت للمرة الأولى ، فأبو عبيد شرح ما اعتبره غريبا في عصره ، ثم جاء ابن قتيبة فأضاف شرحاً لأحاديث جديدة لم يذكرها أبو عبيد ، ثم جاء الخطابي بعدهما وشرح من الأحاديث ما لم يذكره صاحباه ، ولذلك تعد هذه الكتب الثلاث أمهات كتب الغريب .

٣ - مؤلفات الغريب التي جاءت بعد ذلك لم تضف إضافات ذات بال ، وإنما أعادت ترتيب مادة « غريب الحديث » وربما شرحته بطريقة أخرى ، وذلك مثل كتاب « الفائق في غريب الحديث » للزمخشري (٥٣٨هـ) ، وكتاب « النهاية في غريب الحديث والأثر » لابن الأثير (٦٠٦هـ) .

وعلى ذلك فصحيح الإمامين البخاري ومسلم من الموارد ، وكتب غريب الحديث لأبي عبيد وابن قتيبة والخطابي مصادر ، أما الفائق والنهاية فهما من المراجع .

الفصل الأول
مصادر الدراسات الصوتية

.أهمية الدراسات الصوتية .
.أصالة الدراسات الصوتية .
.نشأة الدراست الصوتية وتطورها .

- الكتاب لسيبويه .
- سر صناعة الإعراب لابن جني .
- التحديد في صنعة الإتقان والتجويد للداني .

تمهيد

أهمية الدراسة الصوتية

للدراسات الصوتية أهمية خاصة لثلاث طوائف من العلماء هم :

١ ـ اللغويون الذين اهتموا بالدراسة الصوتية ، خاصة ما يتعلق من ذلك بمخارج الحروف وصفاتها ، نظرا لاعتمادهم على المخارج في ترتيب الثروة اللغوية التي تضمنتها المعاجم الأولى ، مثل كتاب « العين » للخليل بن أحمد ، وكتاب « تهذيب اللغة » للأزهري ، وقد كان اتباعهم لنظام التقليبات (التباديل) في الجذور الثنائية والثلاثية قد دفعهم إلى حصر الوحدات الصوتية (أي الحروف الأصول) لمعرفة ما ينشأ عن تباديلها من الصيغ المستعملة أو المهملة ، كما كان من هدفهم أيضا معرفة نظام توالي الحروف في بناء الكلمات العربية .

٢ ـ النحاة الذين دفعهم إلى دراسة أصوات العربية معرفة قضايا الإبدال والإدغام والإتباع ونحو ذلك ، مما سنفصل جانبا منه في دراسة سيبويه للأصوات العربية .

٣ ـ أهل الأداء والمقرئون الذين كانت حاجتهم إلى دراسة الأصوات العربية أشد من حاجة الفريقين السابقين ، نظرا لأن الترتيل القرآني يتطلب تجويد الحروف ومعرفة الوقوف [١] ، فأما تجويد الحروف فلا يتم إلا بإعطاء كل حرف حقه (أي إخراجه من مخرجه الصحيح ، واتصافه بالصفات اللازمة له من نحو الجهر والهمس والشدة والرخاوة

---

(١) نقل عن الإمام علي ـ كرم الله وجهه ـ أنه عندما سئل عن الترتيل ، قال : الترتيل هو تجويد الحروف ومعرفة الوقوف . انظر : الوسيلة لترتيل القرآن الكريم ص ٥ .

... إلخ) ، ومستحقه (أي ما يعرض له حالة التركيب من إدغام أو إخفاء أو مد أو قصر ... إلخ) ، وأما معرفة مواضع الوقوف فكانت الوسيلة الناجعة للفهم الصحيح للمعنى القرآني ، ويبدو أن المسلمين من غير العرب كانوا في حاجة ماسة إلى ما يوضح المواضع التي ينبغي الوقوف عندها ، وبيان ما يترتب عليها من أحكام صوتية ، مما أدى إلى ظهور كتب في هذا النوع منذ النصف الأول من القرن الثاني الهجري ؛ إذ يعزى إلى التابعي الجليل عبد الله بن عامر (١١٩هـ) قارئ أهل الشام كتاب « المقطوع والموصول في القرآن » ، كما يعزى إلى شيبة بن نصاح (١٣٠هـ) كتاب « الوقوف » أيضا ، أما أبو عمرو بن العلاء (١٤٥هـ) قارئ أهل البصرة فقد ألف كتاب « الوقف والابتداء » [١] .

أصالة الدراسة الصوتية عند العرب

حاول كثير من المستشرقين أن يشككوا في أصالة البحث اللغوي عموما ، والبحث الصوتي خاصة ، زاعمين أن العرب تأثروا في ذلك بالهنود أو اليونانيين ، ولكن المنصفين منهم دفعوا هذا الزعم وأكدوا أصالة هذه البحوث ، وكان بروكلمان وشادة وبرويشل على رأس الفريق الذي أكد حقيقة أصالة البحث اللغوي ـ بما فيه البحث في الأصوات ـ ، فقال بروكلمان :

« إن الخلافات اللغوية بين لهجات القبائل بعضها مع بعض من جانب ، وبينها وبين لغة القرآن الكريم والشعر القديم من جانب آخر ، وكذلك حاجة العناصر غير العربية التي دخلت في الإسلام إلى تعلم

---

(١) انظر في هذه المؤلفات الثلاث : تاريخ التراث العربي لفؤاد سزكين ، جـ ١ من المجلد الأول ص ٢٢ ، ترجمة الدكتور محمود حجازي .

الكتاب الكريم ، ولسان الحكومة الإسلامية من جانب ثالث ، كل ذلك دفع المسلمين ـ بادئ ذي بدء ـ إلى الملاحظات والأنظار اللغوية ، ومثل ذلك كمثل نشأة علوم اللغة من الاختلاف بين لغة الفيدا (الكتاب المقدس عند الهنود) واللهجات الشعبية في الهند ، وبين لغة هوميروس ولغة الأثينيين ولسان العامة عند اليونان ، وبين السومرية والأكادية في أرض بابل » [١] .

ويتأكد ما ذكره بروكلمان من أن البدايات الأولى للملاحظات الصوتية ، تلك التي بدأت بوضع رموز للحركات (الفتحة والكسرة والضمة) على يد أبي الأسود الدؤلي ، كانت استجابة لحاجة المسلمين من غير العرب الذين بدأ اللحن يتسرب إلى ألسنتهم عند نطق آي الذكر الحكيم .

ويقرر « شاده » أنه « لم يكن في الشعوب القديمة إلا شعبان قد بحثا في كيفية الأصوات وإنتاجها بحثا فاق اليونان دقة وعمقا ، وهما الهند والعرب ، وبما أن الهنود قد سبقوا العرب في وصف الأصوات بألف سنة أو أكثر ، زعم بعض المستشرقين أن العرب اقتبسوا علم الأصوات من الهند ، ولكن مذهب العرب في دراسة الأصوات يخالف مذهب الهند في نقطة مهمة ، فترجح أن العرب استحدثوا هذا الفن من المدارك العربية بأنفسهم ، ولم يقتبسوه من أي شعب غيرهم » [٢] .

---

(١) تاريخ الأدب العربي ٢/ ١٢٨ ، ترجمة النجار .

(٢) شاده : علم الأصوات عند سيبويه وعندنا ص ٣٠ ، إخراج وتعليق : صبيح التميمي (صنعاء ١٩٩٩) .

وقد أكد « رويشل » ما ذهب إليه « شاده » في نفي التأثر المزعوم بالهنود ، عندما ذكر أن الفروق بين النظام النحوي للعربية ونظيره في اللغات الهندية الأوربية ، تجعل هذا التأثر أمراً بعيد الاحتمال [١] .

نشأة الدراسة الصوتية وتطورها

تساءل بعض الباحثين قائلا : ما الباعث الذي حث العرب على دراسة أصوات العربية ، وعلى إنشاء قواعد لنطقها ؟ .

ثم أجاب عن ذلك بقوله : « يظهر أن هذا الباعث كان القرآن الشريف ، لأن العجم الذين أسلموا في القرنين الأولين من قرون الإسلام ، كان يهمهم للغاية أن يحسنوا قراءة المصحف الشريف ، وينطقوا أصواته نطقا عربيا خالصا ، ولم يروا إلى ذلك سبيلا إلا تعميق المطالعة لأصوات العربية وإحكام إنتاجها » [٢] .

ومن هنا تمثلت أولى المحاولات للدراسة الصوتية ، فيما قام به أبو الأسود الدؤلي (م ٦٩هـ) من وضع رموز صوتية لنطق الحركات في القرآن الكريم ، مدفوعا بما سمعه من لحن في نطق هذه الحركات ، فقد روى أن أبا الأسود الدؤلي سمع رجلا يقرأ : « .. أن الله بريء من المشركين ورسوله » بكسر اللام ، فقال : « لا أظن يسعني إلا أن أضع شيئا أصلح به نحو هذا .. » [٣] ، وهذه العبارة تفسر ربط كثير من الباحثين بين النشأة الأولى لكل من النحو وعلم الأصوات ، فجعلوا علم

---

(١) الخليل أستاذ سيبويه نحويا ، لـ « ريشل Reuschel » ص ١٦ ، ترجمة عن الأصل الألماني المطبوع في برلين ١٩٥٩ .

(٢) بتصرف يسير عن مقالة شاده « علم الأصوات عند سيبويه وعندنا » ص ٣١ .

(٣) مراتب النحويين لأبي الطيب اللغوي ص ٢٦ .

الأصوات جزءاً من النحو بمعناه العام (١) ، يقول برجشتراسر : « لقد نشأ البحث الصوتي عند العرب في بدايته جزءاً من أجزاء النحو ، ثم استعاره أهل الأداء والمقرءون وزادوا فيه تفصيلات كثيرة مأخوذة من القرآن الكريم » (٢) .

ولعل المقصود بأهل الأداء والمقرئين هنا المتأخرون منهم ، أي الذين كتبوا مؤلفات مستقلة في علم التجويد ، ابتداء من القرن الرابع الهجري ، أما المتقدمون من القراء وأهل الأداء فقد سبقوا النحاة في الدرس الصوتي كما رأينا عند كل من شيبة بن نصاح ، وابن عامر ، وأبي عمرو بن العلاء (٣) الذين كتبوا في جوانب صوتية عديدة في النصف الأول من القرن الثاني الهجري (٤) .

وفي النصف الثاني من القرن الثاني دخلت الدراسات الصوتية مرحلة النضج والاكتمال بما كتبه الخليل بن أحمد في مقدمة كتاب « العين » عن مخارج الأصوات (الحروف) العربية وصفاتها ، ثم بما كتبه سيبويه من بحوث صوتية مفصلة في « الكتاب » ، وهو ما سوف نعرض له بعد قليل .

وفي القرن الثالث الهجري كانت الدراسة الصوتية بمثابة رجع الصدى لما كتبه سيبويه ، كما نشاهد ذلك عند المبرد (٢٨٥هـ) .

---

(١) النحو بمعناه العام كان يعني عند المتقدمين من علماء العربية : « انتحاء سمت كلام العرب في تصرفه من إعراب وغيره ... ليلحق من ليس من أهل العربية بأهلها في الفصاحة » . الخصائص ١/ ٣٤ .

(٢) التطور النحوي لبرجشتراسر ص ٥ (طبعة السماح بعناية حمدي البكري) .

(٣) انظر : ما سبق ص ٢٦ .

(٤) وفي هذا ما يفسر قول شاده بأن علم الأصوات عند العرب مقرون بنشوء علم التجويد . انظر : علم الأصوات عند سيبويه وعندنا ص ٣١ .

وفي القرن الرابع الهجري ظهرت أول دراسة صوتية مستقلة لأبي الفتح عثمان بن جني (م ٣٩٢هـ) ممثلة في كتابه « سر صناعة الإعراب » (سنعرض لهذه الدراسة بشيء من التفصيل بعد قليل) ، كما تضمن كتابه « الخصائص » بحوثا صوتية أصيلة ، مثل : مطل الحروف والحركات ، والإدغام الأصغر ، ونحو ذلك ، وفي هذا القرن أيضا وجدنا صدى لصنيع الخليل بن أحمد في مقدمته لكتاب العين ، متمثلا فيما كتبه أبو منصور الأزهري (٣٧٠هـ) في مقدمة معجمه الشهير « تهذيب اللغة » ، حيث نقل عن الخليل تأسيه المجمل في أول كتاب « العين » ، مُتْبِعًا إياه بما قاله بعض النحويين ، مما يزيد في إيضاحه وبيانه [١] .

وفي القرن الخامس الهجري تقدم البحث الصوتي خطوة أخرى إلى الأمام بما أبدعته عقلية الفيلسوف والعالم اللغوي ابن سينا (م ٤٢٨هـ) من منهج تفرد به في كتابه « أسباب حدوث الحروف » ، الذي تناول فيه الصوت الإنساني على أنه ظاهرة طبيعية ، أي من الناحية الفزيائية، فوصف الصوت الثقيل والحاد والأملس والصلب والمتخلخل ، كما تحدث عن المرحلة السمعية ، وتناول تشريح الحنجرة واللسان ، ووازن بين الأصوات العربية وأصوات اللغات الأجنبية التي كان يعرفها ، ووضع بذلك أولى اللبنات في صرح الدراسات الصوتية المقارنة ، إلى غير ذلك من البحوث الصوتية العديدة [٢] .

---

(١) وانظر مثلا : « باب ألقاب الحروف ومدارجها » في مقدمة « تهذيب اللغة » الذي طبع مستقلا ، بتحقيق بسام الجابي في دمشق ١٩٨٥م ، انظر ص ٥٦ وما بعدها .

(٢) كانت للبلاغيين أيضا جهود في الدراسة الصوتية ، انطلاقا من نظريتهم عن الفصاحة في اللفظ المفرد ، حيث جعلوا تنافر الحروف (المبني على تقاربها =

وفيما يتعلق بالجهود الصوتية لعلماء التجويد ، فقد كفانا مؤونة الإفاضة في هذا المجال ما كتبه كل من :

ـ برافمان Bravmann في كتابه : مواد وبحوث في علم الأصوات عند العرب ، وقد نشره بالألمانية في جوتنجن ١٩٣٤م ، حيث شغلت فيه البحوث الصوتية عند علماء التجويد وأهل الأداء القرآني معظم الصفحات ، وقد ذيل هذه المواد بترجمة ألمانية لكتاب ابن سينا .

ـ الدكتور عبد الله ربيع في بحثه : أصوات العربية والقرآن الكريم ، منهج دراستها وتعليمها عند مكي بن أبي طالب (١) .

ـ الدكتور غانم قدوري الحمد في كتابه : الدراسات الصوتية عند علماء التجويد ، وهو أوسع ما كتب عن جهود علماء التجويد في مجال الدراسة الصوتية (٢) .

وقد ذكر الدكتور غانم قدوري تسعة وأربعين مؤلفا مستقلا في علم التجويد ، بدأها بـ « قصيدة أبي مزاحم موسى بن عبيد الله الخاقاني (٣٢٥هـ) ، واختتمها بـ « كتاب خلاصة العجالة في بيان مراد الرسالة » لحسن بن إسماعيل الدُّرْكَزْلي (١٣٢٧هـ) ، وذكر أن هذا الكتاب الذي لا يزال مخطوطا هو أكبر كتب التجويد التي اطلع عليها (٣) .

== الشديد) عيبا مخلا بالفصاحة . انظر في ذلك : مقدمة سر الفصاحة لابن سنان الخفاجي .

(١) نشر هذا البحث في مجلة كلية اللغة العربية ـ جامعة الإمام محمد بن سعود ، العدد التاسع ص ٢٢٧ - ٢٧٨ .

(٢) يشتمل الكتاب على ما ينيف على ستمائة صفحة ، وقد نشر في بغداد سنة ١٩٨٦م .

(٣) الدراسات الصوتية ص ٤٣ ، وقد ذكر أسماء عشرين مؤلفا للمحدثين والمعاصرين رأى أنها لا تتضمن جديدا يمكن إضافته إلى الجهود السابقة ، ونحن لا نوافقه ==

وقد زاد الدكتور عبد الله ربيع مؤلفات أخرى في القرن الرابع عشر الهجري ، منها : الفوائد المعتبرة للشيخ محمد المتولي (جمع وترتيب محمد علي الضباع) ، والعميد في فن التجويد للشيخ محمود علي بسَّه ، وأحكام قراءة القرآن للشيخ الحصري [١] .

وسنعرض في الصفحات التالية لثلاثة من أهم مصادر الدراسات الصوتية ، هي :

١ ـ الكتاب لسيبويه (١٨٠هـ) .

٢ ـ سر صناعة الإعراب لابن جني (٣٩٢هـ) .

٣ ـ التحديد في صنعة الإتقان والتجويد لأبي عمرو الداني (٤٤٤هـ) .

وقبل أن نعرض لنماذج من هذه المصادر ، رأينا من المفيد أن نعرض لموضوع واحد تناوله اللغويون والنحاة وعلماء الأداء القرآني ، لتوضح مدى التأثير والتأثر بين هذه الطوائف الثلاث ، ونعني بذلك « مخارج الحروف (الأصوات) عند كل من الخليل بن أحمد ، وسيبويه ، وابن الجزري ، وذلك على النحو التالي :

** في تعميم هذا الحكم على كتب المتأخرين ، نظرا لأن بعضها وخاصة كتاب « نهاية القول المفيد في علم التجويد » للشيخ محمد مكي نصر ، قد حوى إفادات جمة لا يستغنى عنها أي دارس لعلم التجويد .

(١) انظر : علم التجويد للدكتور عبد الله ربيع ص ٣٦ وما بعدها ، هذا وقد تضمنت مقدمة تحقيق كتاب التحديد في صنعة الإتقان والتجويد (التي كتبها الدكتور أحمد عبد التواب الفيومي) قائمة بمؤلفات التجويد التي تسنى له معرفتها ، وهي لا تخرج عما ذكره الباحثان السابقان .

مخارج الأصوات عند الخليل

كان الخليل يريد حصر أبنية العربية في كتابه « العين » الذي يعد أقدم المعاجم العربية ، وكان لزاما لذلك أن يحصي الحروف العربية التي تتألف منها الكلمات ، فلجأ إلى طريقة التقاليب ، ولكن بماذا يبدأ ؟ وبماذا ينتهي ؟ هنا اهتدى إلى فكرة ترتيب الحروف ترتيبا صوتيا وفقا لمخارجها ابتداء بالحلق ، وانتهاء بالشفتين ، وقد أشار إلى هذه المخارج في مقدمة العين عندما قال :

قال الليث : قال الخليل :

١ ـ العين والحاء والهاء والخاء والغين : حلقية ؛ لأن مبدأها من الحلق .

٢ ـ القاف والكاف : لهويتان ؛ لأن مبدأهما من اللهاة .

٣ ـ الجيم والشين والضاد : شجرية ؛ لأن مبدأها من شجر الفم (أي مفرج الفم)[١] .

٤ ـ الصاد والسين والزاي : أسلية ؛ لأن مبدأها من أسلة اللسان ، وهي مستدق طرف اللسان .

٥ ـ الطاء والتاء والدال : نطعية ؛ لأن مبدأها من نطع الغار الأعلى .

٦ ـ الظاء والذال والثاء : لثوية ؛ لأن مبدأها من اللثة .

٧ ـ الراء واللام والنون : ذلقية ؛ لأن مبدأها ذلق اللسان .

٨ ـ الفاء والباء والميم : شفوية ؛ لأن مبدأها الشفة .

---

(١) لعل المراد هنا المنطقة المحززة في سقف الحنك الأوسط .

٩ ـ الياء والواو والألف والهمزة : هوائية (جوفية) في حيز واحد ، لأنها لا يتعلق بها شيء[١] .

ثم رتب الخليل هذه الأحرف وفقا لمخارجها العامة ، مشيرا إلى هدفه من هذا الترتيب عندما قال :

« فهذه صورة الحروف التي ألفت منها العربية على الولاء ، وهي تسعة وعشرون حرفا : ع ح هـ خ غ ، ق ك ، ج ش ض ، ص س ز ، ط د ت ، ظ ذ ث ، ر ل ن ، ف ب م ، فهذه الحروف الصحاح ، و ا ي ء (وهذه حروف العلة) ، فهذه تسعة وعشرون حرفا منها أبنية كلام العرب »[٢] .

وبتأمل ما ذكره الخليل ، يتضح أنه جعل المخارج تسعة فقط ، ولم يراع الفروق الدقيقة داخل المخرج الواحد ، وقد اعتمد على ذوقه الخاص في هذا الترتيب ، وقد نُقل عنه أنه كان يعلم أن الهمزة والهاء يسبقان العين ، ولكنه كره البدأ بالهمزة ، لأنها لا تثبت على حال ، فهي تقلب أحيانا واواً وأحيانا ياءً ، كما أنها تسهل في لغة أهل الحجاز ، ولما انتقل إلى الهاء وجدها حرفا مهتوتا ضعيفا ، فانتقل إلى الحيز التالي في الحلق ، فوجد العين والحاء ، ولاحظ أن العين أنصع الحرفين ، فبدأ بها كتابه[٣] .

---

(١) لعله يشير هنا إلى أن تضييق أو غلق ممر الهواء الملاحظ في المخارج السابقة لم يلاحظ هنا ، لأن الهواء المتذبذب في الحنجرة يخرج دون عائق في الحلق أو الفم ومن ثم كانت الألف والواو والياء من الحروف التي يتسع معها مجرى الهواء وأوسعها الألف ، أما الهمزة فإن الانفجار الذي يحدث في الحنجرة عقب الإغلاق المحكم لها يعبر الممر الصوتي دون عائق أيضا .

(٢) كتاب العين جـ ١ ص ٦٤ وما بعدها ، تحقيق : د. عبد الله درويش .

(٣) المزهر للسيوطي ١ / ٩٠ (باختصار وتصرف يسير) ، وقد نقل عن بعض =

مخارج الأصوات العربية عند سيبويه

لكتاب سيبويه فيما يتعلق بعلم الأصوات العربية المكانة نفسها التي يمثلها لعلمي النحو والصرف ، إذ يعد رائداً في هذه المجالات الثلاثة ، وقد تأثر به اللاحقون تأثرا كبيرا ، ولم يقتصر هذا التأثير على النحاة والصرفيين ، وإنما تجاوزهم إلى علماء الأداء القرآني والبلاغيين وغيرهم .

لقد تناول سيبويه مخارج الأصوات العربية وصفاتها من منطلق آخر ، وهو دراسة قضية الإدغام ، وقد صرح بذلك عندما قال :

« إنما وصفت لك حروف المعجم بهذه الصفات لتعرف ما يحسن فيه الإدغام ، وما يجوز فيه ، وما لا يحسن فيه ذلك ولا يجوز فيه ، وما تبدله استثقالاً كما تدغم ، وما تخفيه وهو بزنة المتحرك »[1] ، وقد ذكر أن مخارج حروف العربية ستة عشر مخرجا ، هي :

١ ـ أقصى الحلق ، وهو مخرج الهمزة والهاء والألف .

٢ ـ أوسط الحلق ، وهو مخرج العين والحاء .

٣ ـ أدنى الحلق ، وهو مخرج الغين والخاء .

٤ ـ أقصى اللسان وما فوقه من الحنك الأعلى ، وهو مخرج القاف.

٥ ـ من أسفل من موضع القاف من اللسان قليلا ومما يليه من الحنك الأعلى ، مخرج الكاف .

٦ ـ من وسط اللسان بينه وبين وسط الحنك الأعلى ، مخرج الجيم والشين والياء (غير المديّة) .

= الأدباء نظما يسهل حفظ ترتيب الخليل فانظره هناك ١/ ٨٩ .

(١) الكتاب ٤/ ٣٣٦ ، والذي يخفى وهو بزنة المتحرك صوت الهمزة .

٧ ـ من بين أول حافة اللسان وما يليها من الأضراس ، مخرج الضاد .

٨ ـ من أدنى حافة اللسان إلى منتهى طرفه وما يلي ذلك من الحنك الأعلى وما فويق الثنايا ، مخرج النون (المظهرة) .

٩ ـ ومن مخرج النون غير أنه أدخل في ظهر اللسان قليلا ، مخرج الراء .

١٠ ـ من أدنى حافة اللسان إلى منتهى طرفه ، وما يلي ذلك من الحنك الأعلى وما فويق الضاحك والناب والرباعية والثنية ، مخرج اللام (١) .

١١ ـ ومن طرف اللسان وأصول الثنايا ، مخرج الطاء والدال والتاء .

١٢ ـ ومن طرف اللسان وفويق الثنايا ، مخرج الزاي والسين والصاد .

١٣ ـ ومن طرف اللسان وأطراف الثنايا ، مخرج الظاء والذال والثاء .

١٤ ـ ومن باطن الشفة السفلى وأطرف الثنايا العليا ، مخرج الفاء .

١٥ ـ ومما بين الشفتين مخرج الباء والميم والواو (غير المدّية) .

١٦ ـ ومن الخياشيم مخرج النون الخفيفة (لعلها الخفية ، أي النون الساكنة قبل أحد حروف الإخفاء) .

وأهم ما نلاحظه أن سيبويه لم يذكر من حروف المد إلا الألف ، ولم يشر إلى فرق في المخرج بين الواو والياء الصامتين ، والواو والياء

---

(١) سقط هذا المخرج سهواً من طبعة الشيخ عبد السلام هارون ، ولكنه مثبت في طبعة بولاق ٢/ ٤٠٥ .

المدَّيتين (المصوتين) ، كما أنه لم يشر إلى الجوف الذي عده الخليل مخرجا لحروف المد والهمز .

مخارج الحروف العربية عند علماء التجويد (فن الأداء القرآني)

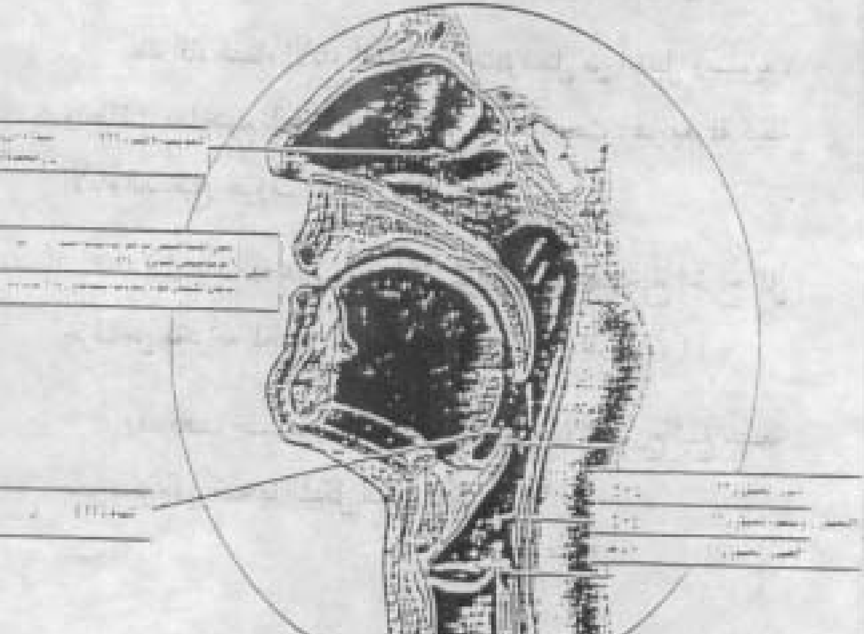
لقد أفاد علماء الأداء القرآني من جهود كل من الخليل وسيبويه ، وانطلقت معالجتهم للمخارج من منطلق صوتي بحت ، هو معرفة كيفية الأداء الصحيح لحروف العربية ، يقول ابن الجزري :

« أول ما يجب على مريد إتقان قراءة القرآن تصحيح إخراج كل حرف من مخرجه المختص به تصحيحا يمتاز به عن مقاربه ... » .

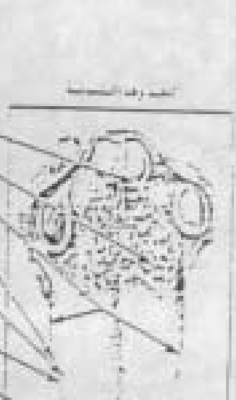
وقد ذهب جمهور علماء الأداء إلى أن هذه المخارج تبلغ سبعة عشر مخرجا يوضحها الشكل التالي [١] :

(١) اقتبسنا هذا الشكل والشرح الذي يليه من كتابنا : الوسيلة لترتيل القرآن الكريم ص ٨ .

جهاز النطق الإنساني ومخارج الأصوات عند علماء التجويد



[illegible]	أقصى اللسان (جهة الحلق) (٥)	
[illegible]	وسط اللسان وما يحاذيه من الحنك الأعلى (وهو وسطه) (٦)	
[illegible]	حافة اللسان وما يحاذيها من الأضراس العليا (٧)	
[illegible]	طرف اللسان بينه وبين ما فويق الثنايا (الأسنان) (٨)	
[illegible]	طرف اللسان مع أصول الثنايا العليا من اللثة (٩)	
[illegible]	أدنى حافة اللسان ... (١٠)	
[illegible]	طرف اللسان مع أصول الثنايا العليا (١١)	



من تأمل الشكل السابق يتضح أن علماء التجويد والمقرئين قد ذكروا أن للحروف [١] العربية المخارج الآتية :

١ ـ أقصى الحلق ، وهو مخرج الهمزة والهاء .

٢ ـ وسط الحلق ، وهو مخرج العين والحاء .

٣ ـ أدنى الحلق ، وهو مخرج الغين والخاء .

ويطلق على هذه الأحرف الستة : حروف الحلق ، وقد جمعها بعضهم في قوله :

همز فهاء ثم عين حاء   مهملتان ثم غين خاء

والحلق على هذا هو المخرج العام لهذه الأحرف الستة ، أما أدناه ووسطه وأقصاه فهي مخارج خاصة تدخل في هذا المخرج العام .

٤ ـ اللهاة : عندما تلتقي اللهاة (وهي الجزء المتدلي من مؤخر سقف الحنك) بأقصى اللسان (وهو جزؤه الذي يلي الحلق) يخرج حرف القاف ، وتسمى القاف لذلك بالحرف اللهوي ، وبعض العلماء يعتبرون اللهاة جزءاً من أقصى الحنك ، وينسبون هذا المخرج إلى أقصى اللسان وما يحاذيه من الحنك الأعلى .

٥ ـ أقصى اللسان مما يلي مخرج القاف وما يحاذيه من الحنك الأعلى ، وهو مخرج الكاف (وبعضهم يجعل الكاف مثل القاف من الحروف اللهوية) .

---

(١) ذكرنا لفظ الحروف اتباعا لمذهب السلف من علماء التجويد والقراءات ، والمراد بها هنا الأصوات .

٦ ـ وسط اللسان وما يحاذيه من الحنك الأعلى (وهو وسطه) وهو مخرج الجيم والشين والياء ، وتسمى هذه المنطقة بـ « شَجْر الفم » ، ولذا تسمى هذه الأحرف : الأحرف الشَّجْرِيَّة .

٧ ـ حافة اللسان وما يليها من الأضراس (العليا) وهي مخرج الضاد .

٨ ـ طرف اللسان بينه وبين ما فويق الثنايا (أي ما يعلو أطراف الثنايا العليا ويتلوها مباشرة من اللثة) وهو مخرج النون المظهرة .

٩ ـ طرف اللسان ، وجزء من ظهره فيما بينه وبين ما فويق الثنايا ، مخرج الراء ، وهذا الموضع قريب جدا من مخرج النون ، إلا أنه أدخل في ظهر اللسان منه .

١٠ ـ أدنى حافة اللسان (أي أقربها إلى الفم) من أدنى الحافة إلى منتهاها ، وما يقابل ذلك من اللثة (أي لحمة الأسنان العليا التي تشكل أسفل الحنك الأعلى) مخرج اللام ، وتسمى اللام حرفا جانبيا لخروجها من جانبي حافة اللسان ، وتسمى الأحرف الثلاثة السابقة (النون ـ الراء ـ اللام) بـ « الحروف الذلقية » ، نسبة إلى طرف اللسان وهو ذلقه .

١١ ـ طرف اللسان وأصول الثنايا (العليا) وهو مخرج التاء والطاء والدال ، وتسمى هذه المنطقة بالنِّطع ، ومن ثم يطلق على هذه الأحرف مصطلح « الحروف النِّطْعِيَّة » .

١٢ ـ طرف اللسان وأطراف الثنايا ، وهو مخرج الثاء والذال والظاء .

١٣ ـ أسلة اللسان (مستدق طرفه) وفويق الثنايا السفلى مع إبقاء فرجة بينه وبين الثنايا ، وهو مخرج السين والزاي والصاد ، وتسمى هذه الحروف بـ « الحروف الأسَلِيّة » ، نسبة لأسلة اللسان .

١٤ ـ بطن الشفة السفلى مع أطراف الثنايا العليا ، وهو مخرج الفاء ، وهي لذلك حرف أسناني شفوي .

١٥ ـ الشفتان (العليا والسفلى معا) ، وتشكلان مخرجا للباء والواو والميم ، وتسمى لذلك بالحروف الشفوية .

١٦ ـ التجويف الأنفي (الخيشوم) وتخرج منه الغنة وكل من الميم والنون المخفاة ، حيث يتحول كل منهما عن مخرجه الأصلي في الفم إلى مخرج الغنة في الأنف .

١٧ ـ الجوف : وهو خاص بأحرف المد الثلاثة وهي (ا و ي) .

ويلاحظ هنا أن علماء التجويد والمقرئين قد ذكروا لكل من الواو والياء مخرجين ، فإذا كانت الواو حرف مد فمخرجها من الجوف ، أما إذا كانت متحركة (حرفا صامتا) فإن مخرجها من الشفة ، أما الياء فهي أيضا من الجوف إذا كانت مدّاً ، أما إذا تحركت فإن مخرجها يكون من وسط اللسان وما يحاذيه من الحنك الأعلى ، ولم يحددا مخرج الواو والياء اللينتين (أي الساكنتين بعد حركة غير مجانسة) كما في يَوْم وبَيْت ، وقد ذكر بعض الباحثين المحدثين [١] أن كلا من الياء الصامتة واللينة من أشباه الحركات ، وكذلك الواو الصامتة والواو اللينة ، والواقع أن ثمت فرق واضح بينهما فيما يتعلق بدرجة ارتفاع اللسان [٢] .

(١) انظر : كمال بشر : علم اللغة العام .. الأصوات ص ٨٣ وما بعدها .
(٢) انظر : كتابنا « علم أصوات العربية » ص ٨٦ .

الكتاب لسيبويه

سيبويه

هو أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر ، فارسي الأصل ، عربي الولاء ، ولد بالبيضاء من قرى شيراز ، وكان من موالي بني الحارث بن كعب ، قدم البصرة صغيرا « وقد طلب الفقه والحديث مدة ، وكان يستملي على حماد بن سلمة ، فلحن في حرف ، فعابه حماد ، فأنف من ذلك »[١] ، وطلب علم العربية فأخذ عن الخليل بن أحمد ولازمه ، كما أخذ عن يونس بن حبيب ، وأبي الخطاب الأخفش (الأكبر) ، كما أخذ عن أبي زيد الأنصاري ، وعيسى بن عمر الثقفي ، وغيرهم .

ومن أشهر تلامذته : قطرب ، والأخفش الأوسط[٢] .

ومن أقوال العلماء فيه :

ـ قول أبي الطيب اللغوي :

« أخذ النحو عن الخليل جماعة لم يكن فيهم ولا في غيرهم من الناس مثل سيبويه ، وهو أعلم الناس بالنحو بعد الخليل ، وألف كتابه الذي سماه الناس : قرآن النحو »[٣] .

ـ وقال أبو منصور الأزهري :

« كان علامة حسن التصنيف ، وقد نظرت في كتابه فرأيت فيه

---

(١) إشارة التعيين لعبد الباقي اليمني ص ٢٤٢ .

(٢) انظر ثبتا كاملا عن شيوخه وتلاميذه في : مقدمة عبد السلام هارون لتحقيق الكتاب ص ٨ وما بعدها .

(٣) مراتب النحويين ص ١٠٦ .

علما جما ، وكان أبو عثمان المازني ، وأبو عمر الجرمي ، يحتذيان حذوه في النحو ، وربما خالفاه في العلل »[١] .

ـ وقال عنه الإمام الذهبي :

« هو إمام النحو ، حجة العرب ... تعلق من كل علم بسبب ، وضرب بسهم في كل أدب ، وكان فيه مع فرط ذكائه حبسة في عبارته ، وانطلاق في قلمه »[٢] .

ـ وقال عنه بروكلمان :

« ... لم يزل أهل المشرق يعدون كتابه أكمل كتاب في بابه ، حتى قال المبرد : لم يعمل كتاب في علم من العلوم مثل كتاب سيبويه »[٣] .

ـ وقال شاده :

« سيبويه أول من خلف لنا وصفا مفصلا لأصوات العربية ، وقد أدمج هذا الوصف في " الكتاب " الذي هو مصدر كل ما أحدثه المتأخرون من علماء العرب ، ليس في علم الأصوات فقط ، ولكن في الصرف والنحو أيضا »[٤] .

وبعد أن أتم تأليف « الكتاب » وذاع صيته في البصرة وفد إلى بغداد ، فَدُعِيَ لمناظرة الكسائي الذي كان زعيما للمدرسة الكوفية في النحو ، وكان قد استدعاه الرشيد إلى بغداد لتأديب ولديه الأمين

---

(١) مقدمة تهذيب اللغة ص ٢٩ .

(٢) نزهة الفضلاء ، تهذيب سير أعلام النبلاء ٢/ ٦٥١ وما بعدها .

(٣) تاريخ الأدب العربي ٢/ ١٣٥ (بتصرف يسير) .

(٤) علم الأصوات عند سيبويه وعندنا ص ٣١ .

والمأمون ، وقد تناظر معه سيبويه حول المسألة الزنبورية ، وخلاصتها :

قال الكسائي : يا بصري كيف تقول : « قد كنت أظن أن العقرب أشد لسعة من الزنبور فإذا هو هي ، أوفإذا هو إياها ؟ قال سيبويه : فإذا هو هي ولا يجوز النصب ، فقال الكسائي : لحنت ، وخطأه من كان بالمجلس من أصحاب الكسائي ، ثم استدعى الأعراب فشهدوا للكسائي ، فاغتم سيبويه لذلك غما شديداً ، وغادر بغداد كسيرا لأنه يعلم أن الحق معه (١) .

ويقال إنه سأل بعدها عمن يرغب في النحو ، فقيل له : طلحة بن طاهر ، فشخص إليه بخراسان ، فاشتد عليه المرض وهو في الطريق ، ومات قبل أن يصل إليه ، وقد اختلف في زمان ومكان وفاته اختلافا كبيرا ، والأرجح أنه توفي ١٨٠هـ في شيراز ، وقد نيف على الأربعين (٢) .

* * *

(١) الحق في هذه المسألة مع سيبويه ، ونظير هذه المسألة قول الله تعالى : ﴿ فإذا هي حية تسعى ﴾ برفع لفظ « حية » في أفصح أسلوب وأعلاه ، انظر ما كتبه الشيخ عبد السلام هارون عن هذه المسألة في مقدمة تحقيقه للكتاب ص ١٧ ، وما كتبه الشيخ محمد الفحام في مجلة مجمع اللغة العربية جـ٣٧ (مايو سنة ١٩٧٦) ص ٣٧ وما بعدها ، وقارن بالمراجع العديدة التي ذكرت هناك .

(٢) ذكرت كذلك سنوات : ١٦١ ، ١٧٧ ، ١٩٤ ، وذكرت أيضا لوفاته الأماكن التالية : البيضاء التي ولد بها ، وقيل بشيراز ، وقيل بالبصرة ، وقيل بساوه . انظر تفصيل ذلك في مقالة الشيخ الفحام السابقة .

الكتاب

الكتاب لسيبويه من المصادر الأساسية ليس للنحو فقط ، وإنما للصرف ، والبلاغة ، والأصوات ، وفقه اللغة ، وإذا كان المتقدمون يقتصرون عند الحديث عن الكتاب على المجال النحوي ، فإن مرادهم بالنحو - كما نقله عنهم ابن جني - هو « انتحاء سمت كلام العرب في تصرفه من إعراب وغيره ، كالتثنية والجمع والتحقير والتكسير ، والإضافة والنسب ، والتركيب وغير ذلك ؛ ليلحق من ليس من (أهل) اللغة العربية بأهلها في الفصاحة ، فينطق بها ، وإن لم يكن منهم ، أو إن شذ عنها بعضهم ، رُدَّ به إليها »[١] .

لقد أشار ابن جني إلى الهدف العام للنحو ، وحصره في الأمرين التاليين :

الأول : أن يلحق من ليس من أهل العربية بأهلها في الفصاحة ، وهذا يكون عند بداية التعلم .

الآخر : أن توضع معايير للصواب والخطأ ، بحيث يرد بهذه القوانين إلى الصواب من يشذ أو ينحرف عن جادة الكلام العربي الفصيح ، وهذا يكون عند ممارسة التطبيق الفعلي أو بعد الاستعراب[٢].

---

(١) الخصائص ١/٣٦ .

(٢) الاستعراب هنا أن يتخذ غير العربي من العربية لسانا له في حياته الأدبية أو اليومية ، وهذه العربية الجديدة على لسانه مظنة للوقوع في الخطأ أو اللحن لعدم التمكن في العربية أولا ، ثم للتأثر بعادات النطق القديمة ثانيا . انظر في ذلك : بحثنا عن « العربية والاستعراب » المنشور ضمن الكتاب التكريمي للأستاذ قشر .

إن تحقيق هذين الهدفين لا يمكن أن يتما من خلال « الإعراب والبناء » كما فهم المتأخرون ، وإنما لا بد من التمكن أيضا من أصوات العربية ومعرفتها في حالتي الإفراد والتركيب ، وذلك بهدف تجويد ألفاظ القرآن الكريم ، وتجنب ما يعرف باللحن الخفي المتعلق بكيفية الأداء على وجهه السليم ، وإذا كان النحو قد ارتبط في بداياته الأولى باللحن الجَلِيّ المتمثل في اللحن في الإعراب ، فإن علم الأصوات قد ارتبط بـ « اللحن الخفي » المتمثل في الإخلال بقواعد النطق الصحيح ، وقد تضمن كتاب سيبويه معالجة الأمرين معاً ، مما يجعله مصدراً لمعرفة الإعراب والبناء من ناحية ، ومعرفة صفات الأصوات ومخارجها وما يعرض لها عند تركيبها مع غيرها من ناحية أخرى ، يقول شاده مؤكدا حقيقة الارتباط بين القرآن الكريم ونشأة علم الأصوات : « يظهر أن حدوث علم الأصوات عند العرب مقرون بنشأة علم التجويد ، كما أن النحو والصرف نشآ مصاحبين لشرح القرآن والشعر » (١) .

ونضيف إلى ذلك أن « شرح القرآن » يتضمن الحرص على الفهم الصحيح لكتاب الله تعالى ، ولما كان الإخلال بهذا الفهم يتضمن النطق الخاطئ لبعض العلامات الإعرابية ، مما يؤدي إلى الإخلال بالمعنى النحوي ، كان لنا أن نفترض أن العلمين معا (النحو والأصوات) نشآ في أحضان القرآن الكريم حرصا على الأداء السليم من ناحية ، والفهم الصحيح من ناحية أخرى .

وفيما يتعلق بالبلاغة وفقه اللغة ، فقد كفانا مؤونة الحديث عن « البلاغة » في كتاب سيبويه ما كتبه الدكتور / أحمد سعد عن الأصول

---

(١) علم الأصوات عند سيبويه وعندنا ص ٣١ .

البلاغية في كتاب سيبويه ، وقد خلص إلى القول بأنه (سيبويه) كان يرمي إلى وضع أصول لعلوم اللسان ، وركائزها النحو ، وسداها البلاغة [١] .

قلت : ينبغي أن يقال أيضا : لحمتها الأصوات والنحو ، وسداها البلاغة وفقه اللغة ، فالأصوات والنحو هما الطريق إلى المحافظة على ما في القرآن الكريم من جمال وجلال (جمال اللفظ وجلال المعنى) ، والبلاغة وفقه اللغة هما الوسيلة إلى كشف حقيقة الإعجاز والتفرد في القرآن الكريم من ناحية ، وفي جمال العربية واتساعها في فنون القول من ناحية ثانية .

وإذا كان لسائل أن يسأل : ما علاقة « الكتاب » بـ « فقه اللغة » ، فالجواب : هو أن كل من كتب عن الاشتراك والترادف والإبدال والتعريب من اللغويين ـ متقدمين ومتأخرين ـ لا بد راجع إلى الكتاب ومغترف منه أصول التناول لهذه القضايا .

المباحث الصوتية في « الكتاب »

لم يقتصر « الكتاب » على بيان مخارج الحروف وصفاتها ـ كما فعل الخليل ـ ، وإنما تناول قضايا صوتية عديدة ذكرت فيه للمرة الأولى ، مما يجعله المصدر الأول لدراسة هذه القضايا ، من ذلك على سبيل المثال :

١ ـ تناوله لقضية الحروف الأصول والحروف الفروع في صدر تناوله لقضية الإدغام ، والحروف الأصول (بالمصطلح الحديث) هي

---

(١) الأصول البلاغية في كتاب سيبويه ص ٣٦٣ .

الوحدات الصوتية Phonemes ، أما الحروف الفروع فهي تمثل الصور الصوتية أو الفونات Phones .

٢ ـ سبق سيبويه مدرسة براغ ، بل وكل اللغويين والصوتيين في العالم بالكشف عن نظرية جديدة تعرف الآن بـ « نظرية الصفات الفارقة » ، عندما قرر : « أنه لولا الإطباق لصارت الطاء دالا ، والصاد سينا ، والظاء ذالا ، ولخرجت الضاد من الكلام ، لأنه ليس شيء من موضعها غيرها »[١] ، وهذا يعني أن صفة الإطباق هي المميز الوحيد لهذه الأحرف الأربعة مما عداها من الأصوات التي تتحد معها في المخرج وبقية الصفات .

٣ ـ التقعيد لتعريب الألفاظ الأعجمية على المستوى الصوتي ، سواء تعلق ذلك بإبدال الحرف الأعجمي الذي ليس للعرب بأقرب الحروف العربية إليه ، أو بتغيير المقطع الصوتي الأعجمي حذفا أو زيادة ، إذا لم يكن ضمن المقاطع التي تسمح بها العربية ، وهو ما أطلق عليه مصطلح « الإلحاق »[٢] .

٤ ـ الإبدال في الألفاظ العربية :

عقد سيبويه لإبدال الحروف العربية بعضها من بعض بابا أسماه : « باب حروف البدل من غير أن تدغم حرفا في حرف » ، وقد حصر حروف الإبدال في أحد عشر حرفا ،هي : الهمزة ، والألف ، والهاء ، والياء ، والواو ، والتاء ، والدال ، والطاء ، والميم ، والنون ، واللام ، ولم

---

(١) الكتاب ٤/ ٤٣٦ (ط. هارون) .

(٢) انظر تفصيل ذلك في بحثنا عن « التعريب في ضوء علم اللغة الحديث » المنشور في حولية كلية اللغة العربية بالمنصورة العدد ؟؟؟ ص ؟؟؟ .

يقتصر في هذا الباب على الإبدال المطرد ، وإنما تناول أيضا ما يعرف بـ « الإبدال اللغوي » ، ووسم ما ذكره منه بأنه « قليل » ، أو قليل جدا ، وذلك كما في إبدال اللام من النون في : أصيلان ، قالوا : أصيلال [١] .

٥ ـ الإتباع :

يعني الإتباع تغيير حركة بحركة أخرى لإحداث الانسجام الصوتي بين الحركات المتجاورة ، وذلك كإحلال الكسرة محل الضمة ، لمناسبة ياء أو كسرة قبلها في مثل : بهِ ، فيهِم ، عليهِم (في غير قراءة حمزة) [٢] ، وقد تناول سيبويه قضية الإتباع (الصوتي) في مواضع متفرقة من « الكتاب » ، ولم يفرد لها بابا كما فعل مع « الإبدال » ، وهذا الإتباع إنما هو نوع من التماثل في الحركات ، وهو نظير « الإبدال » في الصوامت [٣] .

٦ ـ المضارعة :

تعني المضارعة جعل صورة صوتية مكان وحدة صوتية ، أو باصطلاح القدماء : جعل حرف فرعي مكان حرف أصلي تحقيقا للانسجام الصوتي ، وذلك كجعل الصاد المشمة زايا (المجهورة) مكان الصاد في لفظ « الصراط » [٤] ، وقد عقد سيبويه لهذه المضارعة بابا أسماه « باب الحرف الذي يضارع به حرف من موضعه ، والحرف الذي

---

(١) الكتاب ٤ / ٢٣٩ ، وانظر تناولنا لقضية الإبدال ، تعريفه وأنواعه في تمهيدنا لنص ابن السكيت ص ؟؟؟ .

(٢) في المثال الأخير نقل الهاء مضمومة في قراءة حمزة : « عَلَيْهُمْ » .

(٣) انظر تناول سيبويه للإتباع في ١ / ٤٣٦ ، ٣ / ٥٣٣ ، ٤ / ١٠٩ .

(٤) ورد ذلك باطراد في رواية خلف عن حمزة ، والقراء يطلقون على المضارعة مصطلح الإشمام .

يضارع بذلك الحرف وليس من موضعه » (وسنعرض نموذجا من هذا الباب) .

٧ ـ الإمالة :

تعني الإمالة : الانتحاء بالفتحة نحو الكسرة ، وبالألف نحو الياء ، وهذه الإمالة في الحركات هي نظير المضارعة في الصوامت من حيث إن كلا منهما جعل صورة صوتية مكان وحدة صوتية ، وذلك كما في قراءة عاصم : « مجريها » بإمالة الألف نحو الياء ، وقد عقد سيبويه لذلك : « باب ما تمال فيه الألفات » (الكتاب ٤/ ١١٧ – ١٤٤) .

٨ ـ المخالفة :

تعني المخالفة جعل أحد الحرفين المتماثلين أو المتقاربين جدا حرفا آخر ، كراهية لتوالي الأمثال ، كما في : تقضّيت بدلا من تقضضت ، وكما في اخضوضر بدلا من اخضرضر ، وقد عقد سيبويه لذلك بابا أطلق عليه « هذا باب ما شذ فأبدل مكان اللام ياء لكراهية التضعيف وليس بمطرد » (الكتاب ٤/ ٤٢٤ – ٤٢٦) .

٩ ـ ظاهر الوقف :

اهتم سيبويه بظاهرة الوقف من الجانب الصوتي أكثر من الاهتمام بالناحية الدلالية التي جعلها علماء القراءات بؤرة اهتمامهم ، وقد عقد لذلك تسعة أبواب متتالية ، أولها : باب الوقف في أواخر الكلمات المتحركة في الوصل (الكتاب ٤/ ١٦٦ – ١٨٨) [١] .

---

(١) تحدث سيبويه أيضا عن ألف الوصل ومواضعها وحركتها وما يترتب على حذفها . انظر : الكتاب ٤/ ١٤٤ .

١٠ ـ الإدغام :

أوضح سيبويه أنه اهتم بمخارج الحروف وصفاتها ليُعْرَف ما يحسن فيه الإدغام [١] ، وما يجوز فيه ، وما لا يحسن فيه ذلك ولا يجوز فيه ... ، وقد تحدث عن إدغام المثلين أو المتقاربين الذين هما من مخرج واحد أو مخرجين متقاربين ، ثم تحدث عن إدغام حروف طرف اللسان والثنايا (الدال والتاء والطاء) ، وقد أفاض في شرح مذاهب العرب في ذلك (الكتاب ٤/ ٤٣١ – ٤٧٧) .

١١ ـ الخصائص الصوتية للهجات العربية :

في كتابها « اللهجات العربية في كتاب سيبويه .. أصواتا وبنية » تناولت الدكتورة / صالحة راشد آل غنيم .. جهود سيبويه فيما يتعلق بالخصائص الصوتية للهجات العربية على نحو مفصل [٢] ، ومن ذلك :

أ ـ الكشكشة :

تعني الكشكشة إبدال كاف المخاطبة المؤنثة شينا ، وقد جعلها سيبويه أثرا من آثار الوقف عندما قال : « وذلك أنهم أرادوا البيان في الوقف » [٣] ، وقد نسب ذلك إلى ناس من تميم وأسد ، وقد نسبتها مصادر أخرى عديدة إلى قبيلة ربيعة [٤] أو غيرها من

---

(١) الإدغام يعني إدخال حرف ساكن في آخر متحرك بحيث ينبو عنهما اللسان نبوة واحدة كما في : قَتَّل ، وادَّعى .

(٢) طبع هذا الكتاب ضمن سلسلة إحياء التراث في معهد البحوث العلمية بجامعة أم القرى .

(٣) الكتاب ٢/ ٢٩٥ .

(٤) انظر في هذه الظاهرة والقبائل العديدة التي نسبت إليها كتابنا : الفصحى ولهجاتها ص ١٣٩ .

القبائل [١] .

ب ـ كسر حرف المضارعة :

الأصل في حرف المضارعة أن يكون مفتوحا إلا في مضارع الرباعي أو المبني للمجهول ، فإنه يضم ، ولا يكسر في الفصحى إلا في لفظ « إخال » [٢] ، أما في اللهجات فإن مضارع الثلاثي يكسر إذا كان ماضيه على فَعِل ، ومضارعه على يَفْعَل ، بكسر حروف المضارعة ـ عدا الياء ـ كل العرب إلا أهل الحجاز ، وقد عقد سيبويه لذلك : « باب ما تكسر فيه أوائل الأفعال المضارعة .. » .

يقول سيبويه : « وذلك في لغة جميع العرب إلا أهل الحجاز ، وذلك قولهم : أنت تِعْلَمُ ذاك ، وهي تِعلم ، ونحن نِعلم ذاك ، وكذلك كل شيء فيه فَعِل من بنات الواو والياء التي الياء والواو فيهن لام أو عين . والمضاعف ، وذلك قولك : شقيت فأنت تِشقى ، وخَشيت فأنا إِخْشَى ... [٣] ، وجميع هذا رذا قلت فيه يَفْعل فأدخلت الياء فتحت ... واعلم أن كل شيء كانت ألفه موصولة (مما جاوز ثلاثة أحرف) فإنك تكسر أوائل الأفعال المضارعة ، وكذلك كل شيء من تَفَعَّلت أو تفاعلت أو تفعللت » [٤] .

---

(١) انظر في هذه النسبة : الخليل بن أحمد في كتاب العين ١/ ١٠٤ ، ومجالس ثعلب ١/ ٨٠ ، والخصائص لابن جني ٢/ ١١ ، والاشتقاق لابن دريد ص ٢٥٧ ، ودرة الغواص للحريري ص ٢٥١ .

(٢) خالف في ذلك بنو أسد ، ففتحوا الهمزة في « إخال » على القياس ، ولكن الكسر أفصح وأكثر استعمالا .

(٣) انظر في ذلك : بحثنا عن : كسر حرف المضارعة في مجرد الثلاثي المنشور بحولية كلية اللغة العربية بالمنصورة جـ ٢ (١٩٩٢) ص ١١٢١ .

(٤) الكتاب ٤/ ١١٢ .

من النصوص الصوتية في كتاب سيبويه

باب اطراد الإبدال في الفارسية

تمهيد

يعني الإبدال وضع حرف مكان حرف آخر مع بقاء المعنى كما هو ، ومن أمثلة ذلك : مدح ـ مده ، صراط ـ سراط ، وكما يحدث الإبدال في الألفاظ العربية كما مثلنا [١] ، فإنه يقع أيضا في الألفاظ المعربة ، أي تلك التي تنتقل من لغة أجنبية إلى اللغة العربية ، شريطة أن تخضع لمقاييس كلام العرب .

يقول الجوهري : « تعريب الاسم الأعجمي أن تتفوّه به العرب على منهاجها » [٢] .

وقد عرف الجواليقي اللفظ المعرب بأنه : « ما تكلمت به العرب من الكلام الأعجمي ، ونطق بـه القرآن المجيد ، وورد فـي أخبار الصحابة والتابعين ـ رضوان الله عليهم ـ ، وذكرته العرب في أشعارها وأخبارها » [٣] .

ونلاحظ هنا أن الجوهري قد راعى البعد اللغوي لعملية التعريب .

---

(١) انظر تفصيلا أكثر عن ظاهرة التعريب كتابنا : مقدمة في فقه اللغة ص ١٤٩ .
(٢) الصحاح ٤/ ١٧٩ .
(٣) المعرب للجواليقي ص ٥١ ، ت شاكر .

بينما راعى الجواليقي البعد التاريخي دون إشارة إلى ضرورة التغيير الذي يلحق الكلمة الأعجمية عند تعريبها .

ورأي الجوهري هنا هو الأقرب إلى الصواب ؛ لأنه يتفق مع واقع الاستعمال وتؤيده الشواهد .

إن تعريب اللفظ الأعجمي ـ بمعنى خضوعه لمقاييس الكلام العربي ـ قد يحدث على المستوى الصوتي أو الصرفي أو النحوي أو الدلالي (١) .

بيد أنه أكثر وضوحا في الجانب الصوتي ، وقد سلك العلماء العرب في تناولهم لقضية التعريب مسلكين كل منهما يكمل الآخر ، ولا يتناقض معه :

الأول : يتمثل في جمع المادة المعربة وتصنيفها ، أي القيام بتأليف نوع من المعاجم الخاصة ، مهمتها حشد الألفاظ المعربة ، والاستشهاد عليها مع شرح معانيها ، ويمثل هذا الاتجاه الجواليقي في كتابه « المعرب » ، والخفاجي في كتابه « شفاء الغليل فيما في العربية من الدخيل » ، والمحبي في كتابه « قصد السبيل » .

الآخر : تناول قضية التعريب من الوجهة التقعيدية ، مستغنين عن ذكر المفردات بذكر القواعد الكلية التي تخضع لها عند التعريب .

---

(١) انظر في التعريب على هذه المستويات الأربعة : كتابنا السابق ص ٢٦٢ وما بعدها.

لقد كان سيبويه في هذا المجال ـ كما في غيره ـ رائداً لكل من جاء بعده من اللغويين قديما وحديثا ، ولم يزد عليه المتأخرون من النحاة واللغويين سوى ملاحظات جزئية متناثرة .

ويتناول النص التالي أهم قواعد التعريب على المستوى الصوتي ، خاصة ما يتعلق بالألفاظ الفارسية المعربة .

النص

هذا باب اطراد الإبدال في الفارسية

يُبدلون من الحرف الذي بين الكاف والجيم : الجيم ، لقُربها منها ، ولم يكن من إبدالها بُدّ ؛ لأنها ليست من حروفهم ، وذلك نحو : الجُرْبُز ، والآجُرّ ، والجَوْرَب .

وربما أبدلوا القاف لأنها قريبةٌ أيضاً ، قال بعضهم : قُرْبُزٌ ، وقالوا : كُرْبَق ، وقُرْبَق[1] .

ويُبدلون مكان آخر الحرف الذي لا يثبت في كلامهم ، إذا وصلوا الجيمَ ، وذلك نحو : كَوْسَجْ ، ومَوْزَجْ ، لأن هذه الحروف تُبدل وتُحذَف في كلام الفُرْس ، همزةً مرة ، وياءً مرةً أخرى ، فلما كان هذا الآخرُ لا يشبه أواخرَ كلامهم صار بمنزلة حرفٍ ليس من حروفهم ، وأبدلوا الجيم ، لأن الجيم قريبة من الياء ، وهي من حروف البدل ، والهاءُ قد تشبه الياء ، ولأن الياء أيضا قد تقع آخِرةً ، فلمّا كان كذلك أبدلوها منها كما أبدلوها من الكاف ، وجعلوا الجيم أَوْلَى لأنها قد أُبدلت من الحرف الأعجمي الذي بين الكاف والجيم ، فكانوا عليها أمْضَى .

وربما أدخلت القافُ عليها كما أُدخلت عليها في الأول ، فأشرك بينهما ، وقال بعضهم : كَوْسَقٌ[2] ، وقالوا : كُرْبَقٌ ، وقالوا : قُرْبَقٌ .

---

(١) الكربق والقربق لغتان ، ومعناهما : الحانوت .

(٢) الكوسق : الكوسج ، وهو الأثطُ ، أو الذي لا شعر على عارضيه ، وهو بالفارسية : « كوسق » .

وقال الراجز [١] :

يا ابنَ رُقَيعٍ هَلْ لها من مَغْبَقِ   ما شَرِبَتْ بعد طَوِيِّ القَرْبَقِ [٢]

مِن قَطرةٍ غيرِ النَّجاءِ الأدفقِ [٣]

وقالوا : كَيلَجَة [٤] .

ويُبدلون من الحرف الذي بين الباء والفاء : الفاءَ ، نحو : الفِرِند ، والفُنْدُق . وربما أبدلوا الباء لأنهما قريبتان جميعاً ، قال بعضهم : البِرِند .

فالبدلُ مُطَّرِدٌ في كلِّ حرف ليس من حروفهم ، يبدل منه ما قَرُب منه من حروف الأعجمية .

ومثل ذلك تغييرهُم الحركة التي في زُوْر ، وآشُوبْ ، فيقولون : زُورٌ ، وآشُوبٌ ، وهو التخليط ، لأنَّ هذا ليس من كلامهم .

وأمّا ما لا يَطّرِد فيه البدل فالحرف الذي هو من حروف العرب ، نحو : سين سَراويل [٥] ، وعين إسْمَاعيل [٦] ، أبدلوا للتغيير الذي قد لزم ، فغيّروا لما ذكرت من التشبيه بالإضافة ، فأبدلوا من الشّين نحوها في الهَمْس ، والانسلال من بين الثنايا ، وأبدلوا من الهمزة العين ، لأنها أشبه الحروف بالهمزة [٧] .

---

(١) هو سالم بن قحفان ، أو الصقر بن حكيم بن معية ، كما في اللسان (قربق ١٩٨) .

(٢) القربق هنا : اسم للبصرة ـ كما ذكر الجوهري ـ ، وأصل معناه : الحانوت ، فكان البصرة سميت بذلك لأنها موضع تسويق . والطوى : البئر المطوية بالحجارة .

(٣) النجاء ـ بالفتح ـ : السرعة في السير ، ورواه أبو علي : « النجاء » ـ بالكسر ـ ، وقال : هو جمع نجوة ، وهي السحابة ، وسير أدفق : سريع .

(٤) لغة في الكيلجة ، وهو مكيال لهم .

(٥) وهو بالفارسية « شروال » بالشين كما في المعرب للجواليقي ص ٨ .

(٦) انظر مناقشتنا لآراء سيبويه في كتابنا : فقه اللغة العربية ص ١٩٥ .

(٧) الكتاب ٤/ ٣٠٥ - ٣٠٦ .

القواعد الصوتية للتعريب

نستطيع من تأمل ما كتبه سيبويه في النص السابق [١] أن نستنبط أهم قواعد التعريب على المستوى الصوتي .

وهي كما يلي :

قواعد الإبدال المطرد

صاغ سيبويه لهذا النوع من الإبدال قاعدة عامة أشبه بالدستور أو القانون الكلي .

وهي : « يغيرون من الحروف الأعجمية ما ليس من حروفهم البتة » [٢] .

وفي إطار هذا القانون العام ذكر سيبويه مجموعة من القواعد ، أهمها :

القاعدة الأولى

« يبدل كل حرف ليس من حروف العربية بما قرب منه إبدالاً

---

(١) عقد سيبويه بابا آخر للتعريب على المستوى الصوتي بوجه عام دون التقيد بالفارسية فقط أطلق عليه « باب ما أعرب من الأعجمية » ٤/ ٣٠٣ ، والنص الذي اخترنا هو بمثابة التطبيق له .

(٢) الكتاب ٤/ ٣٠٣ .

مطرداً »[١] .

وتطبيقاً لهذه القاعدة ذكر سيبويه مثالين من الفارسية ، هما :

ـ الكاف (أو الجاف) الفارسية ، ويبدل منها الجيم نحو الجربز والآجر[٢] ، وربما أبدلوا منها القاف أو الكاف ، فقالوا كربق وقربق .

ـ الباء التي بين الباء والفاء (الباء المهموسة) ، ويبدل منها الفاء كما في الفرند والفندق ، وربما أبدلوا الباء ، قال بعضهم « البرند »[٣] .

القاعدة الثانية

يبدل الحرف الذي لا يثبت في كلامهم (أي الفرس) إذا وصلوا (عند التعريب) جيماً ، وربما أبدلت قافاً ، وقد فسر سيبويه ذلك بأن الهاء في مثل موزه وكوسه تحذف في كلام الفرس وتبدل مرة همزة ، ومرة ياءً ، « فلما كان هذا الآخر لا يشبه أواخر كلامهم (أي العرب) صار بمنزلة حرف ليس من حروفهم وأبدلوا الجيم (فقالوا كوسج وموزج) ، لأن الجيم قريبة من الياء ، وهي من حروف البدل »[٤] .

القاعدة الثالثة

تُغيَّر الحركة التي ليست للعرب بحركة عربية قريبة منها ، كما في تغييرهم الحركة التي في زُوْرْ (Zor) وآشوب (Ašob) ، فيقولون

---

(١) الكتاب ٤/ ٣٠٥ .

(٢) كلمة الآجر ليست فارسية الأصل كما يوهمه التمثيل بها للإبدال في الفارسية ، وإنما هي كلمة أكادية انتقلت إلى كل من الفارسية والعربية والآرامية ، وهي بالجيم في أصلها الأكادي agurru ، وقد صارت في الفارسية agur ، وربما تكون قد عربت عن الأكادية مباشرة ، أو عن طريق الفارسية .
انظر في ذلك : هـ . تسمون H. Zimmern, AKK. Fw. S. 31

(٣) الكتاب ٤/ ٣٠٦ . (٤) نفسه ٤/ ٣٠٥ .

زُورٌ وأَشُوبٌ وهو التخليط ، لأن هذا ليس من كلامهم [١] .

الإبدال غير المطرد

صاغ سيبويه قاعدة الإبدال الجائز بقوله : « ربما أبدلوا بعض الحروف التي هي للعرب بحروف عربية قريبة منها » .

ثم قال شرحاً لهذه القاعدة وتمثيلاً لها : « وأما ما لا يطرد فيه البدل فالحرف الذي هو من حروف العرب ، نحو سين سراويل ، وعين إسماعيل ، أبدلوا للتغيير الذي قد لزم ، فأبدلوا من الشين نحوها في الهمس والانسلال من بين الثنايا (أي السين) ، وأبدلوا من الهمزة العين لأنها أشبه الحروف بالهمزة » [٢] .

تعقيب ورأي

إن القاعدة الأولى من قواعد الإبدال المطرد ، وما تفرع عنها ، ينبغي أن يستضيء بها اللغويون المحدثون في محاولتهم وضع القواعد الصوتية للتعريب من اللغات الحديثة ، التي لم يكن للعرب بها عهد من قبل كالفرنسية والانجليزية والروسية وغيرها ، وما نظن سيبويه اقتصر على الفارسية إلا لأنها كانت معروفة له ، ولو كان قد عرف الآرامية والرومية (اليونانية) أو غيرهما من اللغات التي أخذت عنها العربية ، لكان قد كشف عن القواعد التي تنظم تعريب الألفاظ من هذه اللغات بشكل أعم وأوسع مما ذكره وطبقه على الفارسية .

وفيما يتعلق بالقاعدة الثانية ، فإن سيبويه لم يتسن له الإلمام بالتطور التاريخي لنطق الألفاظ في الفارسية ، واقتصر في موازنته بين الأصول

---

(١) الكتاب ٤/ ٣٠٥ .

(٢) الكتاب ٤/ ٤٠٤ .

الأعجمية والألفاظ المعربة على الصور النطقية التي كانت سائدة في عصره ، وهو ما يعرف بالفارسية الحديثة (بعد ٦٥١م) ، ولو كان قد تسنى له معرفة البهلوية أو الفارسية الوسيطة (من ٢٢٦ - ٦٥١م) ، لعلم أن هذه النهاية التي كانت تلحق الكلمات الفارسية في عصرها الحديث ، أي الهاء في نحو موزه وكوسه [١] ، قد تطورت عن نهاية أخرى كانت تلحق الكلمات في الفارسية الوسيطة ، وهذه النهاية هي الفتحة متلوة بالجاف (الكاف الفارسية) ، وقد أبدلت هذه الكاف الفارسية إبدالاً مطرداً ، مرة جيماً ، وأخرى قافاً أو كافاً ، فقالوا : كوسج ، وكوسق ، ومعنى ذلك أن هذه الكلمات المعربة المختومة بالجيم أو القاف قد عُرِّبت في العصر البهلوي (الفهلوي) قبل الإسلام بزمن طويل .

وفيما يتعلق بالإبدال غير المطرد ، أي إبدال الحرف الذي هو للعرب عربياً غيره قريباً منه ، كما في إبدالهم الشين سيناً في إسماعيل وسراويل ، فلا نسلم أن الأمر كان جوازياً كما يعتقد سيبويه ، وإنما خضع هذا التغيير لقانون عام في اللغات السامية ، تحولت بمقتضاه كل الشينات الموروثة عن السامية الأم إلى سينات [٢] ، والذي نعتقده أن العرب قد استعاروا هذه الكلمات بالشين أيضاً ، ثم تحولت هذه الشين سيناً مع سائر الشينات في الكلمات السامية الأصل والمعربة ، سواء أكان ذلك من الفارسية أو العبرية أو الآرامية ، طالما كان التعريب في العصر الذي تم فيه هذا الانقلاب الصوتي ، وقد حُدِّد هذا العصر بحوالي سنة ٥٠٠ قبل

---

(١) انظر في تطور الهاء عن الجاف الفارسية (گـ) : صديقي Siddiqi, studien, S. 21 ، وعبد الوهاب عزام في مجلة مجمع اللغة العربية جـ ٨ ص ٤٦ ، ويعقوب بكر : نصوص في فقه اللغة العربية جـ ٢ ص ١٧ .

(٢) انظر هذه القوانين عند : موسكاتي Moscati, An introduction, P. 43 ، وبرجشتراسر Bergstrasser, Einfuhrung, S. 35 .

الميلاد إلى سنة ٥٠٠م ، أي في الألف سنة التي اكتنفت ميلاد السيد المسيح ، ويطلق على هذا القانون الصوتي قانون تبدل الأصوات الصفيرية ، وبمقتضاه صارت الشين الموروثة عن السامية سيناً كما في « سمع » التي يقابلها في الأكادية Semu ، وفي العبرية Sama ، وفي الآرامية Sma ، ومما يثبت سريان هذا القانون على الألفاظ المعربة ، تحول الشين سينا في لفظ « السارية » ، وهو معرب Sarita في الآرامية [١] ، ومن الأمثلة العبرية المعربة لفظ إسماعيل ، الذي استشهد به سيبويه ، وأصله العبري Yešmaîl [٢] ، وقد فات سيبويه عند حديثه عن هذا اللفظ أمران :

الأول : أن إسماعيل ليس لفظاً فارسياً ، وإنما هو لفظ سامي الأصل ، اشتركت فيه مع العربية كل من العبرية والآرامية ، وأغلب الظن أن الفارسية هي التي أخذته عن العربية ، بدليل وجود الشين في الفارسية ، وهذه الشين كانت موجودة في العربية قبل سريان هذا القانون [٣] .

الآخر : أن عين إسماعيل ليست مبدلة من همزة ، وإنما هي أصلية في الكلمة المأخوذة عن مادة (س م ع) العربية ، أو (Šmˁ) العبرية ، ويبدو أن سيبويه قد نظر إلى الصورة الفارسية للكلمة ، وهي بالهمزة ،

---

(١) برجشتراسر : التطور النحوي ص ١٤ ، مطبعة السماح .

(٢) هذا اللفظ مركب من جزءين ، هما : يشمع + إيل ، ومعنى الكلمة الأخيرة : الإله ، ثم خففت الهمزة كما في جبريل ، وقد تناولنا التطور الذي لحق بهذا النوع من الكلمات في بحثنا عن « لفظ جبريل بين العربية واللغات السامية » المنشور ضمن « بحوث لغوية وأدبية » ص ٦٥ – ١٠٥ .

(٣) ويعني هذا أن تعجيم هذه الكلمة قد تم قبل سنة ٥٠٠ قبل الميلاد يوم أن كانت العربية لا تزال تحتفظ بالشين .

نظراً لخلو الفارسية من العين ، وهذا نوع من التعجيم الذي خضعت له الكلمة عند نقلها من إحدى اللغات السامية إلى الفارسية .

وفيما يتعلق بالقاعدة الثالثة ، وهي التي تحدث فيها سيبويه عن تغيير الحركات التي ليست للعرب بحركات (أو حروف مد) عربية . فهي قاعدة صحيحة ما أحرى اللغويين المعاصرين بالأخذ بها . وقد أطلق سيبويه على هذا الضرب من تغيير الحركات مصطلح « التخليط » : الذي تطور مفهومه فيما بعد ، وأخذ أبعاداً جديدة ربما لم تخطر على بال سيبويه .

وقد كان مراده وفقاً لما مثل به لهذا المصطلح أن الضمة الممالة (وكذلك واو المد) تتحول إلى ضمة صريحة ، حيث لا يوجد في الفصحى هذا النوع من الحركات ، فالكلمتان زور وآشوب ينطق بهما في الفارسية Zor و Ašob [1] ، ثم صارتا عند التعريب حركتين غير ممالتين ، ومن هنا يصبح التخليط تغيير الحركة غير العربية بحركة عربية قريبة منها ، ومن ثم فقد اختلطت في الكلمة المعربة العناصر الصوتية القديمة أو الأصلية في الصوامت بالعناصر العربية الجديدة في الصوائت ولم تعد الكلمة بعد تعريبها صوتياً خالصة للفارسية ، بعد أن امتزجت فيها الصوائت العربية بالصوامت الفارسية .

---

(١) انظر في الأصل الفارسي للكلمتين : Siddiqi, studien, S. 24 ، وقد ضبط محقق « الكتاب » (الأستاذ هارون) كلمة « زور » بالفتحة ، وليس هذا الضبط صحيحاً ، لأن الواو المفتوح ما قبلها كثيراً ما توجد في العربية .

سر صناعة الإعراب
لابن جني

تعريف بابن جني

هو : أبو الفتح عثمان بن جني ، من أشهر لغويي القرن الرابع الهجري ، ولد بالموصل سنة ٣٢٢هـ ، وتوفي ببغداد سنة ٣٩٢هـ ، كان أبوه مملوكا لسليمان بن فهد الأزدي ، فهو عربي أزدي بالولاء ، وإن كان في الأصل روميا ، وقد افتخر بهذا النسب في أبيات منها :

فإن أصبح بلا نسب | فعلمي في الورى نسبي
على أني أءول إلى | قروم سادة نجب
قياصرة إذا نطقوا | أرمّ الدهر ذو الخطب
أولاك دعا النبي لهم | كفى شرفا دعاء نبي [١]

وقد أخذ النحو في الموصل عن أحمد بن محمد الموصلي ، الذي اشتهر بالأخفش ، ولكنه اختص بعد ذلك بالأخذ عن أبي علي الفارسي ، كما أخذ عن عديد من الأعراب الذين كانوا لا يزالون سليمي السليقة مثل : أبي عبد الله محمد بن عساف العقيلي أو الشجري .

مؤلفات ابن جني

لابن جني مؤلفات عديدة معظمها يعد من المصادر ، لما تحويه من آراء لا توجد عند غيره ، وقد صنف في اللغة والنحو والأصوات والقراءات ، وشرح عديداً من الدواوين ، ومن أشهر مؤلفاته :

---

(١) مقدمة محقق الخصائص ١/٨ ، وقارن بالمراجع العديدة التي ذكرت هناك .

١ - الخصائص (في فقه اللغة) .

٢ - المحتسب (في القراءات الشاذة) .

٣ - سر صناعة الإعراب (في الأصوات) - وستحدث عنه بعد قليل - .

٤ - المنصف (شرح تصريف أبي عثمان المازني) .

٥ - التصريف الملوكي (في الصرف أيضا) .

٦ - التمام في شرح أشعار هذيل (في اللغة والشعر) .

٧ - شرح الحماسة لأبي تمام (في الأدب) .

٨ - تعاقب العربية (في الأصوات والصرف) .

٩ - الفَسر (وهو شرح ديوان المتنبي) .

١٠ - مجموعة من الرسائل ، منها : رسالة في « مد الأصوات ومقادير المدات »[1] ، وغير ذلك .

وقد أثّرت مؤلفاته المكتبة العربية ، وكان لها أكبر الأثر في اللاحقين من علماء الأصوات ومؤلفي المعاجم وكتب الظواهر اللغوية وأصول النحو .

* * *

---

(١) انظر ثبتا كاملا في مؤلفاته في المرجع السابق ص ٦٠ - ٦٨ ، وقد بلغت ما يقارب الخمسين ما بين مطبوع ومخطوط .

سر صناعة الإعراب

لاحظ بعض الباحثين أن لفظة « الإعراب » الواردة في هذا العنوان تثل إشكالية ، حيث إن الكتاب دراسة صوتية خالصة وظفها ابن جني لخدمة قضايا صرفية في أحيان كثيرة ، وليس لها علاقة بالإعراب الاصطلاحي من قريب أو من بعيد [١] ، والأمر في نظرنا لا يحتاج إلى هذا العناء في التأويل والتعليل ، لأن الإعراب هنا يقصد به معناه اللغوي الذي يعني الإبانة والإيضاح [٢] وفصاحة التعبير ، مما يؤدي إلى تجنب اللحن الخفي المتعلق بنطق الحرف ذاته ، ومعرفة وظائفه المختلفة في بناء الكلمة العربية .

لقد أثارت جدة البحوث الصوتية وأصالتها في سر صناعة الإعراب أنظار المستشرقين ، فاتخذ منها الأب هنري فليش نبراسا يهتدي به لمعرفة التفكير الصوتي عند العرب [٣] .

وقد لخص محققوا الجزء الأول موضوع هذا الكتاب في النقاط التالية :

---

(١) ناقش هذه القضية محققوا الجزء الأول المطبوع ١٩٥٤م في مقدمة التحقيق ص ١١ وما بعدها ، كما ناقشها محقق الكتاب كاملا (الدكتور حسن هنداوي) ص ٢٠ وما بعدها ، كما تناول القضية أيضا الدكتور / محمد أسعد طلس في مجلة المجمع العلمي العربي في دمشق جـ ٤ من المجلد ٣٢ ص ٦٦٧ .

(٢) الإعراب مصدر أعرب ، وهو مأخوذ من مادة (ع ر ب) التي تدل على معان ثلاث ، هي : الإفصاح والإبانة ، والمرح والنشاط ، والفساد والتحول . انظر في ذلك : مقاييس اللغة لابن فارس مادة (ع ر ب) ، وقارن بكتابنا : مقدمة في فقه اللغة العربية ص ١١٢ .

(٣) نشرت هذه الدراسة بعنوان « التفكير الصوتي عند العرب في ضوء سر صناعة الإعراب » بعد أن ترجمها إلى العربية الدكتور عبد الصبور شاهين في مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة جـ ٢٣ ، ١٩٦٨م .

١ ـ عدد حروف المعجم وترتيبها وذوقها .

٢ ـ وصف مخارج الحروف وصفا تشريحيا دقيقا .

٣ ـ بيان الصفات العامة للحروف وتقسيمها تقسيمات مختلفة .

٤ ـ ما يعرض للصوت في بنية الكلمة من تغير يؤدي إلى الإعلال أو الإبدال أو الإدغام ، أو النقل أو الحذف .

٥ ـ نظرية الفصاحة في اللفظ المفرد ، وأنها راجعة إلى تأليفه من حروف متباعدة المخارج [١] .

وقد تناول أبو الفتح الموضوعات ١ ، ٢ ، ٣ في مقدمة الكتاب ، أما الرابع ففي ثنايا تناوله لحروف المعجم التي رتبها ترتيبا هجائيا ، كما صنع أبو عمرو الشيباني في كتاب الجيم ، أي ترتيب (ا ب ت ث ... إلخ) .

أما الموضوع الخامس فقد تناوله في الفصل الثاني من الفصول الثلاثة التي ختم بها الكتاب ، وهو الفصل الخاص بـ « مزج الحروف بعضها ببعض ، وما يجوز من ذلك ، وما يمتنع ، وما يحسن ، وما يقبح ، وما يصح » وقد قسم حروف المعجم إلى قسمين : ضرب خفيف ، وضرب ثقيل ، وتختلف أحوال كل منهما ، وأخفها عندهم حروف الزيادة [٢] ، وسوف نعرض لهذا الموضوع من خلال النص الذي اقتبسناه من سر الصناعة [٣] ، على أن الأهم في نظرنا موضوع آخر كشفت عنه الدراسات الصوتية الحديثة ، وهو : الكشف عن وظائف الوحدات الصوتية في لغة العرب ، وهو ما سنعرض له في الفقرة التالية .

---

(١) انظر : مقدمة جـ ١ ص ١٤ بتحقيق مصطفى السقا وآخرين .

(٢) انظر : سر صناعة الإعراب ٢ / ٨١١ وما بعدها (بتحقيق د. حسن هنداوي) .

(٣) انظر النص كاملا ص ٧٠ .

ابن جني ووظائف الوحدات الصوتية

أفرد أبو الفتح عثمان بن جني كتابه المذكور « سر صناعة الإعراب » لدراسة الوحدات الصوتية التي تسمى في التراث العربي بـ « الحروف » بعد تجريدها وانتزاعها من أبنية الكلم وقد أوضح هدفه من هذه الدراسة بأنه « ذكر أحوال الحروف مفردة ، أو منتزعة من أبنية الكلم التي هي مصوغة فيها لما يخصها من القول في أنفسها » وذكر أن أحوال الحرف في العربية تنحصر في ثلاثة أمور : الأول كونه أصلا ، الثاني كونه بدلا ، الثالث كونه زائداً [١] ، ولا شك أن لكل حرف في هذه الحالات الثلاث وظيفة مختلفة أي أن وظيفة الحرف عندما يكون أصلا تختلف عن وظيفته عندما يكون زائداً أما عندما يكون بدلا فإنه يؤدي - دلاليا - وظيفة الحرف الذي أبدل منه أي أنه يكون بديلا اختياريا له وهو ما أسماه المحدثون Freie variante وتكون العلة في إبداله تحقيق غرض صوتي يتعلق بانسجام الوحدات الصوتية من حيث النطق ويظل المعنى هو هو ، وكان مما أبدعته هذه العقلية الصوتية الفذة حديثه عن السياقات المختلفة التي يمكن أن ترد فيها الوحدة الصوتية ، فهناك وحدات تشغل الموقع الأول في الكلمة أحيانا والموقع الثاني أو الثالث في أحيان أخرى وهناك وحدات أخرى تشغل بعض هذه المواقع دون البعض الآخر [٢] ، ويفهم من كلامه أيضا أن الفروق الصوتية الناجمة عن تأثير موقع الحرف في الكلمة لا يعتد بها في انتماء هذا الصوت المنطوق إلى الحرف الذي يمثله فصوت النون مثلا في

---

(١) سر صناعة الإعراب ١ / ٥٠ .

(٢) من ذلك على سبيل المثال أن الهمزة لا تشغل الموقع الثاني في الكلمة إذا كان الموقع الأول مشغولا بهمزة ، سر صناعة الإعراب ١ / ٦٩ .

« نهر » يختلف عن صوت النون في « عنبر » وكلاهما يختلف عن صوت النون في « موقن » ولكن هذه الاختلافات الصوتية تعد - كما يقول المحدثون - اختلافا في الفون phone وليس اختلافا في الفونيم.

نص من كتاب « سر صناعة الإعراب »

« باب الهمزة »

« اعلم أن الهمزة حرف مجهور وهو في الكلام على ثلاثة أضرب : أصل وبدل وزائد .

ومعنى قولنا أصل : أن يكون الحرف فاء الفعل أو عينه أو لامه ، ومعنى قولنا زائد : أن يكون الحرف لا فاء الفعل ولا عينه ولا لامه ، والبدل أن يقام حرف مقام آخر إما ضرورة وإما استحسانا وصنعة .

فإذا كانت (الهمزة) أصلا وقعت فاء وعينا ولاما فالفاء نحو : أنف ، وأذن ، وإبرة ، وأخذ ، وأمر ، والعين نحو : فأس ، ورأس ، وجؤنة ، وذئب ، وسأل ، وجأر ، واللام نحو : قرء ، وخطأ ، ونبأ ، وقرأ ، وهدأ ، واستبرأ ، واستدفأ » (١) .

« وأما البدل فقد أبدلت الهمزة من خمسة أحرف وهي : الألف ، والياء ، والواو ، والهاء ، والعين فأما إبدالها من الألف فنحو ما حكي عن أيوب السختياني أنه قرأ « ولا الضألين » فهمز الألف وذلك أنه كره اجتماع الساكنين الألف واللام الأولى فحرك الألف لالتقائهما فانقلبت همزة ...» (٢) ، وقد اطرد عنهم قلب ألف التأنيث همزة وذلك نحو

---

(١) سر صناعة الإعراب ١/ ٧١ (تحقيق هنداوي) .

(٢) السابق ١/ ٧٢ وقد ذكر أمثلة أخرى عديدة لإبدال الهمزة من الألف .

حمراء وصفراء وحمراء وما أشبه ذلك (١) .. وأما إبدال الهمزة عن الواو والياء فعلى ضربين : تبدل الهمزة منهما وهما أصلان وتبدل منهما وهما زائدتان : الأول نحو قولك في وجوه « أجوه » وفي وعد « أعد » .. وقالوا « في أسنانه ألل ، يريدون : يلل » فأبدلوا الياء همزة ... (٢) ، والآخر (إبدالهما منهما وهما زائدتان) فمثال إبدالها من الياء الزائدة قولهم علباء وحرباء ، « وأما الواو الزائدة التي قلبت عنها الهمزة فلم تأت مسموعة عنهم إلا أن النحويين قاسوا ذلك على الياء لأنها أختها .. » (٣) ، وأما إبدال الهمزة من الهاء فقولهم ماء وأصله موه لقولهم أمواه فقلبت الواو ألفا وقلبت الهاء همزة .. » (٤) .

وفيما يتعلق بإبدال الهمزة من العين فلم يذكر سوى مثال واحد يحتمل أن يكون بدلا ويحتمل أيضا أن تكون الهمزة فيه أصلا وذلك ما أنشده الأصمعي من قول الراجز :

أباب بحر ضاحك زهوق

يقول أبو الفتح : قلبت الهمزة فيه بدلا من عين عباب ، وإن كان بمعناه وإنما هو فعال من « أبّ » إذا تهيأ ، قال الأعشى :

---

(١) السابق ١/ ٨٤ .

(٢) السابق ١/ ٩٢ .

(٣) لم يذكر ابن جني هنا سوى حالة افتراضية يوجبها القياس وهي حالة النسب إلى مثل صحراء إذ يقال صحراوي فإذا سميت بذلك رجلا ثم رخمته بحذف أداة النسب وهي الياء المشددة فإن الواو حينئذ تصير ألفا ثم تقلب الألف همزة فتقول يا صحراء وهذه الهمزة ليست همزة التأنيث في هذه الحالة وإنما هي بدل من ألف منقلبة عن الواو التي هي في الأصل من همزة التأنيث المنقلبة عن الألف المقدرة بعد الألف الأولى .
انظر سر صناعة الإعراب ١/ ٩٩ ، ١٠٠ .

(٤) السابق ١/ ١٠٠ .

... ...   أخ قد طوى كشحا وأبَّ ليذهبا

وذلك أن البحر يتهيأ لما يزخر به ، فلهذا كانت الهمزة أصلا غير بدل من العين وإن قلت إنه بدل منها فهو وجه وليس بالقوي [١] .

أما زيادة الهمزة فقال عنها : اعلم أن موضع زيادة الهمزة أن تقع في أول بنات الثلاثة ، فمتى رأيت ثلاثة أحرف أصولا ، وفي أولها همزة ، فاقض بزيادة الهمزة ، عرفت الاشتقاق في تلك اللفظة أو جهلته ، حتى تقوم الدلالة على كون الهمزة أصلا ، وذلك نحو : أحمر ... [٢] ، ثم تحدث عن زيادتها في الأسماء والأفعال والحروف ، وكان مما قاله عن همزة الوصل التي تلحق الأفعال « واعلم أن هذه الهمزة إنما جيء بها توصلا إلى النطق بالساكن بعدها لما لم يكن الابتداء به ، وكان حكمها أن تكون ساكنة لأنها حرف جاء لمعنى ولا حظَّ لها من الإعراب » [٣] ثم ذكر زيادتها للاستفهام نحو « أزيد عندك » وفي التسوية نحو « ما أبالي أقام أم قعد » وفي النداء نحو : أزيدُ أقبل ، إلا أنها ليست مصوغة مع الكلمة ، وإنما هي حرف جاء لمعنى [٤] .

تعقيب : وظيفة الحرف عند ابن جني

وقبل أن نتحدث عن وظائف الحرف (الوحدة الصوتية) كما بينها ابن جني فلا بد من الإشارة إلى أن الحروف ليست سواء فمنها ما يكون محققا للأحوال الثلاث ومنها ما يكون محققا لحالتين ومنها ما لا يحقق إلا حالة واحدة ونكتفي لبيان ذلك بإلقاء نظرة على الجدول الآتي

---

(١) السابق ١/ ١٠٦ ، ١٠٧ .

(٢) استغرق ذلك حوالي اثني عشرة صفحة (من ص ١٠٧ - ١١٨) فليرجع إلى ذلك من يريد الوقوف على تفصيل ما قال .

(٣) سر صناعة الإعراب ١/ ١١٢ .   (٤) السابق ١/ ١١٨ .

الذي اخترنا فيه عشرة أحرف ، التسعة الأولى التي أوردها في البداية والحرف الأخير لما له من أهمية خاصة وهو « الألف » [١] .

الحرف	وروده أصلا	وروده بدلا	وروده زائدا	الصفحة في سر الصناعة
الهمزة	+	+	+	١ / ٦٩
الباء	+	+	–	١ / ١١٩
التاء	+	+	+	١ / ١٤٥
الثاء	+	–	–	١ / ١٧١
الجيم	+	+	–	١ / ١٧٥
الحاء	+	– (+) [٢]	–	١ / ١٧٩
الخاء	+	–	–	١ / ١٨٣
الدال	+	+	–	١ / ١٨٥
الذال	+	–	–	١ / ١٨٩
الألف	– (+) [٣]	+	+	٢ / ٦٥٣

---

(١) تشير العلامة (+) إلى تحقق مجئ الحرف موصوفا بكونه أصلا أو بدلا أو زائدا والعلامة (–) إلى عدم وروده ، وتشير – (+) إلى ورود الحرف على هذه الصفة أو تلك في حالات معينة .

(٢) ذكر ابن جني أن الحاء لا تكون بدلا ولا زائدة أبداً إلا فيما شذ عنهم وقد مثل لإبدالها على سبيل الشذوذ بما أنشده ابن الاعرابي :

ينفحن منه لهبا منفوحا   لمعا يرى لا ذاكيا مقدوحا

قال (ابن الاعرابي) يريد منفوخا فأبدل الخاء حاء ، انظر سر الصناعة ١ / ١٧٩ .

(٣) يقول أبو الفتح « إن هذه الألف أعني المدة الساكنة في نحو قام وباع ، وحمار وكتاب ، وغزا ورمى ، لا تكون أصلا في الأسماء المتمكنة ولا الأفعال أبداً ، وإنما تكون بدلاً أو زائدة ، وأما الحروف المبنية التي جاءت لمعان فإن الألفات فيها أصول ، وكذلك الأسماء المبنية التي أوغلت في شبه الحروف .. » .

إن تناول ابن جني للحروف العربية وتقسيمها على هذا النحو يدل على إدراك للوظائف المختلفة التي تنهض بها الوحدات الصوتية في اللغة العربية فالحرف عندما يكون أصليا تكون وظيفته المشاركة ـ مع غيره من الحروف الأصول ـ في تكوين المعنى المعجمي وهذا هو الجانب الإيجابي للوظيفة الصوتية ، فإذا تم استبدال هذا الحرف بحرف أصلي آخر أدى ذلك إلى تغير المعنى أي أنه يفرق بين كلمتين متشابهتين تماما إلا في هذا الحرف وهذا هو الجانب السلبي للوظيفة الصوتية كما ذكرنا آنفا ، ويطلق على الحرف في هذه الحالة حرف مبني لمشاركته في بناء المعنى المعجمي ويمكن أن نطلق على هذه الوظيفة الصوتية « الوظيفة البنائية للوحدة الصوتية » وتتحقق هذه الوظيفة البنائية في جميع الوحدات الصوتية الصامتة ، كما تتحقق أيضا في المصوتات (كما أوضحناه في كتابنا « دلالة السياق » ص ٩٨) .

وعندما يكون **الحرف** زائدا تكون له وظيفة مختلفة تماما وهي أداؤه لمعنى زائد عن المعنى المعجمي قد يكون صرفيا كما في دلالة التاء على المطاوعة أو المضارعة أو التأنيث [١] أو غير ذلك من المعاني الصرفية ،

-- سر الصناعة ٢/ ٦٥٣ .

(١) يقول أبو الفتح بن جني موضحا هذه المعاني الصرفية للتاء : « وقد زيدت في أوائل الأفعال الماضية للمطاوعة كقولك كسرته فتكسر وقطعته فتقطع ودحرجته فتدحرج ، ومن زيادتها في أوائل الأفعال الماضية قولهم : تغافل وتماقل وتجاهل (تفيد التاء هنا مع الألف معنى التكلف وهو من معاني الصرف أيضا) وتزاد في أوائل (الأفعال) المضارعة لخطاب المذكر نحو : أنت تقوم وتقعد ، ولخطاب المؤنث نحو : أنت تقومين وتقعدين ، وللمؤنثة الغائبة نحو : هي تقوم وتقعد ، وقد أنث بها لفظ الفعل الماضي نحو : قامت وقعدت ، وتؤنث بها جماعة المؤنث نحو : قائمات وقاعدات .. » .

انظر : سر صناعة الإعراب ١/ ١٥٧ وما بعدها .

وقد تكون الوظائف التي تدل عليها هذه الوحدات الصوتية داخلة في إطار المعاني النحوية وذلك كدلالة الهمزة على الاستفهام أو التسوية أو النداء ودلالة الواو على حالة الرفع في الأسماء الستة والياء على حالة الجر والألف على حالة النصب .

أما عندما يكون **الحرف بدلا** فإنه يشغل الوظيفة نفسها التي كان يشغلها الحرف الذي حل محله فإن كان المبدل منه حرفا أصليا كان البدل نائبا عنه في أداء هذه الوظيفة البنائية فإذا قلنا مثلا « أجوه » بدلا من وجوه كانت الهمزة هنا (عند من ينطق بها من العرب) تشكل عنصرا من عناصر بناء الكلمة بحيث إذا استبدلت بوحدة صوتية أخرى غير الواو التي أبدلت منها تغير معنى الكلمة أو أصبحت غير ذات معنى على الإطلاق كما لو قلنا « سجوه » مثلا ، أما إذا كان الحرف المبدل منه حرفا زائداً فإن البدل حينئذ يقوم بنفس الوظيفة التي كان يقوم بها المبدل منه مثال ذلك الدال التي تبدل من تاء الافتعال في مثل « ازدجر » حيث تؤدي الدال هنا نفس الوظيفة الصرفية التي كانت تقوم بها التاء لو وجدت ، وخلاصة القول أن الحرف إذا كان بدلا لا تكون له وظيفة على سبيل الاستقلال وإنما يتبع في ذلك المبدل منه ، هذا من ناحية ، ومن ناحية أخرى فإن استبداله بالحرف الأصلي (المبدل منه) لا يؤدي إلى تغيير في معنى الكلمة بخلاف ما لو استبدل بحرف آخر لا علاقة له به حيث يؤدي ذلك إلى فساد المعنى أو تغيره بحيث نصبح أمام كلمة جديدة لا معنى لها كما في « سجوه » أو لها معنى مختلف كما في « مشط » إذا استبدلنا الكاف بالميم في « كشط » وذلك على أساس القول بأن هذه الكاف بدل من القاف في قشط وينتج عن ذلك قاعدة مهمة يمكن صياغتها على الوجه التالي :

إذا أدى تغير الحرف بآخر إلى تغير في المعنى أو فساد فيه لم نكن أمام حالة من حالات الإبدال Freie variante ولا يكون ذلك كذلك إلا إذا احتفظ الحرف الجديد بنفس وظيفة الحرف الذي أبدل منه ولا نود أن نخوض في موضوع الإبدال بأكثر من هذا هنا حيث خصصنا له دراسة مستقلة في موضع آخر (١) .

ويمكننا أن نلخص مجمل ما قاله ابن جني هنا وفي « الخصائص » في ضوء الدرس اللغوي بأن للوحدة الصوتية الصامتة في اللغة العربية الوظائف التالية :

١ ـ الوظيفة البنائية وذلك عندما يكون الحرف أصلا .

٢ ـ الوظيفة التصريفية أو النحوية وذلك عندما يكون الحرف زائد.

٣ ـ الوظيفة التحسينية ، أي التي تؤدي إلى الانسجام في نطق الكلمة وحسن أدائها ، وذلك عندما يكون الحرف بدلا ، وهذه الوظيفة التحسينية هي وظيفة إضافية للحرف المبدل ، لأنه يؤدي أيضا الوظيفة البنائية للحرف المبدل منه .

---

(١) درسنا موضوع الإبدال على نحو تفصيلي في رسالتنا للدكتوراة (التي نأمل أن نترجمها إلى العربية قريبا) وعنوانها :

Die arab. Ibdal - monographien ,

وقد ذكرنا هناك أن الإبدال قد يكون إبدالا لغويا إذا كانت صورتا الكلمة مستعملتين معا (في نفس البيئة أو في بيئتين مختلفتين) وقد يكون هذا الإبدال صرفيا إذا كانت إحدى صورتي الكلمة هي المستعملة والأخرى افتراضية أو ذات أصل تاريخي كما في (قال > قوَل) ، وهناك نوع ثالث من الإبدال عند علماء الاشتقاق يؤدي فيه إبدال الحرف إلى تغيير في جزء من المعنى أو خاصية من خواصه مع بقاء المعنى العام واحداً وذلك كما في غمر وغمس أو في قطع وقطف وفي وسم ، ووشم إلخ ، انظر الرسالة المذكورة ص ٤٥ .

٤ ـ ويمكن أن يضاف إلى ذلك وظيفة أخرى (لم يذكرها ابن جني هنا وإن كان قد أشار إليها في الخصائص) [١] ، وهي الوظيفة التأثيرية أو الإيحائية للحرف كما في : خضم ، وقضم ، وهذه كسابقتها تعد وظيفة إضافية أو زائدة على الوظيفة الأصلية .

* * *

(١) انظر : الخصائص ٢/ ١٥٧ وما بعدها .

النص الثالث

من كتاب

التحديد في الإتقان والتجويد
لأبي عمرو الداني

أبو عمرو الداني

هو عثمان بن سعيد بن عثمان بن سعيد بن عمر ، الشهير بـ « أبي عمرو الداني » ، الإمام العلامة الحافظ ، أستاذ الأستاذين ، وشيخ مشايخ المقرئين [١] ، ولد في قرطبة من بلاد الأندلس سنة ٣٧١هـ ، وكثرت رحلاته في طلب العلم ، وانتهى به المطاف في دانية فنسب إليها ، وقد ظل بها منذ سنة ٤١٧هـ ، حتى توفي في شوال عام ٤٤٤هـ .

قال الذهبي : إلى أبي عمرو المنتهى في تحرير علم القراءات ، وعلم المصاحف ، مع البراعة في علم التفسير والحديث والنحو وغير ذلك [٢] ، قلت : وفي علم أصوات القرآن الكريم ، وفن الأداء القرآني أيضا ، وقال ابن بشكوال : كان - رحمه الله - أحد الأئمة في علم القرآن ورواياته وتفسيره ومعانيه وطرقه وإعرابه ، وجمع في ذلك تواليف حسانا يطول تعدادها ، وقد ذكر الذهبي أن تواليفه بلغت مائة وعشرين [٣] كتابا ، منها فيما يتعلق بالأداء القرآني :

١ - كتاب الوقف والابتداء .

٢ - كتاب اللامات .

---

(١) غاية النهاية ١/ ٥٠٣ .

(٢) نزهة الفضلاء ٣/ ١٢٦٣ .

(٣) نقل الدكتور غانم قدوري عن الضبي في كتاب « الدرة الصقيلة في شرح العقيلة » أنه - أي الضبي - رأى لأبي عمرو الداني مائة وعشرين تأليفا ، منها في الرسم أحد عشر كتابا ، أصغرها حجما المقنع . انظر : مقدمة تحقيق كتاب التحديد ص ١٧ .

٣ ـ كتاب الراءات لورش .

٤ ـ كتاب مذاهب القراء في الهمزتين .

٥ ـ شرح القصيدة الخاقانية في التجويد .

٦ ـ كتاب اختلاف القراء في الياءات .

٧ ـ كتاب الإمالة .

٨ ـ المنبهة في الحذق والإتقان وصنعة التجويد للقرآن .

٩ ـ كتاب الإدغام الكبير لأبي عمرو بن العلاء [١] .

١٠ ـ كتاب التحديد في الإتقان والتجويد ـ وهو الذي نتناوله هنا ـ .

وقد نشر الكتاب مرتين ، الأولى : بتحقيق الدكتور / غانم قدوري في بغداد ١٩٨٨م ، والأخرى : بتحقيق الدكتور / أحمد عبد التواب الفيومي في القاهرة ١٩٩٣م ، وقد نشره تحت عنوان : التحديد في الإتقان والتسديد في صنعة التجويد ، والعنوان الأول هو الأكثر شهرة وتداولا .

ومن مؤلفاته الأخرى في القراءات ورسم المصحف :

ـ كتاب التيسير في القراءات السبع ، وقد نشر للمرة الأولى بتحقيق المستشرق الألماني أوتو برتسل في استانبول سنة ١٩٣٠م ، وهو الكتاب الذي نظمه الإمام الشاطبي في قصيدته المسماة : حرز الأماني ووجه التهاني ، والمعروفة باسم « الشاطبية » وقد شرحها كثيرون .

ـ الموضح لمذاهب القراء واختلافهم في الفتح والإمالة ، وقد حقق

---

(١) الكتب : ٨ ، ٩ ، ١٠ لا تزال مخطوطة ، وقد ذكر الدكتور / غانم القدوري أماكن وجودها وأرقامها في هذه الأماكن . انظر : الدراسات الصوتية عند علماء التجويد ص ٦٩٠ .

الكتاب الأستاذ جمال أبو العزم ، ونال به درجة الماجستير من كلية اللغة العربية بالقاهرة ، ولا يزال هذا التحقيق مخطوطا .

- المحكم في نقط المصاحف ، وقد نشر في دمشق سنة ١٩٦٠م ، بتحقيق الدكتور / عزة حسن .

- المقنع في رسم مصاحف الأمصار (١) .

* * *

---

(١) ذكر ابن الجزري جملة من شيوخه وتلاميذه ، أما شيوخه فهم : خلف بن إبراهيم بن خاقان ، والطاهر عبد المنعم بن غلبون ، وأبي الفتح فارس ابن أحمد ، وعبيد الله بن سلمة بن حزم ، ومن تلاميذه : أبو إسحاق إبراهيم بن علي وولده أحمد بن عثمان بن سعيد الداني ، والحسين بن علي . انظر : غاية النهاية ١/ ٥٠٤ .

كتاب التحديد في الإتقان والتجويد

يعد كتاب التحديد من أقدم المؤلفات التي تناولت علم أصوات القرآن الكريم على نحو متكامل ، وقد ظهر مع نظيره كتاب الرعاية لمكي ابن أبي طالب ٤٣٧هـ في الثلث الأول من القرن الخامس الهجري ، ويبدو أن تأليف الكتابين كان في وقت متزامن ، حيث لم يظهر تأثير لأحدهما في الآخر ، وبينما كان مكي بن أبي طالب يقرئ بقرطبة في غربي الأندلس [١] ، كان أبو عمرو الداني يقرئ بـ « دانية » في شرقيها [٢] .

أما موضوعات كتاب التحديد فيمكن الإشارة إليها بإيجاز فيما يلي :

يعد مقدمة قصيرة أوضح فيها أبو عمرو سبب تأليف الكتاب ، وهو إهمال القراء والمقرئين في عصره تجويد التلاوة وتحقيق القراءة ، انتقل إلى شرح المصطلحات الخاصة بـ « التجويد والترتيل والتحقيق » ، والآثار المروية في الحث على استعمال ذلك ، وبيان كيفية كلٍّ في ضوء ما نُقل عن أئمة القراءة السابقين .

ثم تحدث عن المصطلحات الخاصة بأنواع الحروف ، مثل : المحرّك والساكن ، والمختلس والمرام حركته ، والمخفي ، والمُشَمّ ، والممدود ، والمبيّن ، والمدغم ، والمفتوح ، والممال ، ونحو ذلك .

---

(١) سنتحدث عن مكي بن أبي طالب عند تناولنا لكتاب « الكشف عن علل القراءات » .

(٢) وفي هذا ما يفسر قول مكي بن أبي طالب في « الرعاية » : ما علمت أحداً من المتقدمين سبقني إلى تأليف مثل هذا الكتاب .. (الرعاية ص ٤٢) ، وقد صدق في ذلك لأن أبا عمرو الداني كان معاصراً له من ناحية ، ولم يبلغه كتابه من ناحية أخرى .

وبعد حديثه عن هذه المصطلحات العامة التي يكثر ورودها في علم الأداء القرآني ، تناول ذكر مخارج الحروف مفصلة ، ثم تحدث عن صفات هذه الحروف من نحو الجهر والهمس والشدة والرخاوة ، والإطباق والانفتاح ... إلخ ، وقد عرف كل صفة وبيّن ما ينطبق عليه هذا التعريف في الأصوات العربية ، ثم تحدث عن أحوال النون الساكنة والتنوين ، وذكر ما يعرض لهما مع سائر حروف المعجم (وهو النص الذي تناولناه هنا) .

انتقل الداني بعد ذلك إلى معالجة ما يعرف باللحن الخفي [١] ، فذكر الحروف التي يلزم تعمد بيانها لتنفصل بذلك عما يشبهها ، فذكر الحروف العربية واحداً واحداً بادئا بالهمزة ، ومنتهيا بالواو ، مما يعني أنه رتبها على المخارج لا على الترتيب الهجائي العادي ، وهو في ذلك متأثر بالخليل إلى حد كبير [٢] .

وبعد أن انتهى من ذكر الأحكام التجويدية الخاصة بكل حرف مفرداً أو مركباً مع غيره ، تحدث عن الشق الثاني للترتيل وهو معرفة الوقوف ، فتحدث عن ظاهرة الوقف من الناحيتين الدلالية والصوتية ، وقد بدأ بالجانب الصوتي ، فذكر أحوال الحركات ونون التنوين في الوقف ، ثم بين أقسامه من الناحية الدلالية ، فذكر أضرب الوقف من تام وكاف وحسن وقبيح ، وحكم كل من هذه الأنواع ، وأوضح في الختام المواضع التي يلزم القراء تجنب الوقف عليها .

---

(١) عرف الداني اللحن الخفي بأنه : ترك إعطاء الحرف حقه من تجويد لفظه . انظر : التحديد ص ٢٤٨ .

(٢) خالف أبو عمرو الخليل في أنه لم يبدأ مثله بالعين وإنما بالهمزة ، كما خالفه في ترتيب بعض الحروف ذات المخرج الواحد .

نص من كتاب التحديد في صنعة الإتقان والتجويد

باب ذكر أحكام النون الساكنة والتنوين
عند جميع حروف المعجم

قال الداني :

هي أربعة أحوال :

فالحالة الأولى : أن يكونا مظهرين ، وذلك عند حروف الحلق الستة : الهمزة والهاء والعين والحاء والغين والخاء ، نحو قوله تعالى :

ـ ﴿ من آمن ﴾ (البقرة : ٢٥٣) ، ﴿ من شيء إلاّ ﴾ (الذاريات : ٤٢) .
ـ ﴿ من هاجر ﴾ (الحشر : ٩) ، ﴿ جرف هار ﴾ (التوبة : ١٠٩) .
ـ ﴿ من عمل ﴾ (المائدة : ٩٠) ، ﴿ يومئذ عليها ﴾ (عبس : ٤٠) .
ـ ﴿ من حادّ ﴾ (المجادلة : ٢٢) ، ﴿ نارٌ حامية ﴾ (القارعة : ١١) .
ـ ﴿ من غلّ ﴾ (الأعراف : ٤٣) ، ﴿ قوما غيركم ﴾ (التوبة : ٣٩) .
ـ ﴿ من خيل ﴾ (الحشر : ٦) ، ﴿ يومئذ خاشعة ﴾ (الغاشية : ٢) .

فأما الألف فلا يكون ما قبلها إلا متحركا ، فلذلك خرجت عن نظائرها [١] .

وإنما بيّنت النون والتنوين عند هذه الحروف لبعد المسافة التي بينهما وبينهن ، إلا أن بيانهما عندهن على ضربين : بتمحل ، وبغير تمحّل ، والذي يتمحل بيانهما عندهن ثلاثة : الهمزة ، والغين ، والخاء ، لأنه متى لم يتمحل ذلك عندهن ، ولم يتكلف انقلبت حركة الهمزة

---

(١) يريد الداني أن الألف وهي عنده من حروف الحلق لا يسبقها إلا حركة ، ومن ثم فلا يتصور وجود نون ساكنة أو تنوين قبلها .

عليهما وسقطت من اللفظ ، وأخفيا عند الغين والخاء ، لأن ذلك قد يستعمل فيهن ، كما رواه ورش عن نافع في الهمزة ، ورواه المسيبي عنه في الغين والخاء لقربهما من حرفي أقصى اللسان ، والتي لا يتعمل بيانهما عندهن ثلاثة أيضا ، هي : الهاء والعين والحاء ضرورة ، كذا حدثني الحسن بن علي ، عن أحمد بن نصر ، قال : سمعت ابن مجاهد يقول : النون الساكنة والتنوين يبينان عند الحاء والهاء والعين ضرورة من غير تعمل .

والحالة الثانية : أن يكونا مدغمين ، وذلك في خمسة أحرف يجمعها قولك : « لَمْ يَرُوْ » : اللام ، والراء ، والميم ، والياء ، والواو ، نحو قوله تعالى :

- ﴿ من لم يتب ﴾ (الحجرات : ١١) .
- ﴿ خيرا لهم ﴾ (آل عمران : ١٠) .
- ﴿ من ربِّهم ﴾ (البقرة : ٥) .
- ﴿ من أنصار ربنا ﴾ (آل عمران : ١٩٢ - ١٩٣) (١) .
- ﴿ ومن يقل ﴾ (الأنبياء : ٢٩) .
- ﴿ برق يجعلون ﴾ (البقرة : ١٩) .
- ﴿ من وال ﴾ (الرعد : ١١) .
- ﴿ يومئذ واهية ﴾ (الحاقة : ١٦) .
- ﴿ من مال الله ﴾ (النور : ٣٣) .
- ﴿ نار مؤصدة ﴾ (البلد : ٢٠) .

---

(١) الإدغام مبني هنا على وصل الآيتين ، أما عند الوقف على « أنصار » لكونها رأس آية فلا إدغام .

قال أبو عمرو : وبعض القراء يزيدون حرفا سادسا وهو النون ، نحو قوله سبحانه : ﴿ من نور ﴾ (النور : ٤٠) ، و﴿ يومئذ ناعمة ﴾ (الغاشية : ٨) .

ولا معنى لذكرها معهن ، لأنها إذا التقت بمثلها لم يكن غير إدغامها كسائر المثلين .

وإنما أدغمت النون والتنوين في هذه الحروف للقرب الذي بينهما وبينهن ، والتشاكل والمشابهة [١] ، فأدغما في الراء واللام لقرب مخرجهما من مخرجها (النون الساكنة / التنوين) على طرف اللسان ، وقد قيل : إنهم (أي الراء واللام والنون) من مخرج واحد .

وأدغما في الميم للمشاركة التي بينهما وبينها في الغنة ، حتى كأنك تنطق النون كالميم ، والميم كالنون ، لتداوة صوتيهما .

وأدغما في الواو ، للمواخاة التي بين الواو والميم في المخرج إذ كانا يخرجان من بين الشفتين ، وأيضا فإن المد الذي في الواو بمثابة الغنة التي في الميم .

وأدغما في الياء ، لمواخاتها الواو في المد واللين ، ولقربها أيضا من الراء ، لأنه ليس يخرج من طرف اللسان أقرب إلى الراء من الياء ، ولذلك يجعل الألثغ الراء ياء .

قال أبو عمرو : فأما الراء واللام فيدغم النون والتنوين فيهما بغير غنة ، هذا هو المأخوذ به في الأداء فيقلبان حينئذ من جنسهما قلبا صحيحا ، ويدغمان إدغاما تاما مخرجهما من مخرجهما وذلك باب الإدغام .

---

(١) يشير هنا إلى ما يعبر عنه المحدثون بظاهرة المماثلة Assimilation .

وأما الياء والواو فيدغمان فيهما وتبقى غنتهما ، هذا مذهب الجماعة من القراء غير حمزة فإنه اختلف عنه في ذلك ، وإذا بقيت غنتهما لم ينقلبا قلبا صحيحا ، ولا يدغما إدغاما تاما ، وإنما يتمكن ذلك فيهما إذا ذهبت الغنة بالقلب الصحيح .

وأما الميم فيدغمان فيها إدغاما تاما ، ويقلبان من جنسها قلبا صحيحا مع الغنة الظاهرة ، وإنما مضت الميم بذلك لأن فيها غنة كغنتهما ، فإذا ذهبت غنة النون والتنوين بالقلب بقيت غنتها (أي الميم) وكذلك حالهما مع النون كالميم سواء .

حدثنا محمد بن أحمد : حدثنا ابن مجاهد قال : لا يقدر أحد أن يأتي بـ « عَمّن » .. بغير غنة ، لعلها غنة الميم .... .

قال أبو عمرو : وهذا الذي ذكرناه من الإدغام في حروف « لم يرو » إنما يكون ذلك إذا كانت النون معهن من كلمتين ، فإن كانت معهن من كلمة لم يجز الإدغام نحو قوله تعالى : ﴿ صنوان ﴾ (الرعد : ٤) ، و﴿ بنيان ﴾ (الصف : ٤) ، و﴿ الدنيا ﴾ (البقرة : ٨٦) ، ونحو ذلك ، وكذلك « شاة زنماء » وما أشبهه ، وذلك مخافة أن يشتبه ذلك إذا أدغم بالمضاعف الذي على مثال فُعّال فعدل عن الإدغام لذلك .

الحالة الثالثة : أن يقلبا ميما (من غير إدغام) ، وذلك إذا لقيا الباء ، نحو قوله سبحانه :

- ﴿ أن بورك ﴾ (النمل : ٨) .
- ﴿ سميعٌ بصير ﴾ (الحج : ٦١) .
- ﴿ أنبأهم ﴾ (البقرة : ٣٣) .

وإنما قلبا ميما عندها (أي الباء) خاصة من أجل موافاة الميم للنون في الغنة ، ومشاركتها للباء في المخرج ، فقلبا ميما من أجل ذلك .

الحالة الرابعة : أن يكونا مخفيين ، وذلك عند باقي حروف المعجم نحو قوله تعالى :

- ﴿ أنفسكم ﴾ (البقرة : ٤٤) .
- ﴿ قوما فاسقين ﴾ (التوبة : ٥٣) .
- ﴿ ولئن قلت ﴾ (هود : ٧) .

وما أشبه ذلك .

والفاء من حيث اتصلت بالتفشّي بالثاء بمنزلة الثاء في الإخفاء ، وإنما أخفيا (النون والتنوين) عندهن ، لأنهما لم يبعدا منهن كبعدهما من حروف الحلق ، فيجب الإظهار للتراخي ، ولم يقربا منهن كقربهما من حروف « لم يرو » ، فيجب الإدغام للمزاحمة ، فأخفيا فصار عندهن لا مظهرين ولا مدغمين ، وغنتهما مع ذلك باقية ، ومخرجهما من الخيشوم خاصة ، ولا عمل للسان فيهما (والخيشوم فوق تجويف الأنف المنجذب إلى داخل الفم) .

وإخفاؤهما على قدر قربهما وبعدهما ، فما قربا منه كانا عنده أخفى مما بَعُدا عنه ، والفرق بين المخفيّ والمدغم أن المخْفِيْ مخفف والمدغم مشدد (١) .

* * *

(١) التحديد الداني ، تحقيق الدكتور أحمد عبد التواب ص ٢٣٦ وما بعدها .

الفصل الثاني

مصادر الدراسات النحوية والصرفية

- النشأة والتطور.
- أهمية الدراسات النحوية والصرفية، ومكانتها في الدرس اللغوي الحديث.
- نصوص في الدراسات النحوية والصرفية.
  - أ- من "الكتاب" لسيبويه.
  - ب- من كتاب "المقتضب" للمبرد.
  - ج- من كتاب "التصريف" للمازني.
  - د- من كتاب "الخصائص" لابن جني.

تمهيد

الدراسات النحوية والصرفية عند العرب

« النشأة والتطور »

تفرض علينا طبيعة البحث أن نعالج البحوث الصرفية والنحوية معا أولا ، لأن العلماء العرب قد تناولوا بحوثهما منذ نشأتهما الأولى ككل لا ينفصل ، وثانيا لأن الكثيرين من اللغويين الآن يرون « أن الصرف لا يعدو أن يكون جزءا من النحو بمعناه الواسع أو هو خطوة ممهدة له ، وهما معا يكونان كلا متكاملا هو ما يطلق عليه علم قواعد اللغة Grammer ، وإذا جاز الفصل بين جانبي هذا الكل فهو فصل موقوت تفرضه أحيانا ضرورة البحث أو مناهج التعليم التقليدية في مراحلها الأولى » (١) ، ويرون أيضا « أن النحو لا يتخذ لمعانيه مبان من أي نوع ، إلا ما يقدمه الصرف ، ومن هنا أيضا جاءت متون القواعد مشتملة على مزيج من هذا وذاك » (٢) .

ويتفق هذا تماما مع رأي المحققين من الباحثين العرب الذين يطلقون اسم النحو أحيانا ، ويريدون ما يشمل البناء الصرفي للكلمة ، والهيكل التركيبي للجملة بما تحويه من علامات الإعراب ، فالنحو كما

---

(١) كمال بشر : علم اللغة العام ـ الأصوات ١٨٧ .

(٢) انظر : تمام حسان : العربية معناها ومبناها ص ١٧٨ ، ١٨٥ .

وهذا يتفق أيضا مع وجهة النظر الحديثة التي ترى أن الوحدات الصرفية هي أصغر الوحدات المميزة للتركيب النحوي .

انظر : Handbuch der linguistik, S. 279 .

يراه ابن جني [١] هو انتحاء سمت كلام العرب في تصرفه من إعراب وغيره ، كالتثنية والجمع والتحقير والتكسير والإضافة والنسب والتركيب وغير ذلك .

وسنلقي نظرة سريعة على نشأة هذا العلم [٢] وتطوره عند العلماء العرب ، لنتبين مكانه من علم اللغة الحديث ، فنقول :

كان ظهور اللحن في كلام الموالي والمستعربين منذ عهد الرسول ﷺ ، هو الدافع الأساسي للتفكير النحوي ، وقد اختلف المؤرخون في أول من صدرت عنه أولى الملاحظات النحوية ، وذكرت في هذا الصدد أسماء : علي بن أبي طالب ، وأبي الأسود الدؤلي ، ونصر بن عاصم ، وعبد الرحمن بن هرمز [٣] ، كما اقترنت بهذه الملاحظات قصص مختلفة تحكي السبب المباشر في توجيه النظر إليها [٤] ، بيد أن أغلب هذه الروايات تقرن أوائل النحو العربي بأبي الأسود الدؤلي (م ٦٩هـ) [٥] .

وفي أوائل القرن الثاني الهجري كانت مسائل النحو قد استقرت إلى الدرجة التي تمكن فيها أحد النحاة وهو عبد الله بن أبي إسحاق

---

(١) الخصائص ١/ ٣٤ .

(٢) أي علم النحو الذي يطلق ويراد منه ما يشمل الصرف أيضا .

(٣) انظر : نشأة النحو للطنطاوي ص ٢٣ - ٢٦ .

(٤) شوقي ضيف : المدارس النحوية ص ١٥ .

(٥) اختلف المحدثون من العلماء العرب والمستشرقين في الحكم على هذه الروايات ، فبينما يؤيد الطنطاوي نسبة الوضع إلى أبي الأسود (نشأة النحو ص ٢٧) ، وينكره البته شوقي ضيف (المدارس النحوية ص ١٦) ، يصف كل من بروكلمان (تاريخ الأدب العربي ٢/ ١٢٣) ، ويوهان فك (العربية ص ٢١) هذه الروايات بأنها غير تاريخية .

الحضرمي (م ١١٧هـ) من توجيه النقد إلى الفرزدق ، وينسب أبو الطيب اللغوي إلى عبد الله هذا بأنه هو الذي فَرَّعَ النحو وقاسه [١] ، وكان يعاصر ابن أبي إسحاق كل من يونس بن حبيب ، وعيسى بن عمر الثقفي ، وأبو الخطاب الأخفش .

ولم يكد ينتصف هذا القرن حتى انقسم النحاة إلى مدرستين ، لكل منهما منهجه الخاص في البحث النحوي ، هما :

مدرسة البصرة :

ينتسب المذهب البصري إلى العلماء من أهل البصرة ، الذين نشأ النحو بين أكنافهم ، وأخذ عنهم أهل الكوفة في البداية ، إلا أنهم ما لبثوا أن استقلوا عنهم . نتيجة للعوامل السياسية وغيرها [٢] ، وقد كان الخليل بن أحمد هو أشهر رجال هذه المدرسة [٣] ، وهو وإن لم يترك لنا كتابا خاصا بالنحو ، إلا أن تلامذته وخاصة سيبويه قد حفظوا لنا جل آرائه [٤] .

---

(١) مراتب النحويين ص ٣١ .

(٢) الطنطاوي : نشأة النحو ص ١٢٢ وما بعدها .

(٣) يرى بروكلمان أن الخليل بن أحمد هو المؤسس الحقيقي للنحو العربي ، وأنه أول من سلك مسالك جديدة في علم العربية .
انظر : تاريخ الأدب العربي ٢/ ١٣١ .

(٤) انظر في الجهود النحوية للخليل : العلامة الألماني Reuschel في كتابه « الخليل بن أحمد .. أستاذ سيبويه نحويا » ، برلين ١٩٥٩م ، الذي يرد فيه (ص ١٦) على الزعم القائل بتأثر الخليل بالقواعد الهندية ، لأن الفروق بين النظام النحوي للعربية ونظيره في اللغات الهندية الجرمانية (الأوربية) تجعل مثل هذا التأثر أمرا بعيد الاحتمال .

ولقد اعتمد الخليل في تأصيله لقواعد النحو على السماع والتعليل والقياس [١] ، وكان للسماع عنده مصدران هما : الأخذ عن قراء الذكر الحكيم ، وعن أفواه العرب الخلص الذين يوثق بفصاحتهم ، ويروى بهذا الصدد أن الكسائي سأله : من أين أخذت علمك هذا ؟ فأجابه : من بوادي الحجاز ونجد وتهامه [٢] . أما التعليل فإنه يقرن دائما ما يستنبطه من القواعد والأحكام بالعلل التي تصور دقته في فقه الأسرار اللغوية والتركيبية التي استقرت في دخائل العرب من قديم [٣] ، وكان يبني قياسه على الكثرة المطردة من كلام العرب ، مع نصه دائما على ما يخالفه ، ومحاولته في أكثر الأحيان أن يجد له تأويلا [٤] .

وبعد الخليل حمل لواء المدرسة البصرية أفذاذ من العلماء من أمثال : سيبويه (م ١٧٧هـ) ، والمبرد (م ٢٨٥هـ) ، والزجاج (م ٣١١هـ) ، وأبو علي الفارسي (م ٣٧٧هـ) ، وقد سارت المدرسة على نفس النهج الذي اختطه الخليل وسيبويه ، وهو منهج يصفه الباحثون بأنه مدرسي نظري ، كتبت له الغلبة في النهاية [٥] .

المدرسة الكوفية :

نشأ النحو بالكوفة متأخرا إلى حد ما عن نظيره بالبصرة ، وهذا أمر

---

(١) انظر : شوقي ضيف : المدارس النحوية ص ٤٦ .

(٢) القفطي : إنباه الرواة ٢ / ٢٥٨ ، وقارن بشوقي ضيف : المرجع السابق ص ٤٦ .

(٣) المدارس النحوية ص ٤٦ ، وقارن بابن جني : الخصائص جـ ١ ص ٢٣٧ وما بعدها .

(٤) نفس المرجع السابق ص ٥٣ .

(٥) بروكلمان : تاريخ الأدب العربي جـ ٢ ص ١٩٦ ، ترجمة النجار .

طبيعي ، لأن الكوفيين كانوا يتلمذون على البصريين ، ويأخذون عنهم إلى أن شبوا عن الطوق ، فكانت لهم طريقتهم الخاصة التي تميزوا بها عن البصريين ، وكان الكسائي (م ١٨٩هـ) هو عالم أهل الكوفة وإمامها كما يقول أبوالطيب اللغوي (١) ، وإليه يرجع الفضل في تميز النحو الكوفي ، إذ اعتمد في تأصيله للقواعد على التوسع في القياس ، فلم يقف به عند المستعمل الشائع على الألسنة عند أعراب البدو ، بل مده ليشمل ما ينطق به العرب المتحضرون مما يمكن أن يكون قد دخل اللحن على ألسنتهم في رأي البصريين .. وقد أفسح في النحو المجال للغات (اللهجات) الشاذة والنادرة ، فكان يقيس عليها ، وبذلك توصل إلى صورة جديدة من النحو لا تتفق والمناهج الدقيقة في وضع العلوم التي تقتضي في قواعدها الاطراد والتعميم (٢) .

وقد سارت المدرسة الكوفية على هذا النهج الذي يعتمد أساسا على التوسع في الرواية والقياس ، وبعد الكسائي حمل لواء هذه المدرسة علماء أجلاء ، نهجوا نهجه ، وساروا على دربه ، من أشهرهم : الفراء (م ٢٠٧هـ) ، وثعلب (م ٢٩١هـ) .

المدرسة البغدادية :

وفي النصف الثاني من القرن الثالث أخذت الخلافات المذهبية تضيق بين المدرستين نتيجة لوجود جيل جديد من العلماء ، لم يتأثر بالعصبية السابقة ، فأخذ من المذهبين ومزج بين الطريقتين ، وكان ابن

---

(١) مراتب النحويين ص ١٢٠ .

(٢) انظر : المدارس النحوية ص ٧٧ ، حيث ذكر شوقي ضيف أمثلة عديدة لهذا النوع من القياس .

قتيبة الدينوري أول رجال هذه المدرسة الجديدة التي أطلق عليها اسم مدرسة بغداد ، وكان أهم ما يميزها هو أنها عمدت إلى اختيار مزايا كلتا المدرستين السابقتين ، وتوحيدها في مذهب مختار [١] ، وقد أمعنوا في الاختيار ، ولكنهم تمكنوا أيضا من العثور على قواعد أخرى لا تمت بصلة إلى المذهبين ، تولدت لهم من اجتهاداتهم الخاصة قياسا وسماعا [٢] ، وباستيلاء بني بويه على بغداد في النصف الثاني من القرن الرابع ، انفرط عقد هذه المدرسة ، ولكن عجلة البحث النحوي لم تتوقف ، وإنما واصلت مسيرتها في فارس والشام ومصر والأندلس ، وكان رجال من أمثال الزمخشري وابن يعيش وابن الحاجب وابن مالك وابن هشام هم الذين حملوا لواء البحث النحوي في هذه الأقطار ، ويطلق عليهم اسم « النحاة المتأخرون » ، وهم لم يخرجوا في الغالب على ما أصله النحاة المتقدمون ، وإن زادوا عليهم في مسائل التبويب والتفريع ، وعرض المادة النحوية عرضا جديدا [٣] .

ولم يعدم تاريخ البحث النحوي رجالا من أمثال ابن مضاء القرطبي (م ٥٩٢هـ) ، الذين ثاروا على الأصول التي وضعها النحاة المتقدمون ، فدعا في كتابه « الرد على النحاة » إلى إسقاط نظرية العامل ،

---

(١) انظر في هذا : نشأة النحو للطنطاوي ص ١٨٥ وما بعدها ، تاريخ الأدب العربي جـ ٢ ص ٢٢١ ، مدارس النحو عند العرب " Die grammatischen Schulen der Araber " لفلوجل ص ١٨٣ ، الموجز في تاريخ الأدب العربي لريشر Rescher, Abriss der arab literaturgeschichte جـ ٢ ص ١٩٥ .

(٢) الطنطاوي : نشأة النحو ص ١٨٥ .

(٣) انظر مثلا : باب البدل عند كل من سيبويه والمبرد من ناحية ، والزمخشري وابن يعيش من الناحية الأخرى .

وما يترتب عليها من حذف أو تقدير ، كما دعى إلى إلغاء العلل الثواني والثوالث ، وإلى إسقاط مسائل التمارين (١) .

وفي القرن الحالي بلغت الثورة على النحو القديم ، والدعوة إلى تجديده شأوا بعيدا ، ولعل إبراهيم مصطفى (في كتابه إحياء النحو) كان أول المنادين بذلك في العصر الحديث ، ثم توالت بعده محاولات عدة تصدى لها الغيورون على التراث النحوي الأصيل الذي خلفه أسلافنا ، ليس بدافع التعصب للقديم ، ولكن لما اعتراها من نقص وقصور ، وعجزها الواضح عن تقديم بديل مقبول لما أصله القدماء (٢) .

مكانة الدراسات الصرفية والنحوية :

قبل أن نتحدث عن مكانة الدراسات الصرفية والنحوية لدى النحاة العرب في ضوء علم اللغة الحديث ، فإنه لا بد من الإشارة إلى أن بحث النظم الصرفية والنحوية عند الغربيين ـ وهو ما يعرف عندهم باسم المورفولوجي والسنتكس ـ قد نهض أساسا على دراسة لغات تختلف اختلافا جوهريا عن اللغة العربية في هذه النظم ، كما أشار إلى ذلك العلامة ريشل في كتابه عن الخليل (٣) ، ومع ذلك فإن مقارنة النتائج التي

---

(١) انظر : مقدمة « الرد على النحاة » التي كتبها محمد البنا ص ١٢ – ٤٢ .

(٢) انظر في هذا : محمد الخضر حسين : دراسات في العربية وتاريخها ص ١٨١ – ٢٠٥ ، وص ٢٤٥ – ٢٥٧ ، ومحمد أحمد عرفة : النحو والنحاة بين الأزهر والجامعة ، الذي خصصه للرد على كتاب إحياء النحو ، وكذلك البحث القيم « بحث وتقويم نظريات تجديد النحو » ، الذي تقدم به البشير محمد البشير يوسف ، لنيل الدكتوراه من كلية اللغة العربية ، وهو مخطوط بمكتبة الكلية تحت رقم ٥٩٦ .

(٣) انظر : ريشل Reuschel في : الخليل بن أحمد أستاذ سيبويه نحويا ص ١٦ .

وصل إليها العلماء العرب في هذا السبيل تسبق بل وتفوق - في بعض النواحي - ما وصل إليه الغربيون من نتائج ، فمن ذلك مثلا :

١ - فكرة الميزان الصرفي التي استخدمها العلماء العرب لبيان الحروف الأصلية والزائدة منذ عهد الخليل وسيبويه هي فكرة رائدة ، يستطيع الباحث اللغوي الحديث أن يبين على أساسها وحدة البناء الأصلية (أي جذر الكلمة) ، والوحدات الأخرى التي تدل على معان صرفية ، كالألف في اسم الفاعل ، أو معان نحوية كالواو والنون في جمع المذكر السالم إذا كان مرفوعا ، وهذا هو عين ما يسميه المحدثون بالنظام المورفيمي للغة ، أي الوحدات التي تدخل في بناء الكلمة . وقد اجتهد النحاة منذ القرن الثاني في حصر الأبنية والصيغ المختلفة التي تتشكل منها صور الكلمات في اللغة العربية ، وقد قسموها إلى أبنية الأسماء (وتحتها فروع) ، وأبنية الأفعال (وتحتها فروع) .

٢ - أدرك العلماء العرب أن هناك أنواعا من الوحدات الصرفية لا تستعمل إلا متصلة بغيرها كياء المتكلم ، وأخرى لا تستعمل إلا منفصلة كنحن ، وثالثة تستعمل متصلة ومنفصلة مثل الضمير « هم » ، كما أنهم ميزوا بين العلامات الإعرابية التي تتغير نتيجة لتغير موقع الكلمة الإعرابي ، مثل الألف في المثنى رفعا ، والياء نصبا وجرا ، وبين العلامات الصرفية المحضة التي تدخل عنصرا في بناء الكلمة غير متأثرة بموقعها الإعرابي ، كالألف في اسم الفاعل ، والميم والواو في اسم المفعول ، وهذا يتفق تماما مع التقسيم الحديث للوحدات الصرفية [١] .

---

(١) انظر المرجع في : علم اللغة Handbuch der linguistik, S. 278 .

٣ ـ استطاع الباحثون العرب « تحديد أشكال الصيغ ، وحصر اللواحق ، وأماكن إلحاقها ، والزيادات ، وأماكن زيادتها ، ثم ما يلحق الصيغ من إعلال وإبدال ، أو قلب ، أو حذف ، وهذه الشعبة من دراسة اللغة ، وإجادة القول فيها أفردت الصرفيين العرب بمكان لا يدانيه أي مكان آخر في عالم اللغويين قديما وحديثا ، ولا يزال كشفهم عن النظام الصرفي العربي موضع الإعجاب والاحترام ، وسيظل دائما كذلك في نظر اللغويين في مختلف أنحاء العالم (١) .

٤ ـ وفيما يتعلق بتحليل الجملة ، وهو نظير ما يسميه علماؤنا : إعراب الجملة ، يراعي النحاة العرب أمرين ، هما : وظيفة الكلمة ، أي كونها فاعلا أو مفعولا ، والوصف الشكلي لها من حيث كونها اسما أو فعلا أو حرفا ، بالإضافة إلى بيان حركة الإعراب باعتبارها رمزا للعلاقة بين أجزاء الجملة ، وهذا يتفق مع أحدث الاتجاهات في التحليل اللغوي الذي يسمى Tagmemic ، أي التحليل النحوي للجملة بمراعاة الشكل والوظيفة معا (٢) .

٥ ـ توصل البحث اللغوي الحديث إلى مناهج عدة تتعلق بتحليل الجملة ـ عدا ما سبقت الإشارة إليه (٣) ـ ، منها على سبيل المثال : المنهج التركيبي Strukturalismus ، والمنهج التحويلي Ttansformations

---

(١) تمام حسان : العربية معناها ومبناها ص ١٥ .

(٢) انظر : فيدال وكوالين في : علم اللغة التطبيقي Angwandte linguistik ص ٣٦ - ٣٨ ، ولم يتبلور هذا المذهب إلا في عام ١٩٦٦م عندما خرج كتاب « بك » K. L. Pike, A Guide to poblications related to tagmemic theory 1966 .

(٣) انظر : ص ١٣٦ وما بعدها .

grammatik ، وهذه المناهج وإن لم يطبقها العرب بصورتها الحالية ، إلا أنهم عرفوا المبادئ والأسس التي تقوم عليها ، بل وحاولوا أحيانا تطبيقها على بعض الجمل [١] .

إن هذه الجهود الجبارة ، وذلك السبق العظيم للنحاة العرب ، لا ينبغي أن يبهرنا إلى الدرجة التي لا نرى فيها الأخطاء المنهجية التي وقع فيها البحث النحوي ، وترتب عليها صعوبات جمة ، على اللغويين المحدثين أن يذللوها ، فيخلصوا هذا التراث العظيم مما علق به من شوائب ، فمن ذلك مثلا أن النحاة القدماء نظروا إلى عربية الأدب التي نزل بها القرآن الكريم ، ونظمت بها الأشعار واللهجات التي كان

---

(١) انظر في ذلك : المقالة القيمة التي كتبها تمام حسان في مجلة المناهل ، عدد ٧ (١٩٧٦م) ص ١٠٧ - ١٢٨ « تعلم النحو بين النظرية والتطبيق » ، وقارن فيها بين أهم مناهج التحليل اللغوي الحديث والبحث النحوي عند العرب ، فهو يقول مثلا فيما يتعلق بالمنهج البنيوي (المنهج التركيبي الأمريكي) : « لقد رأى (النحاة الأمريكيون) أنهم لو بنوا دراسة النحو على عناصر في الجملة هي أكبر من الكلمات ، لأصبحت القواعد أقل ، ولأصبح تعليمها أيسر على الطالب ... وهذه العناصر تسمى الضمائم » ، ثم يقول : « إن فكرة التضام بين كلمة وأخرى ليست غريبة على النحو العربي ، وأن النحاة العرب عرفوها وقرروها وبنوا عليها بعض تحليلاتهم للجملة ، ولكن تحليلات النحاة (العرب) حددت نوع العلاقة بين كلمات الضميمة ، فسمت هذه العلاقة إضافة أو صلة أو تبعية أو جوابا ، ولم يفعل ذلك الأمريكيون » (ص ١١٤) .
ويقول في ص ١٢٤ من نفس العدد : « ومن الواضح أن النحو العربي لم يكن بعيدا عن هذه الأفكار (التي أدت إلى نظرية النحو التحويلي) ، بدليل أن كل تطبيق على هذا المذهب ، إنما تم بالاستناد إلى القواعد النحوية العربية ، بل أن علما من أعلام تراثنا هو عبد القاهر الجرجاني قد سبق تشومسكي إلى تحديد الفروق الدقيقة بين التركيب العميق وغير العميق من عناصر الجملة ، عندما فرق بين النظم والترتيب والبناء والتعليق ... » .

يتحدث بها القبائل المختلفة منذ العصر الجاهلي وحتى نهاية عصر الاحتجاج (منتصف القرن الثاني الهجري) باعتبارها وحدة واحدة [١] ، ومن هنا وصل الاختلاف والاضطراب في أكثر الأحكام النحوية ، إلى الحد الذي قل أن تجد فيه حكما لا خلاف فيه ، ولا تعارض بينه وبين أمثلة أخرى من صميم الكلام العربي الفصيح [٢] ، يضاف إلى ذلك أن النحاة العرب لم يكتفوا بوصف الأساليب العربية ، وإنما تجاوزوا ذلك إلى وضع معايير للصواب والخطأ ، فإذا كان التعبير الذي لا ينسجم والقاعدة العامة هو من الكلام الذي لا شك في فصاحة قائله ، التمسوا له حينئذ ضروبا من التأويل لا تتسق بحال مع الواقع اللغوي ، وإذا أضفنا إلى هذين الأمرين اللذين يتعلقان بالمنهج اختلاط مسائل النحو بالفلسفة ، وما نجم عنه من انشغالهم بما يسمى بالعلل الثواني والثوالث والعوامل النحوية ، وما يترتب عليها من حذف أو تقدير [٣] ، لأدركنا مدى الشوائب التي علقت بهذا الجهد العظيم ، وذلك التراث الخالد للنحاة العرب [٤] .

---

(١) فرأوا حجية جميع هذه اللهجات (اللغات) ، انظر في ذلك : الاقتراح في علم أصول النحو للسيوطي ص ١٠٤ ، تحقيق محمد صبحي فرات ، استانبول ١٩٧٥م ، وقارن بالخصائص لابن جني جـ ٢ ص ١٠ وما بعدها .

(٢) عباس حسن : اللغة والنحو بين القديم والحديث ص ١٠٥ .

(٣) سبقت الإشارة إلى أن ابن مضاء القرطبي كان أول من دعا إلى إلغاء نظرية العامل ، وإلى إسقاط العلل الثواني والثوالث .
انظر الرد على النحاة بتحقيق البنا ص ٦٩ وما بعدها .

(٤) ومن هنا فإنه لا ينبغي بحال أن تحمل نظرية العامل وحدها عبء ما أصاب النحو العربي من أوضار وشوائب ، كما لا ينبغي التحامل على العلماء العرب ورميهم بالقصور فيما لم يقصروا فيه ، انظر مثلا : محمود حجازي : مدخل إلى علم اللغة ص ٦٨ ، وقارن ما ذكره هناك عن جملة الشرط بما ذكره ابن هشام في ==

نصوص نحوية وصرفية من كتاب سيبويه

تمهيد

تحدثنا آنفا عن سيبويه وكتابه الذي يعد أقدم وأصل ما وصلنا من التراث الصوتي والصرفي والنحوي ، ونعرض هنا لنصوص مختارة من « الكتاب » تتعلق بكل من النحو والتصريف بعد أن عرضنا لجانب من جهوده الصوتية الرائدة .

وتدور هذه النصوص المختارة حول قضايا لها أهمية خاصة في الدراسات النحوية والصرفية ، حيث يتعلق أولاها بالعلاقة بين النحو والدلالة ، وهي علاقة كادت تنسى في كتب النحو المتأخرة .

أما الثاني فيدور حول موارد القواعد النحوية ، وعلاقة هذه القواعد باللهجات العربية التي انعكست في قراءات القرآن الكريم ، كما أنها تكشف عن منهج سيبويه في إيراد العلل النحوية والتنظير لها بوسائل مختلفة ، منها القياس والسماع واستصحاب الأصل .

أما النص الثالث فيدور حول أوزان الثلاثي المجرد من الأسماء والصفات ، ويمثل هذا النص البدايات الأولى لعلم « التصريف » ، ويبدو أن سيبويه قد أفاد فيه من دراسات سابقة ، حيث نسب التسمية بـ « التصريف » إلى النحاة من قبله ، ولا ندري إذا كان قد أخذه من مصادر مكتوبة فقدت ولم تصل إلينا ، أو أخذه عن طريق الرواية الشفوية والتلقي عن النحاة الأولين .

* * *

النص الأول

باب الاستقامة من الكلام والإحالة [١]

فمنه مستقيم حسن ، ومحال ، ومستقيم كذب ، ومستقيم قبيح ، وما هو محال كذب .

فأما المستقيم الحسن فقولك : أتيتك أمس ، وسآتيك غداً .

وأما المحال فأن تنقض أول كلامك بآخره فتقول : أتيتك غداً ، وسآتيك أمس .

وأما المستقيم الكذب فقولك : حملت الجبل ، وشربت ماء البحر ، ونحوه .

وأما المستقيم القبيح فأن تضع اللفظ في غير موضعه ، نحو قولك : قد زيداً رأيت ، وكي زيدٌ يأتيك ، وأشباه هذا .

وأما المحال الكذب فأن تقول : سوف أشرب ماء البحر أمس .

ملاحظات حول النص

في هذا الباب الذي تفرد به سيبويه تقسيم للكلام العربي أو للجمل العربية ، من حيث القبول والرفض من ناحية ، ومن حيث العلاقة بين النحو والدلالة من الجهة الأخرى .

فالاستقامة الواردة هنا تعني صحة التركيب نحويا ، أما القبيح فيعني الخطأ من ناحية الدلالة ، أما الكذب فمعناه الإخلال بما يعرف بقيود التوارد ، بحيث يسند الفعل إلى ما لا يصح إسناده إليه بحيث يترتب على ذلك قضية غير صادقة دلاليا كما في قولهم : شربت ماء البحر .

---

(١) الكتاب ١ / ٢٥ ، بتحقيق هارون .

وعندما نمعن النظر في النص السابق يتضح أن هناك معايير محددة لوصف تركيب ما بالحسن أو القبح ، بالاستقامة أو الإحالة أو الكذب ، وذلك على النحو التالي :

المستقيم الحسن : هو الذي استوفى شرط الصحة من الناحيتين النحوية والدلالية .

المستقيم الكذب : هو الذي استوفى شرط الصحة النحوية وفقد الصدق من الناحية الدلالية ، بمعنى أنه ينتج قضية كاذبة دلاليا ، كما في حملت الجبل ، وشربت ماء البحر (١) .

المستقيم القبيح : هو الذي استوفى شروط الصحة الدلالية ، ولكنه فقد شرط الصحة النحوية ، بأن تدخل أداة خاصة بالأفعال على الأسماء ، كأن تقول : قد زيداً رأيت ، أو كي زيداً يأتيك ، فالمعنى هنا مفهوم دلالياً ، ولكن التركيب النحوي قد اختل بدخول الأدوات المختصة بالأفعال على الأسماء .

المحال : يعني استعمال الأدوات النحوية على نحو يؤدي إلى التنافر أو التناقض ، فالفعل الماضي يتنافر مع الأداة المخصصة للمستقبل، فإذا قلنا : أتيتك ، لزم أن نستخدم أداة تتناسب مع الماضي ، مثل « قد » ، فإذا استعملنا أداة الاستقبال أدى إلى أن يصبح الكلام محالا من الناحية العقلية .

المحال الكذب : هو ذلك النوع الذي يفقد شرط الصحة النحوية والدلالية معا ، وهذا أقبح أنواع الخطأ .

---

(١) الكذب الدلالي هنا مشروط بأن يراد المعنى الوضعي أو الحقيقي ، أما إذا أريد المجاز فإن الكلام يخرج بهذا إلى الصدق الدلالي .

النص الثاني من كتاب سيبويه

باب ما أجري مجرى ليس في بعض المواضع

بلغة أهل الحجاز، ثم يصير إلى أصله

موضوع النص

يدور هذا النص حول إعمال ما عمل ليس في لغة أهل الحجاز، بشروط معينة يوضحها النص، أما بنو تميم فإنهم لا يعملونها عمل ليس، ولا عمل غيرها، وإنما يهملونها فيقولون مثلا: ما هذا رجلٌ، وقد ذكر سيبويه أن هذا هو القياس (وذلك لعدم اختصاصها بالاسم أو الفعل).

وشرط الأدوات العاملة أن تكون مختصة، وقد جعل ابن جني كلتا اللغتين مما يقبله القياس، أما الحجازيون فقد أعملوها عمل « ليس » لأنها بمعناها، وأما التميميون فقد أهملوها لعدم الاختصاص، وقد رأى حجية كلتا اللغتين على سواء.

يقول ابن جني في باب « اختلاف اللغات وكلها حجة »:

اعلم أن سعة القياس تبيح لهم ذلك ولا تحظره عليهم، ألا ترى أن لغة التميميين في ترك إعمال « ما » يقبلها القياس، ولغة الحجازيين في إعمالها كذلك، لأن لكل قوم من القومين ضربا من القياس يؤخذ به ويخلد إلى مثله، وليس لك أن ترد إحدى اللغتين بصاحبتها (١)؛ لأنها ليست أحق بذلك من رسيلتها (٢).

---

(١) الخصائص ٢/ ١٠.

(٢) الرسل: القطيع من كل شيء، والرسيلة ما اندرج في الرَّسل، والمراد بالرسيلة هنا اللهجة المماثلة للهجة أخرى في قوة القياس.

أما شروط هذا الإعمال عند الحجازيين فهي كما يشير النص :

١ ـ ألاَّ يتقدم الخبر على الاسم كما في قولهم : ما منطلقٌ عبد الله .

٢ ـ ألا ينتقض النفي بإلاَّ ، كما في قوله تعالى : ﴿ مَا أَنتُمْ إِلاَّ بَشَرٌ مِّثْلُنَا ﴾ [يس : ١٥] .

وقد أشار سيبويه إلى أن استصحاب الأصل (١) من الأدلة النحوية التي يعتد بها ، وذلك عندما قال : ثم يصير إلى أصله ، ومعنى هذه العبارة أنه إذا فقد شرط من شروط الإعمال فإن الرجوع إلى الأصل وهو الرفع يكون هو المعوّل عليه والمعتد به .

(١) نقل السيوطي عن ابن الأنباري في الاقتراح ص ١٧٢ ، أن استصحاب الأصل يعني إبقاء حال اللفظ على ما يستحقه في الأصل عند عدم دليل النقل من هذا الأصل .

النص

هذا باب ما أجري مَجْرَى ليس في بعض المواضع بلغة أهل الحجاز ، ثم يصير إلى أصله

وذلك الحرف « ما » ، تقول : ما عبد الله أخوك ، وما زيد منطلقا .

وأما بنو تميم فيجرونها مجرى أما وهل ، أي لا يعملونها في شيء ، وهو القياس ؛ لأنه ليس بفعل وليس ما كَلَيْسَ ، ولا يكون فيها إضمار .

وأما أهل الحجاز فيشبهونها بليس إذا كان معناها كمعناها ، كما شبّهوا بها لاتَ في بعض المواضع ، وذلك مع الحين خاصة ، لا تكون لات إلا مع الحين ، تضمر فيها مرفوعا وتنصب الحين لأنه مفعول به ، ولم تَمكَّنْ تمكُّنها ولم تستعمل إلا مضمرا فيها ، لأنها ليست كليس في المخاطبة والإخبار عن غائب ، تقول : لستَ [ولستِ] وليسوا ، وعبد الله ليس ذاهبا ، فتَبْني على المبتدأ وتُضْمِر فيه ، ولا يكون هذا في لات ، لا تقول : عبد الله لات منطلقا ، ولا قومك لاتوا منطلقين .

ونظير لات في أنه لا يكون إلا مضمرا فيه : ليس ، ولا يكون ، في الاستثناء ، إذا قلت : أتَوْني ليس زيداً ، ولا يكون بِشْراً .

وزعموا أن بعضهم قرأ : « ولاتَ حينُ مناص » ، وهي قليلة ، كما قال بعضهم في قول سعد بن مالك القيسي :

مَنْ فرَّ عن نِيرانهـــا فأنا ابنُ قَيْسٍ لا براحُ

جعلها بمنزلة ليس ، فهي بمنزلة لاتَ في هذا الموضع في الرفع .

ولا يجاوز بها هذا الحين رفعت أو نصبت ، ولا تَمكَّنُ في الكلام

كتمكُّن ليس ، وإنما هي مع الحين ، كما أن لدُنْ إنما يُنْصَبُ بها مع غُدوة ، وكما أن التاء لا تجرُّ في القسم ولا في غيره إلاَّ في « الله » ، إذا قلت تالله لأفعلن .

ومثل ذلك قوله عز وجل : ﴿ مَا هَٰذَا بَشَرًا ﴾ في لغة أهل الحجاز ، وبنو تميم يرفعونها إلاَّ من درى كيف هي في المُصحف ، فإذا قلت : ما منطلق عبد الله ، أو ما مسيء من أعتب ، رفعت ، ولا يجوز أن يكون مقدماً مثله مؤخراً ، كما أنه لا يجوز أن تقول : إن أخوك عبد الله على حدّ قولك : إن عبد الله أخوك ، لأنها ليست بفعل ، وإنّما جُعلتْ بمنزلته فكما لم تتصرَّف إنَّ كالفعل ، كذلك لم يجز فيها كل ما يجوز فيه ، ولم تقو قوته ، فكذلك « ما » .

وتقول : ما زيدٌ إلا منطلقٌ ، تستوي فيه اللغتان ، ومثله قوله عزّ وجلّ : « ما أنتم إلا بشر مثلنا » ، لم تقو « ما » ، حيث نقضت معنى ليس ، كما لم تقو حين قدمت الخبر ، فمعنى ليس النفي ، كما أن معنى كان الواجب ، وكل واحد منهما ، يعني كان وليس ، إذا جردته فهذا معناه ، فإن قلت : ما كان ، أدخلتَ عليها ما يُنْفَى به ، فإن قلت : ليس زيدٌ إلا ذاهباً ، أدخلتَ ما يوجِبُ كما أدخلت ما ينفي ، فلم تَقْوَ ما في باب قلْب المعنى ، كما لم تَقْوَ في تقديم الخبر .

وزعموا أن بعضهم قال ، وهو الفرزدق :

فأصبحوا قد أعادَ الله نِعْمَتَهُمْ
إذ هُمْ قريشٌ وَإذا ما مِثلَهُمْ بَشَرٌ

وهذا لا يكاد يعرف ، كما أن « لات حينُ مناص » كذلك ، ورُبَّ شيء هكذا ، وهو كقول بعضهم : هذه مِلْحَفَة جديدة ، في القِلَّة .

وتقول : ما عبد الله خارجا ، ولا مَعْنٌ ذاهبٌ ، ترفعه على أن لا تُشرك الاسمَ الآخر في ما ، ولكن تبتدئُهُ ، كما تقول : ما كان عبد الله منطلقا ولا زيدٌ ذاهبٌ ، إذا لم تجعله على كان وجعلته غير ذاهب الآن ، وكذلك ليس ، وإن شئت جعلتها لا التي يكون فيها الاشتراك فتنصب ، كما تقول في كان : ما كان زيدٌ ذاهبا ولا عمرو منطلقا ، وذلك قولُك : ليس زيدٌ ذاهبا ، ولا أخوك منطلقا ، وكذلك : ما زيدٌ ذاهبا ، ولا معنٌ خارجاً .

وليس قولهم لا يكون في ما إلاّ الرفع بشيء ، لأنهم يحتجون بأنّك لا تستطيعُ أن تقول ولا ليس ولا ما ، فأنت تقول ليس زيدٌ ولا أخوه ذاهبين ، وما عمرو ولا خالد منطلقين ، فتشركه مع الأوّل في ليس وفي ما .... .

تعقيب

من هذا النص يمكن استخلاص أهم ملامح منهج سيبويه في النقاط التالية :

١ ـ تطويل العناوين ، وذلك بالنظر إلى عدم استقرار المصطلحات النحوية على نحو ما نشاهده عند متأخري النحاة .

٢ ـ الاستطراد بذكر أحكام كل من « لات » التي شبهت أيضا بـ « ليس » في بعض المواضع ، وكذلك الاستطراد بذكر « لدن » .

٣ ـ الاهتمام بذكر العلل للأحكام النحوية ، وبيان أن هذه الأحكام تدور مع العلة وجوداً وعدماً .

٤ ـ الاعتداد بالقياس دليلا أصيلا من أدلة النحو .

٥ ـ الأخذ بمبدأ السماع المتمثل في وجود الشاهد النحوي من

القرآن الكريم ، أو الشعر ، أو كلام العرب المحتج بأقوالهم ، وقد تضمن هذا النص شواهد من القرآن الكريم كقوله تعالى : ﴿ ما هَذَا بَشَرًا ﴾ [يوسف : ٣١] ، ومن الشعر كما في قول سعد بن مالك القيسي :

مَنْ فرَّ عن نيرانهـا ‏ ‏ ‏ ‏ فأنا ابنُ قَيْس لا براحُ

٦ - الاعتداد بالقراءات الشاذة دليلا من أدلة النحو ، وذلك كما في قراءة : « ولات حينُ مناص » [ص : ٣] ، وهي قراءة لأبي السمال ، وعيسى بن عمر .

٧ - وصف بعض الاستعمالات النحوية بالقلة ، والمراد هنا قلة الاستعمال أو قلة الورود عن العرب .

أثر القرآن الكريم في توحيد العرب لغويا

أشار سيبويه في هذا النص إلى أثر القرآن الكريم في توحيد العرب لغويا عندما قال : « وبنو تميم يرفعونها إلا من درى كيف هي في المصحف ... » .

ومعنى ذلك أن بني تميم يتخلون عن خاصتهم اللغوية في الرفع ، وينصبون بها على لغة أهل الحجاز تأثرا بالأسلوب القرآني ، وعملا بما ورد في خط المصحف الشريف الذي أثبت وجود الألف بعد لفظ « بشرا » في الآية الكريمة السابقة ﴿ مَا هَذَا بَشَرًا ﴾ ، وفي هذا إشارة أيضا إلى أن عامة بني تميم الذين لا يعرفون القراءة يبقون على الرفع ، أما أصحاب الحل والعقد ممن يقرءون القرآن ، فإنهم يأخذون بتلك اللغة المشتركة التي أخذت جل عناصرها من لهجة قريش ، نظرا لما كان يتمتع به القرشيون من مكانة سياسية واقتصادية ودينية [١] .

---

(١) انظر تفصيلا أكثر عن العلاقة بين لهجة قريش واللغة العربية المشتركة في كتابنا : مقدمة في فقه اللغة العربية واللغات السامية ص ١٠٥ وما بعدها .

النص الثالث

(من النصوص الصرفية في كتاب سيبويه)

هذا باب ما بنت العرب من الأسماء والصفات والأفعال

موضوع النص

يدور النص الذي اخترناه حول موضوع من مواضيع علم التصريف ، وهو الأبنية أو الأوزان الصرفية التي وردت عليها الأسماء المتصرفة والأفعال ، التي تشكل موضوع « علم التصريف » ، وهو يتحدث عن أبنية الثلاثي المجرد من الأسماء والصفات (وهي أيضا نوع من الأسماء بالمفهوم الاصطلاحي للاسم) ، ولكنه أراد أن يفرق هنا من حيث الدلالة بين نوعين من الأسماء :

الأول : ما سمي به من الأجناس أو الأحداث « المصادر » .

الآخر : ما كان وصفا .

ويلاحظ هنا أن بعض الأوزان لا يرد إلا في الأسماء كما في إبل ، وأن بعضها لم يرد في اسم ولا صفة ، وإنما هو خاص بالأفعال كما في وزن « فُعِل » ، كما أن هناك أوزانا لا ترد في اسم ولا صفة ولا فعل ، وذلك وزن « فِعُل » نظرا لثقل الانتقال من كسرة إلى ضمة .

وبتأمل النص التالي يتضح أن أبنية مجرد الثلاثي في الأسماء والصفات عشرة أبنية فقط ، وتقتضي القسمة العقلية أن تكون اثنى عشر بناء ، وذلك تبعا لإمكانات حركة فاء الكلمة وحركة العين أو سكونها (أما اللام فلا ينظر إليها ؛ لأن حركتها متغيرة بتغير الحالة الإعرابية) ، ويكون ذلك على النحو التالي :

١ ـ فَعْل ، ويرد في الأسماء والصفات .

٢ ـ فَعَلْ ، ويرد في الأسماء والصفات .

٣ ـ فَعِلْ ، ويرد في الأسماء والصفات .

٤ ـ فَعُلْ ، ويرد في الأسماء والصفات .

٥ ـ فِعْلْ ، ويرد في الأسماء والصفات .

٦ ـ فِعَلْ ، ويرد في الأسماء والصفات .

٧ ـ فِعِل ، ولم يرد إلا في اسم واحد (إِبِلْ) .

٨ ـ فِعُل ، لم يرد في اسم ولا صفة نظرا للثقل .

٩ ـ فُعْل ، وقد ورد في الأسماء والصفات .

١٠ ـ فُعَل ، ويرد في الأسماء والصفات .

١١ ـ فُعِل ، وهو خاص بالأفعال ، ومن ثم لم يرد في اسم ولا صفة .

١٢ ـ فُعُلْ ، وقد ورد في الأسماء والصفات .

النص

هذا باب ما بنت العرب

من الأسماء والصفات والأفعال

غير المعتلة والمعتلة ، وما قيس من المعتل الذي لا يتكلمون به ، ولم يجيء في كلامهم إلا نظيره من غير بابه ، وهو الذي يسميه النحويون التصريف والفعل .

أما ما كان على ثلاثة أحرف من غير الأفعال فإنه يكون (فَعْلاً) ، ويكون في الأسماء والصفات ، فالأسماء مثل : صقر ، وفهد ، وكلب ، والصفة نحو : صعب ، وضخم ، وخدل .

ويكون (فِعْلاً) في الأسماء والصفات ، فالأسماء نحو : العِكْم ، والجِذْع ، والعِلْق ، والصفات نحو : نِقْض ، وجِلْف ، ونِضْو ، وهِرْط ، وصِنْع .

ويكون (فُعْلاً) في الاسم والصفة ، فالأسماء نحو : البُرْد ، والقُرْط ، والخُرْض ، وأما الصفات فنحو : العُبْر ، يقال : ناقة عُبْر أسفار ، ويقال : رجلٌ جُدٌّ ، أي ذو جِدٍّ ، والمُرُّ والحُلْو .

ويكون (فَعَلاً) في الاسم والصفة ، فالاسم نحو : جَبَل ، وجَمَل ، وحَمَل ، والصفة نحو : حَدَث ، وبَطَل ، وعَزَب ، ووَقَل .

ويكون (فَعِلاً) فيهما ، فالأسماء نحو : كَتِف ، وكَبِد ، وفَخِذ ، والصفات نحو : حَذِر ، ووَجِع ، وخَصِر .

ويكون (فَعُلاً) فيهما ، فالأسماء نحو : رَجُل ، وسَبُع ، وعَضُد ، وضَبُع ، والصفة نحو : حَدُث ، وحَذُر ، وخَلُط ، ونَدُس .

ويكون (فُعَلاً) فيهما ، فالأسماء نحو : صُرَد ، ونُغَر ، ورُبَع ، والصفة نحو : حُطَم ، ولُبَد ، قال الله عز وجل : ﴿ أَهْلَكْتُ مَالاً لُبَداً ﴾ ، ورَجُلٌ خُتَع ، وسُكَع .

ويكون (فُعُلاً) فيهما ، فالاسم : الطُّنُب ، والعُنُق ، والعُضُد ، والجُمُد ، والصفة : الجُنُب ، والأُجُد ، ونُضُد ، ونُكُر ، قال سبحانه : ﴿ إِلَىٰ شَيْءٍ نُكُرٍ ﴾ ، والأُنُف والسُّجُح ، قال :

... ... مِشْيَةً سُجُحاً ... ...

ويكون (فِعَلا) فيهما ، فالأسماء نحو : الضِّلَع ، والعِوَض ، والصِّغَر ، والعِنَب ، ولا نعلمه جاء صفة إلا في حرف من المعتل يوصف به الجِماعُ ، وذلك قولهم : قومٌ عِدًى ، ولم يكسَّر على عِدًى واحدٌ ، ولكنه بمنزلة السَّفْر والرَّكْب .

ويكون (فِعِلاً) في الاسم نحو : إِبِل ، وهو قليل ، ولا نعلم في الأسماء والصفات غيره .

واعلم أنه ليس في الأسماء والصفات (فُعِل) ، ولا يكون إلا في الفعل ، وليس في الكلام (فِعُل) .

وبين ثعلب رئيس المدرسة الكوفية خصومة ومنافسة بعد رحيله إلى بغداد عقب مصرع الخليفة المتوكل ، ومن أشهر تلاميذه أبو إسحاق الزجاج ، وابن السراج ، وغيرهما (١) .

أهم مؤلفات المبرد :

للمبرد كتب كثيرة ذكرها ابن النديم وغيره ، وأشهرها كتاب « الكامل » وهو من أمهات كتب الأدب والتاريخ ، وكتاب « المقتضب » الذي يعد من أمهات كتب النحو وأكثرها شهرة ، وكتاب « ما اتفقت ألفاظه واختلفت معانيه من القرآن المجيد » ، وله من الكتب الصرفية كتاب « المذكر والمؤنث » ، وفي الأدب « شرح لامية العرب للشنفرى » ، ومن كتبه اللغوية والنحوية التي ذكرتها المصادر ولم تصل إلينا : « شرح ما أغفله سيبويه » ، و« الاشتقاق » ، وغيرها (٢) .

ولم تسلم كتب المبرد من النقد والتعقيب عليها من قبل علماء لاحقين ، من ذلك على سبيل المثال كتاب « التنبيهات على أغاليط الرواة » لعلي بن حمزة ، المتوفى ٣٧٥هـ ، وكان المبرد ضمن من تناولهم بالخطأ في الرواية ، واستدرك عليه في مواضع عديدة من « الكامل » ، وكان من أبرز من انتقد المبرد من المحدثين الشيخ سيد بن علي المرصفي في كتابه « رغبة الآمل » (٣) .

---

(١) طبقات النحويين واللغويين ص ١١١ .

(٢) انظر في مؤلفات المبرد : الفهرست لابن النديم ص ٥٩ ، وقارن بمقدمة تحقيق المقتضب للشيخ عضيمة ص ٦٩ ، وتاريخ الأدب العربي لبروكلمان ٢/ ١٦٤ .

(٣) انظر : مقدمة تحقيق المقتضب ص ٦٣ وما بعدها .

النص الرابع

من كتاب « المقتضب » للمبرد

تعريف بالمبرد :

هو محمد بن يزيد بن عبد الأكبر ، يكنى بـ « أبي العباس » ، ويلقب بـ « المبرد » ، وينتهي نسبه إلى قبيلة الأزد اليمنية ، وقد انتهى إليه علم النحو بعد طبقة الجرمي والمازني [١] ، وهما أستاذاه في النحو ، حيث قرأ عليهما « الكتاب » لسيبويه ، ويقال : إنه ابتدأ « الكتاب » على الجرمي وختمه على المازني [٢] .

ولد - رحمه الله تعالى - في مطلع القرن الثالث (٢١٠هـ) ، وتوفي في أواخره (٢٨٥هـ) .

قال عنه أبو الطيب اللغوي : « لم يكن في وقته ولا بعده مثله » [٣] ، وقد جعله الزبيدي على رأس الطبقة الثامنة من نحاة البصرة ونقل عن عبد الله بن الحسين قوله فيه : « كان المبرد من العلم وغزارة الأدب ، وكثرة الحفظ ، وحسن الإشارة ، وفصاحة اللسان ، وبراعة البيان ، وكرم العشرة ، وبلاغة المكاتبة ، وحلاوة المخاطبة ، وجودة الخط ، وصحة القريحة ، وقرب الإفهام ، ووضوح الشرح ، وعذوبة المنطق على ما ليس عليه أحد ممن تقدمه أو تأخر عنه » [٤] ، وكانت بينه

---

(١) الجرمي هو أبو عمر صالح بن إسحاق الجرمي ، أخذ عن أبي عبيدة ، والأصمعي ، وأبي زيد الأنصاري ، انظر ترجمته في : مراتب النحويين لأبي الطيب اللغوي ص ١٢٢ .

(٢) الفهرست لابن النديم ص ٥٩ .

(٣) مراتب النحويين ص ١٣٥ .

(٤) طبقات النحويين واللغويين للزبيدي ص ١٠١ .

كتاب المقتضب :

كتاب « المقتضب » للمبرد يعد من أقدم المصادر النحوية والصرفية ويحتل من القيمة العلمية والمرتبة التاريخية المكانة الثانية بعد « الكتاب » لسيبويه ، يقول محقق « المقتضب » : « ما من شك في أن المقتضب وكتاب سيبويه أقدم ما وصل إلينا من كتب النحو والصرف ، والربط بينهما إنما هو تسجيل لخطوات نشأة النحو وتدرجه في القرنين الثاني والثالث » (١) ، وقد قام محقق المقتضب بجهد جبار للكشف عن مواضع الاتفاق والاختلاف بين هذين المصدرين لما لذلك من أهمية في الكشف عن منابع المقتضب ، ومصادره الأولى التي استمد منها مادة كتابه (٢) .

أما هذه المادة فتشتمل على جل المسائل النحوية والصرفية التي لا تزال ـ حتى اليوم ـ تشكل أساسا لكل الدراسات النحوية عند المتأخرين من النحاة العرب ، وقد استهل « المقتضب » بقوله : « هذا تفسير وجوه العربية وإعراب الأسماء والأفعال » ، ثم أعقب ذلك ببيان « الفاعل » ، ثم باب حروف العطف بمعانيها ، ثم عقد بابا تناول فيه مسائل الفاعل والمفعول ، أعقبه بذكر مسائل افتراضية أشبه بالتمرينات التي يمتحن بها المتعلمون ، ثم تحدث عن القلب المكاني ... إلخ ، ويتضح مما أوردناه هنا أن هذا الترتيب للأبواب النحوية يختلف إلى حد كبير عن ترتيب أبواب النحو عند المتأخرين كالزمخشري في المفصل ، وابن مالك في الألفية ، وشروحهما .

---

(١) مقدمة تحقيق المقتضب لفضيلة الشيخ محمد عبد الخالق عضيمة التي صدر بها تحقيقه لكتاب المقتضب ، انظر : جـ ١ ص ١٢٦ من مقدمة التحقيق .

(٢) السابق (بتصرف يسير) ، الصفحة نفسها .

منهج المبرد في المقتضب:

فيما يتعلق بترتيب الأبواب النحوية والصرفية نجد أبا العباس قد اختط لنفسه منهجا تفرد به عن سابقيه وخاصة سيبويه ، وعن لاحقيه خصوصا عند المتأخرين كالزمخشري وابن مالك ، ويبدو أن هذا النهج الذي انتهجه لم يعتمد أساسا معينا كتقديم المرفوعات ثم المنصوبات ثم المجرورات مثلا ، كما أنه لم يلتزم أساسا معينا للفصل بين هذه الأبواب النحوية والصرفية ، ويمكن القول إجمالا أنه اعتمد على توارد الخواطر ، ومن ثم كان يتناول المسألة الواحدة في أكثر من موضع ، ومن ذلك على سبيل المثال أنه ذكر في صدر كتابه « أمر الأسماء والأفعال » بأن يخبر عن علة ما يتكون منه كل منها فيما بعد ، وقد وفى بذلك الوعد ، ولكن بعد ما يقارب مائتي صفحة [(١)] ، وقد عالج باب الإدغام وما يتعلق به من ذكر مخارج الحروف وصفاتها في الجزء الأول من كتابه خلافا لسيبويه التي ختم بها الجزء الرابع .

وفيما يتعلق بعنونة المسائل النحوية وشرحها فإنه يمكن تلخيص ملامح هذا المنهج في النقاط الآتية :

١ ـ وضوح العبارة وإيجازها في الأغلب الأعم من المواضع ، مثال ذلك قوله (في النص الذي اخترناه) : « فهذه الحركات تسمى بهذه الأسماء إذا كان الشيء معربا ، فإن كان مبنيا لا يزول من حركة إلى أخرى ، نحو : حيث وقبل وبعد ، قيل له مضموم ، ولم يقل مرفوع ؛ لأنه لا يزول من الضم » [(٢)] .

---

(١) انظر ص ١٩١ من الجزء الأول ، ثم انظر ص ٣٩٠ .

(٢) المقتضب ١/ ١٤٢ .

٢ ـ الأخذ بمبدأ التعليل للحكم النحوي أو الصرفي ، وهذا النوع من ذكر العلة يشكل نوعا من تفسير العلماء العرب لما سمعوه من العرب أو قاسوه على المسموع منهم ، والتعليل المباشر الذي استخدمه المتقدمون من النحاة لا يناقض ما ذهبت إليه الدراسات اللغوية الحديثة ، ولا نبالغ إذا قلنا إنه يسبقها بما يزيد على ألف عام ، ومن أمثلة ذلك قوله : « ونحن ذاكرو ما تلتقي لامه وعينه على لفظ واحد يجمع علله .. إذا قلت فَعِل أو فَعَل مما عينه ولامه سواء ، فكان الحرفان متحركين ، فإنه يلزمك أن تسكّن المتحرك الأول فتدغمه في الذي بعده ، لأنهما لفظ واحد ، فلا يقع في الكلام التباين ، وذلك نحو قولك : ردّ ـ قرّ ـ عضّ ... إلخ »[(١)].

٣ ـ اهتم المبرد اهتماما كبيرا بالتمارين النحوية ، مما أدى به إلى اختراع أمثلة افتراضية لم يستعملها العرب . ويشير هذا الاهتمام إلى أن المبرد لم يكن عالما بالنحو فقط ، وإنما إلى كونه معلما له أيضا ، ومن أمثلة ذلك قوله : « ونقول في مسائل طوال يمتحن بها المتعلمون : الضاربَ الشاتمَ المكرمَ المعطيةَ درهما القائم في داره أخوك سوطا أكرم الآكل طعامه غلامه زيد عمراً خالدٍ بكرا عبد الله أخوك ... » .

وهذه الجملة الافتراضية الطويلة التي أخذ المبرد في تحليلها نحويا تتجافى مع أصول النظم العربي الفصيح ، وهي وإن استقامت نحويا إلا أنها فاسدة دلاليا .

٤ ـ الاعتماد على الشواهد في تقرير الأحكام النحوية والصرفية ، وقد تنوعت هذه الشواهد ، فشملت القرآن الكريم والشعر وأقوال

---

(١) المقتضب ١/ ٣١٩ .

العرب (١) ، وكان من النادر جدا أن يستشهد بالحديث الشريف (٢) ، ومن ذلك على سبيل المثال : الاستشهاد على جواز تنوين المصدر مع إعماله قول الله تعالى : ﴿ أَوْ إِطْعَامٌ فِي يَوْمٍ ذِي مَسْغَبَةٍ ﴿١٤﴾ يَتِيمًا ذَا مَقْرَبَةٍ ﴿١٥﴾ ﴾ [البلد : ١٤ - ١٥] ، ومن الشواهد الشعرية قول الفرزدق :

وإني لَقَوَّامٌ مَقَاوِمَ لم يكن جَرِيرٌ ولا مَوْلَى جرير يقومها

استشهد به على أن الألف في المفرد ترد إلى أصلها (الواوي أو اليائي) ، ومقاوم هنا جمع مقام ، كما أن مبايع جمع مباع ، ومَقَاول جمع مقال ... (٣) .

أما استشهاده بأقوال العرب فمنه قول بعض العرب : « إنه لَمنحار بوائكها » (٤) .

٥ ـ اعتماد المبرد على الأخذ بالقياس ، من ذلك قوله : « وقول الخليل أقيس وأكثر النحويين عليه » (٥) .

وقد طرد القياس في مسائل عديدة ، منها : « إعمال لكنْ المخففة قياس » (٦) ، وربما بالغ في الأخذ بالقياس فيما يراه غيره قليلا أو شاذا ، كالجمع بين فاعل نِعْم وتمييزها .

---

(١) ذكر الشيخ عضيمة في مقدمة تحقيقه للمقتضب أن الشواهد الشعرية بلغت ٥٦١ شاهدا ، أما الشواهد القرآنية فقد تجاوزت الخمسمائة ، وأنه كان يحتج بالقراءات أيضا ، ويقوم بتوجيهها .

(٢) لم يصرح المبرد بالاستشهاد بالحديث إلا في موضع واحد ، انظر : المقدمة ص ٩٤ .

(٣) المقتضب ١/ ٢٦٠ .

(٤) السابق ٢/ ٣٩١ .

(٥) السابق ١/ ٢٩٦ .

(٦) انظر : مسائل أخرى قال فيها المبرد بالقياس في مقدمة تحقيق المقتضب ص ١١٥ .

٦ ـ الأخذ بآراء سابقيه والترجيح بينها إن وجد لذلك سبيلا ، وقد يصف هذه الآراء إذا تساوت في الحجة بقوله : وكل الأقاويل حسن جميل (١) .

موضوع النص:

يتناول النص الذي اخترناه هنا قضية أساسية من قضايا الإعراب والبناء ، وهي الألقاب التي تطلق على الحركات التي يعرب بها الاسم أو الفعل ، أو تلك التي تبنى عليها الأسماء أو الأفعال أو الحروف ، وكم كان المبرد موفقا عندما حلل الكلمات المعربة تحليلا علميا دقيقا ، فقوله عن إعراب المثنى إذا كان مرفوعا : « إذا ثنيت الواحد ألحقته ألفا ونونا .. أما الألف فإنها علامة الرفع ، وأما النون فإنه بدل من الحركة والتنوين اللذين كانا في الواحد ، وبذلك تكون علامة الإعراب هي الألف وحدها » .

وبعد أن تحدث عن إعراب المثنى تناول إعراب الجمع السالم ، مؤنثا كان أم مذكراً على نحو يجمع بين الوضوح والدقة ، مع ذكر تفسير مقنع لكل حالة إعرابية على حدة ، وقد تميز عرضه لإعراب جمع التكسير بالإيجاز ، كما فسر تسميته بذلك .

* * *

---

(١) المقتضب ١/ ٢٥٤ ، ٣٩٠ .

النص

إعراب الأسماء

إعراب الأسماء على ثلاثة أضرب : هى الرفع ، والنصب ، والجر.

فأمّا رفع الواحد المعْرَب غير المعتلّ فالضَّمُّ ، نحو قولك : زيدٌ ، وعبدُ الله ، وعمرٌو .

ونصبه بالفتح ، نحو قولك : زيداً ، وعمراً ، وعبد الله .

وجرّه بالكسرة ، نحو قولك : زيدٍ ، وعمرٍو ، وعبدِ الله .

* * *

فهذه الحركات تسمّى بهذه الأسماء إذا كان الشيء معربا ، فإن كان مبنيا لا يزول من حركة إلى أخرى ، نحو : حيثُ ، وقَبْلُ ، وبعْدُ ـ قيل له مضموم ، ولم يُقَل مرفوع ، لأنه لا يزول عن الضم .

و« أين » و« كيف » يقال له مفتوح ، ولا يقال له منصوب ، لأنّه لا يزول عن الفتح .

ونحو : هؤلاء ، وحذارِ ، وأمسِ مكسورٌ ، ولا يقال له مجرور ، لأنّه لا يزول عن الكسر ، وكذلك مِنْ ، وهلْ ، وبلْ يقال له موقوف ، ولا يقال له مجزوم ؛ لأنه لا يزول عن الوقف .

وإذا ثنّيْت الواحد ألحقْته ألفاً ، ونوناً في الرفع .

أمّا الألف فإنها علامة الرفع ، وأما النون فإنها بدل من الحركة والتنوين اللذين كانا في الواحد ، فإن كان الاسم مجروراً أو منصوباً ، فعلامته ياءٌ مكانَ الألف وذلك قولك : جاءني الرجلان ، ورأيت الرجلَيْن ، ومررت بالرجلين .

يستوي النصب ، والجرّ في ذلك ، وتُكْسَر النون من الاثنين لعلة سنذكرها مع ذكر استواء الجرّ ، والنصب في موضعها إن شاء الله .

* * *

فإن جمعت الاسم على حدّ التثنية ألحقته في الرفع واواً ، ونوناً .

أمّا الواو فعلامة الرفع ، وأمّا النون فبدلٌ من الحركة والتنوين اللّذين كانا في الواحد ، ويكون فيه في الجرّ ، والنصب ياءٌ مكانَ الواو ، ويستوي الجرّ والنصب في هذا الجمع ، كما استويا في التثنية ؛ لأنّ هذا الجمع على حدّ التثنية ، وهو الجمع الصحيح .

وإنّما كان كذلك ؛ لأنّك إذا ذكّرت الواحد ؛ نحو قولك : مُسْلِم ثُمّ ثنّيتَه أدّيتَ بناءه كما كان ، ثُمّ زدت عليه ألفاً ، ونوناً ، أو ياء ونوناً فإذا جمعته على هذا الحدّ أدّيت بناءه أيضاً ، ثُمّ زدت عليه واواً ، ونوناً ، أو ياء ونوناً ، ولم تغيّر بناء الواحد عمّا كان عليه .

وليس هكذا سائر الجمع ؛ لأنك تكسر الواحد عن بنائه ؛ نحو قولك : درهم ، ثُمّ تقول : دَرَاهِم ، تفتح الدال ، وكانت مكسورة ، وتكسر الهاء وكانت مفتوحة ، وتفصل بين الراء والهاء بألف تُدْخلها ، وكذلك أكْلُب ، وأفْلُس ، وغِلْمان .

فلذلك قيل لكلّ جمع بغير الواو ، والنون : جمع تكسير ، ويكون إعرابه كإعراب الواحد ، لأنّه لم يأتِ على حدّ التثنية .

* * *

ونون الجمع الذي على حدّ التثنية أبداً مفتوحة .

وإنّما حرّكت نون الجمع ، ونون الاثنين ، لالتقاء الساكنين ،

فحركت نون الجمع بالفتح ، لأنَّ الكسر ، والضم لا يصلحان فيها ، وذلك أنَّها تقع بعد واو مضموم ما قبلها ، أو ياء مكسور ما قبلها ، ولا يستقيم توالي الكسَرات والضمَّات مع الياء والواو ، ففتحت .

وكسرت نون الاثنين ؛ لالتقاء الساكنين على أصْل ما يجب فيهما إذا التقيا ، ولم تكن فيهما مثل هذه العلَّة فتمتنع .

* * *

وإذا جمعت المؤنث على حدّ التثنية فإنَّ نظير قولك : مسلمون في جمع مسلم أن تقول في مسلمة : مسلمات ، فاعلم .

وإنَّما حذفت التاءُ من مسلمة ؛ لأنها علم التأنيث ، والألف والتاء في مسلمات علَم التأنيث ومحال أن يدخل تأنيث على تأنيث .

فإذا أردت رفعه قلت : مسلماتٌ فاعلم ، ونصبه وجرّه : مسلماتٍ .

يستوي الجر ، والنصب ، كما استويا في مسلمينَ ، لأن هذا في المؤنث نظير ذلك في المذكَّر .

وإنما استوى الجر والنصب في التثنية ، والجمع ، لاستوائهما في الكناية [(١)] ، تقول : مررت بك ، ورأيتك ، واستواؤهما أنهما مفعولان ؛ لأنَّ معنى قولك : مررت بزيد ، أي فعلت هذا به ، فعلى هذا تجرى التثنية ، والجمع في المذكر ، والمؤنَّث من الأسماء .

* * *

---

(١) الكناية هنا تعني الإضمار .

النص الخامس

من كتاب « التصريف » لأبي عثمان المازني

لمحات عن حياة المازني

المازني هو أبو عثمان بكر بن محمد بن عثمان المازني (المتوفى ٢٤٩هـ) ، قال عنه أبو الطيب : « كان المازني من فضلاء الناس وعظمائهم ورواتهم وثقاتهم ، وكان من أهل القرآن » (١) ، وقال عنه بروكلمان : « كان أعظم النحاة بعد سيبويه » (٢) ، وقد جعله الزبيدي على رأس الطبقة السابعة من نحاة البصرة ، وقد قرأ كتاب سيبويه على أبي الحسن الأخفش ، كما أخذ عن أبي عبيدة ، وأبي زيد الأنصاري ، وقرأ القرآن الكريم كله على يعقوب الحضرمي (٣) ، وأخذ اللغة عن أئمة اللغويين في عصره ، وهم : الأصمعي ، وأبو زيد الأنصاري ، وأبو عبيدة معمر بن المثنى ، أما أشهر تلاميذه فهو أبو العباس المبرد .

مؤلفات المازني

ألف عدداً من الكتب أهمها كتاب « التصريف » (الذي سنتحدث عنه) ، وكتاب « ما تلحن فيه العامة » ، وكتاب « الألف واللام » ، وكتاب « العروض » ، وكتاب « القوافي » ، وكتاب « الديباج في جوامع كتاب سيبويه » ، وله أيضا كتاب في علل النحو (٤) .

---

(١) مراتب النحويين ص ١٣٦ .

(٢) تاريخ الأدب العربي جـ ٢ ص ١٦٢ .

(٣) يعقوب الحضرمي من قراء البصرة ، وهو تاسع العشرة الذين تواترت قراءاتهم عند الجمهور .

(٤) انظر : الفهرست لابن النديم ص ٥٧ ، ونشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة للشيخ الطنطاوي ص ٨٦ .

قصة المازني مع الخليفة الواثق

رويت هذه القصة بطرق مختلفة وفي مصادر متعددة ، ونحن نوردها مختصرة قدر الإمكان اعتماداً على « مراتب النحويين » لأبي الطيب اللغوي .

غَنّت جارية بحضرة الواثق :

أظلوم إن مصابكم رجلا   أهدى السلام تحية ظلم[١]

فرد عليه الواثق وقال : إن مصابكم رجلٌ ، فأعادت : إن مصابكم رجلا ، فأعاد الرد عليها ، فقالت : لقنني هذا أعلم أهل زمانه ، قال : ومن هو ؟ قالت : المازني ، قال : عَلَيَّ به ، فأشخص إليه ، فلما مثل بين يديه قال : ما اسمك يا مازني ، قال : بكر يا أمير المؤمنين ، قال : كيف تروي « أظلوم إن مصابكم رجلا » ، وتمم البيت ، فقال : وأين خبر إنَّ ، قال : قوله ظُلْمُ ، قال : صدقت ، قال : من خلفت وراءك ؟ قال : بنتا صغيرة ، قال : فماذا قالت لك عندما ودعتها ؟ ، قال : قول بنت الأعشى لأبيها :

فيا أبتا لا ترم عندنا   فإنا بخير إذا لم ترم
ترانا إذا أضمرتك البلا   د نُجْفَى ويقطع منا الرحم

قال : فماذا أجبتها ؟ قال : بقول جرير :

ثقي بالله ليس له شريك   ومن عند الخليفة بالنجاح

قال : أُنجحت ، وأمر له بمال ولابنته وصرفه مكرما[٢] .

---

(١) ينسب البيت إلى العرجي ، والرواية المشهورة هي ما أثبتناه هنا ، أما ابن الطيب فقد ذكر « أظُلَيم » بدلا من « أظلوم » .

(٢) بتصرف يسير عن مراتب النحويين ص ١٢٨ .

كتاب « التصريف »

كتاب « التصريف » كما يقول عنه ابن جني في مقدمة شرحه له (أي كتاب المنصف الذي سنتحدث عنه لاحقا) هو من أنفس كتب التصريف ، وأسدّها وأرصنها ، عريق في الإيجاز والاختصار ، عارٍ من الحشو والإكثار ، متخلص من كزازة ألفاظ المتقدمين ، مرتفع عن تخليط كثير من المتأخرين ، قليل الألفاظ ، كثير المعاني [١] .

إن ابن جني يضع في هذه الكلمات المختصرة الخطوط العريضة لمنهج أبي عثمان في شرح المادة التصريفية ، وهو كما قال ، أما منهجه في ترتيب هذه المادة فيكشف عنها تناوله للأبواب التصريفية على النحو التالي :

- باب الأسماء والأفعال ، وفيه تحدث عن الحروف الأصول في الصيغ المختلفة ، أسماء كانت أم أفعالا ، ثم تحدث عن أحرف الزيادة ، سواء أكانت لمعنى أو للإلحاق ، أم كانت من أصل الوضع ، ثم عن الأبنية المجردة ... إلخ .

- باب ما تجعله زائدا من حروف الزيادة ، وهنا تحدث عن أحرف الزيادة ، وأماكن زيادتها ، كما تحدث عن معاني الصيغ المزيدة .

- باب ما قيس من الصحيح على ما جاء من الصحيح من كلام العرب .

- باب الواو والياء اللتين هما فاءات ، وفيه تحدث عن تصريف الماضي والمضارع في حالتي البناء للفاعل أو للمفعول ، ثم انتقل إلى الأجوف واويا كأنه يائيا .

---

(١) مقدمة المنصف ص ٥ .

- باب ما جاء من الأسماء ليس في أوله زيادة من الواو والياء اللتين هما عينان له مثال في الفعل الذي في أوله زيادة ، والمقصود هنا الحديث عن إعلال أو تصحيح الأجوف مما له نظير في الفعل .

- باب ما تقلب فيه الواو ياء .

- باب ما اللام منه همزة .

- باب الواو والياء اللتين هما لامان .

- باب ما تقلب فيه الياء واواً ليفرق بين الاسم والصفة .

- باب ما تقلب فيه الواو ياءً إذا كانت « فعلت » على أربعة أحرف فصاعداً .

- باب التضعيف في بنات الياء .

- باب التضعيف في بنات الواو .

- باب ما قيس من المعتل ولم يجيء مثاله إلا من الصحيح .

- باب ما تقلب فيه تاء افتعل عن أصلها ، ولا يتكلم بها على الأصل البتة .... .

ومن تأمل ترتيب هذه الأبواب يتضح أن المازني تحدث عن المجرد والمزيد ، ثم عن أحرف الزيادة ومواضع الزيادة ، ومعاني صيغ الزيادة ، ثم تحدث عن الصحيح والمعتل ، وقسم الحديث عن المعتل وفقا لموقع حرفة العلة ، فالمثال أولا ثم الأجوف ثم الناقص .

ثم تحدث عن قلب الواو ياءً والياء واواً ، وبعد الحديث عن المضعف الواوي أو اليائي تناول مسألة القياس من المعتل ، وختم الكتاب بالحديث عن إبدال تاء الافتعال .

شرح كتاب « التصريف »

نظرا للغموض الذي يعتري كتاب « التصريف » لأبي عثمان المازني ، قام أبو الفتح ابن جني بشرحه شرحا وافيا في كتابه « المنصف » في شرح كتاب « التصريف » ، وقد أفاد ابن جني في شرحه هذا كثيراً من علم أستاذه أبي علي الفارسي ، ووازن بين ما ورد في تصريف المازني وما كتبه سيبويه ، وكان يميل في الغالب إلى ترجيح رأي صاحب الكتاب (سيبويه) ، كما أنه استدرك على الكتابين مسائل عديدة من بنات أفكاره ، كما قام بشرح المفردات الغريبة في كتاب أبي عثمان .

وقد طبع كتاب « التصريف » وشرحه « كتاب المنصف » معا في ثلاث مجلدات .

وسوف نورد نموذجا من شرح ابن جني عقب إيراد النص الذي اخترناه من كتاب « التصريف » ، ثم نعقب عليهما معا .

أما التعريف بابن جني فقد أوردناه آنفا عند حديثنا عن كتابه « سر صناعة الإعراب » .

علم التصريف (الصرف)

قال حاجي خليفة : « أول من دون علم التصريف أبو عثمان المازني ، وكان قبل ذلك مندرجا في علم النحو »[١] ، وهذا الكتاب في علم التصريف ككتاب سيبويه في علم النحو ، في أن كلا منهما أصل في بابه ، هذا في النحو ، وذاك في التصريف[٢] ، فما التصريف ؟ .

ذكر محققا كتاب « المنصف » الذي شرح فيه ابن جني « تصريف

---

(١) كشف الظنون ١ / ٤١٢ .

(٢) المنصف ٣ / ٢٨٨ .

أبي عثمان » ما ينيف على عشرة تعريفات [١] ، ولا يتسع المقام هنا لمناقشة كل هذه التعريفات ، وسنكتفي بمفهوم كل من ابن جني وابن عصفور عن علم التصريف .

يقول ابن جني : التصريف هو أن تجيء إلى الكلمة الواحدة فتصرفها على وجوه شتى ، مثال ذلك أن تأتي إلى « ضَرَبَ » فتبني منه مثل « جعفر » ، فتقول ضَرْبَبَ ، ومثل « قِمَطْر » ، فتقول : « ضِرَبْب » ، ومثل « دِرْهَم » ، فتقول : « ضِرْبَبٌ » ، أفلا ترى إلى تصريفك الكلمة على وجوه كثيرة [٢] ، ثم وازن بين النحو والتصريف فذكر أن التصريف إنما هو لمعرفة أنفس الكَلِم ، والنحو إنما هو لمعرفة أحواله المتنقلة [٣] .

ويبدو أن مقصد ابن جني هنا أن تبنى كلمة بناء لم يرد عن العرب على وزن ما بنته ، ثم تعمل في البناء الجديد ما يقتضيه قياس كلامهم من الحركات والسكنات والزيادة والحذف والقلب والإبدال والإدغام [٤] ، أي بناء صيغ افتراضية غير واردة على غرار صيغ وردت بالفعل ، وهذا أقرب ما يكون إلى الرياضة والتدرب القائمين على أسس صوتية لا دلالية ، فالإبدال والإدغام والحذف والزيادة كلها لا تؤثر في المعنى ، ولكنها تؤدي إلى الانسجام الصوتي في بنية الكلمة .

وفي كتابه « التصريف الملوكي » قال : معنى قولنا : التصريف هو أن تأتي إلى الحروف الأصول فتتصرف فيها بزيادة حرف أو تحريف بضرب من ضروب التغير ، فذلك هو التصريف لها ، والتصرف فيها[١] .

---

(١) السابق جـ ٣ ص ٢٧٣ - ٢٨٣ .
(٢) المنصف ١/ ٤ .
(٣) السابق ، الصفحة نفسها .
(٤) بتصرف يسير عن محققي « المنصف » ٣/ ٢٧٩ .
(٥) شرح الملوكي في التصريف ص ١٨ .

ولم يشر ابن جني هنا إلى المعاني الصرفية الناجمة عن هذا التصريف .

رأي ابن عصفور

ذكر ابن عصفور أن التصريف ينقسم إلى قسمين ، عندما قال : والتصريف ينقسم إلى قسمين ، أحدهما : جَعْل الكلمة على صيغ مختلفة لضروب من المعاني ، نحو : ضَرَّبَ ، وضَرُبَ ، وتَضرَّبَ ، وتضاربَ ، واضطَربَ ، فالكلمة هي مركبةٌ من ضاد وراء وباء ، نحو : ضَرْب ، قد بُنيت منها الأبنية المختلفة ، لمعان مختلفة ، ومن هذا النحو اختلافُ صيغة الاسم ، للمعاني التي تعتوره ، من التصغير ، والتكسير ، نحو « زُيَيْد » ، و« زُيُود » ، وهذا النحو من التصريف جَرَتْ عادةُ النحويين أن يذكروه مع ما ليس بتصريف ، فلذلك لم نُضمِّنْهُ هذا الكتاب ، إلاَّ أنّ أكثره مبنيٌ على معرفة الزائد من الأصلي ، فينبغي أن تبيّن حروف الزيادة ، والأشياءُ التي يُتوصَّل بها إلى معرفة زيادتها من أصالتها .

والآخر من قسمي التصريف : تغيير الكلمة عن أصلها ، من غير أن يكون ذلك التغيير دالا على معنى طارئ على الكلمة ، نحو تغييرهم « قولَ » إلى « قالَ » ؛ ألا ترى أنهم لم يفعلوا ذلك ، ليجعلوه دليلاً على معنى خلاف المعنى الذي كان يعطيه « قَوَلَ » الذي هو الأصل لو استعمل ، وهذا التغيير منحصر في : النقص كـ « عِدَة » ونحوه ، والقلب كـ « قال » و« باع » ونحوهما ، والإبدال كـ « اتَّعَدَ » و« اتَّزَنَ » ونحوهما ، والنقل كنقل عين « شاك » و« لاث » إلى محلّ اللام ، وكنقل حركة العين إلى الفاء في نحو « قُلْتُ » و« بِعْتُ » .

النص

قال أبو عثمان : وكان أبو الحسن الأخفش يُجيز أنْ تَبْني على ما بنت العرب ، وعلى أي مثال سألته ، إذا قلت له : ابْنِ لي من كذا مثل كذا ، وإن لم يكن من أمثلة العرب ، ويقول : إنما سألتني أن أمثّل لك ، فمسألتك ليست بخطأ ، وتمثيلي عليها صواب .

وكان الخليل وسيبويه يأبيان ذلك ويقولان : ما قيس على كلام العرب فهو من كلامهم ، وما لم يكن في كلام العرب فليس معنىً في كلامهم ، فكيف تجعل مثالا من كلام قوم ليس له في أمثلتهم معنى ؟ .

وهذا هو القياس ، ألا ترى أنّك إذا سمعت « قام زَيْد » أجزت أنت « ظرف خالد » ، و« حَمُق بِشْر » ، وكان ما قسته عربياً كالذي قسته عليه ، لأنك لم تسمع من العرب أنت ولا غيرك اسم كل فاعل ومفعول ، وإنما سمعت بعضا فجعلته أصلا ، وقِسْتَ عليه ما لم تسمع ، فهذا أثْبَتُ وأقْيَسُ ، إن شاء الله .

---

(١) شرح الملوكي في التصريف ص ١٨ .

النص السادس

من كتاب «المنصف» لأبي الفتح عثمان بن جني

قال أبو الفتح ـ شارحا النص السابق ـ : القول في هذا الخلاف ما ذهب إليه سيبويه ، قال أبو علي : ويلزم أبا الحسن أن يبني مثل « فِعُل » من « ضَرَبَ : ضِرُبٌ » ، قال : وهذا أفحشُ من بنائه ، مثل كابُل ؛ لأنه أجاز بناء الأعجميات ، فيلزمه هذا أيضا .

قال : والقياس ألا يجوز إلا أن تبني على أمثلة العرب ، لأنّ في بنائكَ إياه إدخالا في كلام العرب ، والدليل على ذلك أنك تقولُ : « طابَ الخُشْكُنانُ » فترفعه وإنْ كان أعجميا ، لأن كل فاعل عربي مرفوع ، فإنما تقيسُ على ما جاء وصح .

هذا لفظ ما وجدت في تعليقي عن أبي عليّ بالشام .

فقوله : وهو أفحش من بنائه مثل « كابُلٍ » يريد : أن « ضِرُبٌ » فيه خروج من كسر إلى ضم لازم ، وهذا غيرُ موجود في كلام العرب لاستثقال الضمة بعد الكسرة ، وليس في كابُل شيء يُستثقل مثل ما في « ضِرُبٌ » ، وإنما فيه أنّه لم يجيء في كلامهم مثل فاعُلٍ بضم العين ، كما أنه قد تُتَخيل أبنية كثيرة متمكنة ، ولكنها لم تأت في كلامهم .

ألا ترى أنه ليس في كلامهم مثل « جَعْفِر » بكسر الفاء ، ولا مثلُ « جَعْفُرٍ » بضمها ، ولم يُمْتَنعْ منه لأنه مستثقل ، بل رُفِضَ رفضا ، وليس لأحد أن يقول : هلاّ جاء في الأمثلة ما لم يجيء ؟ لأن هذا كان يكون بابا غير مُدرك ، وإنما سبيله أن يُذكر ما جاء ويُضْرَبَ عمّا لم يجيء ، فلا يذكر إلا أنْ يكون امتناعهم منه لعلة ، لأنّك إنما تُفَسّر أحكام لغتهم ، لا ما لم يجيء عنهم ، ولأنك لو ذهبتَ تذكر أحكامَ ما لم يجيء لكنتَ قد

شرعت في تفسير ما لم ينطق به عربي .

وكان ذلك يكون تخليطا وهوسا ، لأنّ فيما خرج إلى الوجود شُغلا عمّا هو باق في العدم ، إلا ما علّته في الامتناع من النّطق به قائمة ، فإنّ مثل ذلك يُسأل عنه .

[يجوز أن يبنى من « ضرب » على مثال « جعفر » ويجعل اسما ، وصفة ، وفعلا]

وهذا الخلاف الذي بين سيبويه والأخفش يدلُّ على صحة ما ذهب إليه أبو علي من أنّه يجوز أن تَبْني من ضرب مثل « جعْفَرٍ » فتجعله اسما ، وفعْلا ، ووصفا ، وغير ذلك ، فتقول : « ضَرْبَبَ زيدٌ عمراً ، ومررت برجلٍ ضَرْبَبٍ ، وجاءني ضَرْبَبٌ ، ورأيت ضَرْبَبا » .

ألا ترى أن أبا عثمان قال : ما قيسَ على كلام العرب فهو من كلامهم ، فيجب أن يكون « ضَرْبَبٌ » هذا من كلامهم ، لأنّك وإن لم تسمعْه بعينه ، فقد سمعت ما هو نظيره ، فجرَى رَفْع الفاعل الذي لا ينكسرُ ؛ لأنك إذا سمعت « قام زيدٌ » أجزت أنت « قَعَدَ بِشْرٌ » ، وإن لم تسمعهم يقولون « قَعَد بشرٌ » ، ولكنك سمعتهم يقولون ما هو نظيره وفي معناه ، فكذلك إذا اطّرد عندهم « مَهْدَدٌ ، وقَرْدَدٌ » أجزت أنت أيضا « دَخْلَلٌ ، وخَرْجَجٌ » ، فهذا هنا ـ كذاك ثَمّةَ .

[متى يجوز البناء على مثال ما لم يأت عن العرب]

ولو كان الغرض في البناء تمثيل الكلمة من المبنيّ منه لـزالَ الخلافُ ، لأنهم كلّهم مجمعون على أنّه لو قيل لهم : ما وزن « غَدَوْدَن » من الفعلِ ؟ لقالوا « فَعَوْعَلٌ » .

ولو قيل لهم : أتجيزون إلحاقَ بنات الثلاثة ببنات الخمسة على مثال « فَعَوْعَل » حتى يقولوا « ضَرَوْرَبٌ » لما قاسوه ، فلا يقولون : « هذا

رجلٌ ضَرَوْرَبٌ » ، كما يجيزون « رجلٌ ضَرَبَّبي » .

ولو قيل لهم : ما وزن « غَدَوْدَن » من « ضَرَبَ » ؟ لقالوا : « ضَرَوْرَبٌ » ، يريدون به المثال لا غير ، ولا يريدون به أن يجعلوه اسما ولا صفة ، كما يقولون : « هذا رجلٌ ضَرَبَّبٌ ، وهذا رجلٌ ضَرَبَّبي » .

ألا ترى أنّ أبا الحسن قد قال في كتابه : فإن أبى خَصْمُك فقُلْ له ، فلو قيل : كيف كان يقال ؟ فإنه لا يجدُ بُدّاً من الرُّجوع إليك .

فهذا يدلُّ على أنّه يُريد : إن لم يجبك إلى أن تَبْنيَ على ما لم يأت ، فقل له : فكيف كان يكون حكمه لو جاء ؟ فإنّه لا بدّ له من الرُّجوع إليك ، أيْ فلا بد من أن يمثل لك جميع ما تسأله عنه على شريطة أنّه لو جاء لكان على هذه الصيغة .

فهذا كلُّه يُقوّي أن تقول : « ضَرَبَّبَ زيدٌ عمراً » ، وألاّ تُجيزَ : « ضَيَرَبَ زيدٌ عمراً » ، ولا « ضَوَرَبَ بكرٌ خالداً » .

تعقيب

ذهب أبو عثمان في النص السابق مذهب سيبويه في مسألة المقيس عليه من كلام العرب ، وهو أنه لا يقاس إلا على ما ورد عنهم ، ورفض القياس على أمثلة افتراضية لا وجود لها إلا في الذهن ، ودلل على ذلك بأن القياس يكون على ما سمع عنهم فقط ، وحينئذ يكون الوارد عنهم أصلا ، ويكون غير المسموع فرعاً عليه ، وقد ذهب إلى رفض رأي أبي الحسن الأخفش الذي كان يجيز القياس على ما سمع ، وعلى ما لم يسمع .

وقد أيد ابن جني في شرحه لهذا الموضع من كتاب التصريف الانتصار لرأي سيبويه الذي اعتمد عليه أبو عثمان ، فقال : والقياس ألا يجوز إلا أن تبني على أمثلة واردة عن العرب ، لأنه الذي قسته عليه يدخله في كلام العرب ، فكيف نقيس أمثلة لا نظير لها في كلامهم ، ولأنك لو ذكرت أحكام « ما لم يجيء عنهم لكنت شرعت في تفسير ما لم ينطق به عربي » .

ماهية القياس وأهميته

للقياس أهمية كبرى في صياغة المعايير أو القواعد النحوية والصرفية ، فما القياس ؟ وما أركانه ؟ .

القياس

يقول السيوطي في الاقتراح نقلا عن ابن الأنباري :

القياس : هو حمل غير المنقول على المنقول إذا كان في معناه ، قال وهو معظم أدلة النحو (والتصريف) ، والمعول في غالب مسائله عليه[١] .

(١) الاقتراح ص ٩٤ .

أما أركان القياس فهي أربعة :

١ - الأصل وهو الذي يقاس عليه وشرطه عدم الشذوذ ، أي الخروج على القاعدة في الاستعمال .

٢ - الفرع وهو المقيس ، وذلك كرفع نائب الفاعل قياسا على الفاعل .

٣ - الحكم ، كالرفع في نائب الفاعل .

٤ - العلة ، وذلك كإسناد نائب الفاعل إلى الفعل ، وعلى ذلك فالعلة الجامعة بين الفاعل ونائب الفاعل هي إسناد الفعل لكل منهما [١] .

متى يوصف المقيس بأنه من كلام العرب

قال السيوطي مستشهدا بالنص الذي أوردناه هنا :

قال المازني : ما قيس على كلام العرب فهو من كلام العرب ، قال : ألم تر أنك لم تسمع أنت ولا غيرك اسم كل فاعل ولا مفعوله ، وإنما سمعت البعض فقست عليه غيره ، فإذا سمعت « قامَ زيدٌ » أجزت ظَرُفَ بِشْرٌ ، وكَرُمَ خالد [١] .

فشرط صحة المقيس أن يكون المقيس عليه مسموعا من العرب .

---

(١) انظر : الاقتراح ص ٩٧ - ١٠٠ .

(٢) الاقتراح ص ١٠٨ وما بعدها .

النص السابع

من كتاب « الخصائص » لأبي الفتح عثمان بن جني [١]

كتاب الخصائص

يعد كتاب الخصائص من أنفس ما تركه السلف من حيث القيمة العلمية في مجالين مهمين ، هما : أصول اللغة ، وأصول النحو .

والنص الذي اخترناه هنا ـ وهو باب القول على الإعراب ـ يجيب عن أسئلة عديدة لا يزال الجدل دائرا حولها حتى يومنا هذا .

وكتاب الخصائص من أنضج المؤلفات اللغوية لأبي الفتح بن جني إذ ألفه بعد وفاة أستاذه أبي علي الفارسي ، وبعد تصنيفه للعديد من كتبه السابقة ، وقد تناول في هذا الكتاب مباحث لغوية عديدة لم يسبق إليها ، وكانت له فيه نظرات ثاقبة في كثير من المسائل التي عرض لها ، ومن المباحث اللغوية التي تضمنتها كتاب الخصائص نجد على سبيل المثال :

- باب القول على اللغة وما هي ؟ .
- باب القول على أصل اللغة أإلهام هي أم اصطلاح ؟ .
- باب القول على الاضطراد والشذوذ .
- باب في مقاييس العربية .
- باب في الرد على من ادعى على العرب عنايتها بالألفاظ وإغفالها المعاني .
- باب في تدريج اللغة .
- باب في أن ما قيس على كلام العرب فهو من كلام العرب .

---

(١) سبق التعريف به عند الحديث عن سر صناعة الإعراب .

- باب في تركب اللغات .
- باب اختلاف اللغات وكلها حجة .
- باب في اتفاق اللفظين واختلاف المعنيين .
- باب في الاشتقاق الأكبر .
- باب في تعاقب الألفاظ لتعاقب المعاني .
- باب في شجاعة العربية .
- باب في قوة اللفظ لقوة المعنى .
- باب في الدلالة اللفظية والصناعية والمعنوية .
- باب في إمساس الألفاظ أشباه المعاني .

ومن مباحث أصول النحو نجد على سبيل المثال :

- حد النحو .
- القول على الإعراب - وهو الذي اخترناه هنا .
- الدلالات النحوية .
- تداخل اللغات .
- العربي الفصيح ينتقل لسانه .
- باب غلبة الأصول على الفروع .
- ما قيس على كلام العرب فهو من كلام العرب .
- علل النحو .

وبتأمل ما ورد في كتاب الاقتراح في أصول النحو ، نجد الإمام السيوطي قد تأثر بما جاء في الخصائص ، ونقله عنه حرفيا في كثير من الأحيان .

بين يدي النص

يكشف أبو الفتح عثمان بن جني عن مفهوم الإعراب عند المتقدمين من علماء العربية كما يسبق زمنه ـ بما ينيف على ألف عام ـ عندما كشف عن حقيقتين في غاية الأهمية ، وهما :

١ ـ القيمة الدلالية لعلامات الإعراب .

٢ ـ البدائل النحوية للإعراب عند تعذره .

وسنلقي فيما يلي نظرة سريعة على مفهوم الإعراب وأصالته في التفصحى ، وعلى اختلاف القدامى والمعاصرين حول هذه القيمة الدلالية ثم نختم ببيان البدائل النحوية لعلامات الإعراب كما رآها أبو الفتح .

مفهوم الإعراب

الإعراب لغة : الإعراب في اللغة مصدر أعرب ، وهو مأخوذ من مادة عرب التي تدل ـ فيما يقول ابن فارس ـ على ثلاثة معان :

الأول : الإبانة والإفصاح كما في قوله ﷺ : « الثيب تعرب عن نفسها » .

الثاني : النشاط وطيب النفس ، كما في قوله عز وجل : ﴿ عربا أترابا ﴾ .

الثالث : فساد في جسم أو عضو [١] ، كما في قولهم : عَرِبَتْ معدته ، أي فسدت .

ويرى ابن فارس أن إعراب الكلام (أي الإعراب بمعناه الاصطلاحي) يرجع إلى المعنى الأول « لأن بالإعراب يفرق بين المعاني

---

(١) مقاييس اللغة لأحمد بن فارس ٤/ ٢٩٩ .

في الفاعل والمفعول والنفي والتعجب والاستفهام ... فأما الأمة التي تسمى " العرب " فليس ببعيد أن يكون سميت عربا من هذا القياس ، لأن لسانها أعرب (أفصح) الألسنة ، وبيانها أجود الكلام » [١] .

وأجاز أبو الفتح بن جني أن يكون إعراب الكلام راجعا إلى المعنى الثالث ، عندما ذكر أنه « لما كانت معاني المُسَمَّيْن مختلفة ، كان الإعراب الدال عليها مختلفا أيضا ، وكأنه من قولهم " عَرِبَتْ معدته " أي فسدت ، كأنها استحالت من حال إلى حال ، كاستحالة الإعراب من صورة إلى صورة » [٢] ، وقد أجاز أبو الحسن الأشموني أن تكون صيغة « أفعل » هنا للسلب والإزالة [٣] ، ومن ثم يكون المعنى اللغوي لها : أزال عَرَبَ الشيء وفساده ، كما في قولهم : أعجمت الكتاب ، أي : أزلت عجمته ، وكأن إعراب الكلام يزيل الفساد الناجم عن الخلط بين المعاني النحوية في حالة عدم وجود الإعراب ، فالكلام بدون الإعراب يكون مشوشا وفاسدا ، والإعراب يزيل ذلك .

إن الإعراب بمعناه اللغوي - لا الاصطلاحي - الذي سنذكره بعد - هو المقصود في كلام الخليل بن أحمد ، عندما تحدث عن ألقاب الإعراب ، إذ لم يجعله قاصرا على الحركات الدالة على المعاني النحوية (حركات أواخر الكلم المعربة) ، وإنما عن الحركات عموما ، سواء في أوائل الكلمات أو أواسطها أو أواخرها ، يقول الخوارزمي في الفصل الذي عقده لـ « وجوه الإعراب ، وما يتبعها على مذهب الخليل بن أحمد » : « الرفع ما وقع في أعجاز الكلم منوناً ، نحو قولك " زيدٌ " ،

---

(١) السابق ٤/ ٣٠٠ .

(٢) الخصائص لابن جني ١/ ٣٧ .

(٣) انظر : شرح الأشموني ١/ ٣٩ .

والضم ما وقع في أعجاز الكلم غير منون ، نحو قولك " يَفْعَلُ " ، والتوجيه ما وقع (من الضم) في صدور الكلم ، نحو ضم عين " عُمر " وقاف " قُثم " ، والحشو ما وقع (من الضم) في الأوساط ، نحو ضم جيم " رجُل " ... إلخ "[١] ، وكأن الإعراب عنده يشمل الإبانة لجميع المصوتات (الحركات) أيا كان موقعها في الكلمة ، وأيا كان المعنى الذي تدل عليه صرفيا كان أو نحويا .

الإعراب اصطلاحا

للإعراب في الاصطلاح تعريفات عديدة ، نكتفي منها بما يلي :

تعريف ابن جني

الإعراب هو الإبانة عن المعاني بالألفاظ [٢] .

والمراد بالمعاني هنا المعاني النحوية ، سواء أكانت معاني إفرادية مثل الفاعلية والمفعولية ، أو تركيبية مثل كون الكلام خبرا ، أو إنشاء ، تعجبا أو استفهاما إلى آخره ، أما المراد بالألفاظ فهو ألفاظ العلامات الإعرابية ، من نحو الضمة والفتحة والكسرة وألف المد وواوه وياؤه ... إلخ ، إما بوجود هذه العلامات إيجابا كما في الإعراب بالحركات أو الحروف ، أو سلبا كما في السكون الذي هو عدم الحركة كما في المضارع المجزوم الصحيح الآخر ، وكما في حذف النون في الأفعال الخمسة ، وينبغي

---

(١) ذكر الخوارزمي ثمانية عشر مصطلحا أخرى تشمل نواحي صرفية وصوتية ، كالإمالة ، والتفخيم ، وحركة التخلص من التقاء الساكنين ، وهذا كله ليس من الإعراب الاصطلاحي في شيء .

انظر هذه المصطلحات في : مفاتيح العلوم للخوارزمي ص ٣٠ .

(٢) الخصائص ١ / ٣٧ .

الإشارة إلى أن جزم المضارع يتحقق بوسائل متشابهة ، يجمعها تقصير الصيغة ، إما بحذف الحركة في المضارع الصحيح الآخر ، أو تقصيرها في المضارع المعتل (وهو ما يسميه النحاة العرب : حذف حرف العلة) ، أو بحذف النون في المضارع المسند إلى واو الجماعة أو ألف الاثنين أو ياء المخاطبة .

تعريف ابن يعيش

الإعراب هو الإبانة عن المعاني باختلاف أواخر الكلم لتعاقب العوامل في أولها [١] .

وقوله لاختلاف أواخر الكلم يشمل حالتي إثبات الحركات وحذفها ، كما أن إشارته إلى تعاقب العوامل تفيد اختلاف الإعراب باختلاف موقع الكلمة أو وظيفتها في الجملة .

تعريف ابن مالك

زاد ابن مالك الأمر تفصيلا عندما عرف الإعراب بأنه :

ما جيء به لبيان مقتضى العامل من حركة أو حرف أو سكون أو حذف [٢] .

---

(١) شرح المفصل ١/ ٧٢ ، وقد علل ابن يعيش لهذا الاختلاف بقوله : الا ترى أنك لو قلت : ضرب زيد عمر ـ بالسكون من غير إعراب ـ ، لم يعلم الفاعل من المفعول ، ولو اقتصر في البيان على حفظ المرتبة فيعلم الفاعل بتقدمه ، والمفعول بتأخره ، لضاق المذهب ولم يوجد في الكلام من الاتساع بالتقديم والتأخير ما يوجد بوجود الإعراب .

(٢) شرح تسهيل الفوائد ١/ ١٩ ، وقد جاءت عبارة ابن مالك في التسهيل متنا لهذا الشرح .

وقد شرح ابن عقيل مراد ابن مالك من خلال أمثلة توضيحية ، فقال : إن قوله : من حركة أو حرف إلخ بيان لما ، والمراد بالحركة الفتحة والكسرة والضمة ، والمراد بالحرف هو الياء والألف والواو والنون ، في مثل : جاء أبوك والزيدان ، ورأيت الزيدين يضربون ، أما السكون في نحو : لم يضرب ، والحذف : لم يضربا ، ومقتضى العامل هنا قريب مما أطلق عليه ابن جني وابن يعيش « المعنى » ، والمراد « المعنى النحو » .

أصالة الإعراب

لقد أثبتت الدراسات السامية أن ظاهرة الإعراب ظاهرة قديمة جدا وأنها كانت من سمات اللغة السامية المشتركة ، بيد أن اللغات السامية المختلفة قد تباينت في درجة الاحتفاظ بالإعراب ، وأقرب أنواع الإعراب إلى الإعراب السامي القديم هو الإعراب في اللغة الأكادية ، حيث احتفظت هذه اللغة بحالات إعرابية ثلاث ، هي الرفع والنصب والجر ، ولم تعرب المضاف ولا الفعل المضارع ، وقد احتفظت اللغة الآرامية القديمة (آرامية النقوش) بهذا الإعراب أيضا ، ولكن المراحل التالية من الآرامية (الآرامية اليهودية والسوريانية والآرامية الحديثة) قد تخلت عن الإعراب تماما ، وفي مقابل ذلك فإن كلا من العبرية والحبشية قد احتفظت بحالة إعرابية واحدة ، هي حالة النصب (١) .

أما العربية الفصحى فإنها إلى جانب احتفاظها بالإعراب السامي القديم أضافت إعراب الفعل المضارع وإعراب المضاف ، ومن ثم يكون الإعراب بصورته الحالية من خصائص اللغة العربية الفصحى ، ولا

---

(١) انظر : فصول في فقه العربية للدكتور رمضان عبد التواب ص ٣٨٣ .

تشاركها الأكادية [١] إلا في جزء منه ، هو إعراب الاسم (عدا الأسماء المضافة) ، وتدل النقوش الأوجريتية التي اكتشفت مؤخرا أنها كانت مثل الأكادية ، تحتفظ بحالات الإعراب الثلاث (الرفع والنصب والجر)[٢] .

القيمة الدلالية للإعراب

لقد كثر الجدل بين الباحثين حول القيمة الدلالية لعلامات الإعراب ، وأثرها في الكشف عن المعنى النحوي ، فمنهم من ذهب إلى أنها مجرد وسيلة للإسراع في الكلام حال الوصل ، ومنهم من ذهب إلى أنها تفرق ـ في كثير من الحالات ـ بين المعاني المتكافئة في اللفظ ، أي أن لها قيمة دلالية في الكشف عن المعنى النحوي .

وقبل أن نعرض لرأي القدامى والمحدثين حول هذه القضية ، يجدر بنا أولا أن نوضح المراد من المعنى النحوي ، الذي تكشف عنه علامات الإعراب أو ما يحل محلها .

المعنى النحوي

يستفاد من النصوص التي أوردها كل من ابن قتيبة ، وابن فارس ، أن معاني النحو تطلق فيراد بها أحد أمرين :

١ ـ المعاني النحوية للكلمات ، أي تلك الوظائف التي تنهض بها الألفاظ في الجملة أو التركيب ، وذلك ككون هذه الكلمة فاعلاً أو مفعولاً ، حالاً أو تمييزاً ، نعتاً أو توكيداً ... إلخ .

---

(١) انظر أمثلة ذلك الإعراب في الأكادية في النص الذي اقتبسناه من قوانين القصاص عند حمورابي ص ٥٢ .

(٢) انظر في ذلك : مقال الدكتور محمود حجازي عن اللغة الأوجريتية في مجلة علوم اللغة ، العدد ٩ ص ١٠ وما بعدها .

٢ ـ معاني الجمل أو الأساليب ، والتي تسمى أيضا معاني الكلام ككونه خبرا أو إنشاء (مثل التعجب أو الاستفهام ... إلخ) .

يقول ابن قتيبة مؤكدا هذه الوجهة : « ولها (للعرب) الإعراب الذي جعله الله وشيا لكلامها ، وحلية لنظامها ، وفارقا في بعض الأحوال بين الكلامين المتكافئين ، والمعنيين المختلفين ، فالفاعل والمفعول لا يفرق بينهما إذا تساوت حالاهما في إمكان الفعل أن يكون لكل واحد منهما إلا بالإعراب ، ولو أن قائلا قال : هذا قاتلٌ أخي ـ بالتنوين ـ ، وقال آخر : هذا قاتلُ أخي ـ بالإضافة ـ لدل التنوين على أنه لم يقتله ، ودل حذف التنوين على أنه قتله ... وقال رسول الله ﷺ : " لا يُقتَلُ قرشي صبرا بعد اليوم " ، فمن رواه جزما أوجب ظاهر الكلام للقرشي ألا يقتل إن ارتد ، ولا يقتص منه إن قتل ، ومن رواه رفعا انصرف التأويل إلى الخبر عن قريش أنه لا يرتد منهم أحد عن الإسلام ، فيستحق القتل ، أفما ترى الإعراب كيف فرق بين هذين المعنيين » (١) .

إن المعاني المشار إليها في الحديث الشريف هي من قبيل معاني الجمل ، لأن النهي من قبيل الإنشاء ، والنفي من قبيل الخبر ، وقد أكد ابن فارس الذي تحدث عن معان مشابهة ، كالتعجب والاستفهام ، ما ذهب إليه ابن قتيبة من اعتبار هذا الصنف من المعاني « معان نحوية » ، يقول رحمه الله : « وبه (وبالإعراب) يعرف الخبر الذي هو أصل الكلام ، ولولاه ما ميز فاعل من مفعول ، ولا مضاف من منعوت ، ولا تعجب من استفهام ، ولا نعت من تأكيد » (٢) .

---

(١) تأويل مشكل القرآن ص ١٥ .
(٢) الصاحبي ص ٧٦ .

لقد وسع عبد القاهر الجرجاني بعد ذلك دائرة معاني النحو ، فجعلها تشمل :

أ ـ معاني الأبواب النحوية التي تنهض بها المفردات أو ما في حكمها من الجمل التي لها محل من الإعراب ، وذلك مثل الخبر والحال والفاعل .

ب ـ معاني الأدوات أو الحروف مثل : « ما ـ لا ـ إنْ ـ إذا » ، ويلحق بذلك ويتصل به معاني حروف الجر .

ج ـ معاني الجمل والأساليب ، مثل معاني الشرط والاستفهام والنهي (١) ، وغير ذلك مما يطلق عليه معاني الكلام (٢) ، وقد أطلق الدكتور تمام حسان على هذا الصنف الأخير مصطلح « المعاني النحوية العامة » ، وعلى الصنف الأول « المعاني النحوية الخاصة » أو « معاني الأبواب المفردة » ، ومثل لها بالفاعلية والمفعولية والحالية (٣) .

إننا نستطيع في ضوء ما ذكره اللغويون والبلاغيون العرب ، أن نقسم الوحدات النحوية وفقا للمعاني التي تدل عليها إلى :

---

(١) انظر في النصوص الدالة على ذلك : دلائل الإعجاز ١٨١ ، ٤١٨ وما بعدها .

(٢) تناول ابن فارس معاني الكلام وجعلها عشرة ، هي : الخبر ـ الاستخبار (الاستفهام) ـ الأمر ـ النهي ـ الدعاء ـ الطلب ـ العرض ـ التخضيض ـ التمني ـ التعجب .

انظر : الصاحبي ص ٢٩٨ .

(٣) انظر للدكتور تمام : العربية معناها ومبناها ص ٣٦ ، وقارن أيضا بص ١٨٧ من الكتاب المذكور .

١- الوحدات النحوية الإفرادية

وهي تلك الوحدات الصغرى التي تدخل ضمن مكونات جملة ما بحيث تدل على معنى مستقل من معاني النحو ، وهي تنقسم بدورها إلى قسمين :

أ - ما دل على معنى نحوي ومعجمي معا ، ويمثله ما يسمى في الاصطلاح اللغوي الألفاظ الممتلئة ، مثل رجل ، وامرأة ، وجبل ، وفرس ، وغير ذلك من الألفاظ التي إذا سمعها ابن اللغة يحدث في ذهنه صورة لما تشير إليه في العالم الخارجي ، فإذا وقعت في جملة ما فإنها تعبر بحسب إعرابها على معنى من معاني النحو ، بالإضافة إلى دلالتها الوضعية .

ب - ما دل على معنى نحوي فقط ، وهو ما يطلق عليه « الكلمات الفارغة » ، أي تلك التي لا تحدث في الذهن صورة مقابلة لها في العالم الخارجي ، ويمكن أن نطلق عليها « الألفاظ النحوية » ، نظرا لاقتصار إفادتها على الجانب النحوي ، ويمثل هذا الصنف في اللغة العربية ما يعرف بحروف المعاني ، مثل أدوات العطف والشرط والاستفهام وحروف الجر ... إلخ .

٢- الوحدات النحوية التركيبية

وهي كل ما دل على معنى يوصف به التركيب أو الجملة بأسرها ، وذلك مثل الاستفهام أو الأمر أو الإخبار [١] إلخ .

---

(١) انظر في تفصيل ذلك : كتابنا « دلالة السياق ص ٢٢٨ - ٢٣٥ .

علامات الإعراب بين التماس الخفة وأمن اللبس

ذهب جمهور النحاة إلى أن علامات الإعراب تنبيء عن المعاني النحوية كالفاعلية والمفعولية وأن وظيفتها الأساسية هي رفع اللبس والتمييز بين المعاني النحوية المحتملة في التركيب الواحد ، يقول الزجاجي موضحا موقف الجمهور من هذه القضية :

فإن قال قائل : قد ذكرت أن الإعراب داخل عقب الكلام فما الذي دعا إليه واحتيج إليه من أجله ؟ .

فالجواب أن يقال : إن الأسماء لما كانت تعتورها المعاني وتكون فاعلة ومفعولة ومضافة ومضافا إليها ، ولم يكن في صورها وأبنيتها أدلة على هذه المعاني بل كانت مشتركة ، جعلت حركات الإعراب فيها تنبيء عن هذه المعاني فقالوا : ضرب زيد عمراً فدلوا بتغيير أول الفعل ورفع زيد على أن الفعل لما لم يسم فاعله وأن المفعول قد ناب منابه ... وكذلك سائر المعاني جعلوا هذه الحركات دلائل عليها ليتسعوا في كلامهم ويقدموا الفاعل إذا أرادوا ذلك أو المفعول عند الحاجة الى تقديمه وتكون الحركات دالة على المعاني ، هذا قول جميع النحويين إلا أبا علي قطربا فإنه قد عاب عليهم هذا الإعتلال .. »[١] .

ومن تأمل هذا النص يتضح أن علامات الإعراب إنما دخلت الكلام للتمييز بين الوظائف النحوية في الأسماء التي ليس في صورها وأبنيتها أدلة على هذه المعاني ، وهذه نقطة في غاية الأهمية حيث يشير ذلك بوضوح إلى أن من الأسماء ما تتضح وظيفته من خلال صورها

---

(١) الأشباه والنظائر ١/ ٧٨ .

(الصرفية) وأبنيتها الدلالية وهذا ما أجهد كثيرا من المحدثين إثباته [١] ، ويؤكد هذا الفهم لموقف النحاة ما ذكروه هنا في « ضُرِبَ زيدٌ » حيث ارتبطت الدلالة النحوية بأمرين معا : هما تغيير أول الفعل ورفع « زيدٌ » مما يعني أن الصيغة والإعراب كلاهما قد ساهم في الكشف عن المعنى النحوي ، وهذا الفهم لكلام النحاة يمكن أن يقودنا إلى حقيقتين هامتين أكدتهما الدراسات اللغوية الحديثة هما :

- أن الإعراب قد يكون الملمح النحوي المميز أو الأساسي إذا لم يكن في صور الكلمات وأبنيتها ما يدل على هذه المعاني .

- أن الإعراب قد يشترك مع غيره في الدلالة على المعاني النحوية كما في « ضُرِبَ زيدٌ » .

ومن هنا فإن القول بأن من رأى القدماء أن الإعراب وحده هو الذي يميز بين المعاني النحوية هو قول تنقصه الدقة إلى حد كبير وها هو ابن قتيبة الذي نسب اليه عموم القول بذلك [٢] يصرح بأن الإعراب يكون « فارقا في بعض الأحوال بين الكلامين المتكافئين والمعنيين المختلفين كالفاعل والمفعول لا يفرق بينهما ، إذا تساوت حالاهما في إسكان الفعل أن يكون لكل واحد منهما إلا بالإعراب » [٣] .

فقول ابن قتيبة « إذا تساوت حالاتهما في إمكان وقوع الفعل عليهما » دليل على أن الإعراب إنما يقوم وحده بوظيفة التمييز بين المعاني

---

(١) انظر على سبيل المثال المجموعة الأولى من الأمثال التي ذكرها الدكتور محمد البنا في مقاله عن « تحليل الجملة الفعلية » ص ١٠٠ وقارن ذلك بالبند « رابعا » ص ٩٠ من كتاب النحو والدلالة للدكتور محمد حماسة عبد اللطيف .

(٢) انظر تحليل الجملة الفعلية ص ١٠٠ .

(٣) تأويل مشكل القرآن ص ١٤ .

النحوية في هذه الحالة فقط أما في غيرها فقد يشترك معه ملامح أخرى أو تنفرد دونه بأداء هذه الوظيفة ، ومن الأمثلة التي ينفرد فيها الإعراب بذلك قول الله تعالى : ﴿ اتخذوا أحبارهم ورهبانهم أربابا من دون الله والمسيح ابن مريم ﴾ ، إذ إن وجود الفتحة في لفظ « المسيح » هي التي حالت بين أن يكون معطوفا على لفظ الجلالة ومحضته لأن يكون معطوفا على المفعول به « أحبارهم » فإذا أضفنا إلى ذلك ما مثل به ابن قتيبة لأثر الإعراب في قوله ﷺ « لا يقتل قرشي صبرا » [١] بالرفع والجزم لعرفنا أن الإعراب وحده هو المسئول عن كون الجملة خبرا منفيا في حالة الرفع ، أو أن تكون إنشاءً من قبيل النهي في حالة الجزم .

رأي قطرب

ذهب قطرب إلى أن الكلام « لم يعرب للدلالة على المعاني والفرق بين بعضها وبعض » وحجته في ذلك أنك « قد تجد في كلامهم أسماء متفقة في الإعراب مختلفة المعاني وأسماء مختلفة الإعراب متفقة المعاني فمما اتفق إعرابه واختلف معناه قولك : إن زيداً أخوك ، ولعل زيداً أخوك ، وكأن زيداً أخوك ، اتفق إعرابه واختلف معناه . ومما اختلف إعرابه واتفق معناه قولك : ما زيد قائما وما زيد بقائم ... وجعل من ذلك قوله سبحانه : ﴿ إن الأمر كلَّه لله ﴾ بالنصب ، ﴿ إن الأمر كلُّه لله ﴾ بالرفع ، قرىء بالوجهين جميعا ، وبعد أن ذكر أمثلة عديدة من هذا القبيل قال : فلو كان الإعراب إنما دخل الكلام للفرق بين المعاني لوجب أن يكون لكل معنى إعراب يدل عليه لا يزول إلا بزواله » [٢] .

---

(١) السابق ص ١٥ وقارن بالمثال الذي أورده ابن جني في الخصائص ١ / ٣٥ .

(٢) الأشباه والنظائر ١ / ٧٨ ، ٧٩ .

أما تفسيره لوجود الإعراب واختلاف حركاته فقد عبر عنه بقوله : « وإنما أعربت العرب كلامها ، لأن الاسم في حال الوقف يلزمه السكون للوقف ، فلو جعلوا وصله بالسكون أيضا ، لكان يلزمه الإسكان في الوقف والوصل ، فكانوا يبطئون عند الإدراج ، فلما وصلوا وأمكنهم التحريك جعلوا التحريك معاقبا للإسكان ليعتدل الكلام ، ألا تراهم بنوا كلامهم على متحرك وساكن ولم يجمعوا بين ساكنين في حشو الكلمة ولا في حشو بيت ولا بين أربعة أحرف متحركة لأنهم في اجتماع الساكنين يبطئون في كثرة الحروف المتحركة ويستعجلون وتذهب الصلة من كلامهم ، فجعلوا الحركة عقيب الإسكان » ، وأما عن إختلاف الحركات فقد علل له بقوله :

« لو فعلوا ذلك (أي الإلتزام بحركة واحدة) لضيقوا على أنفسهم فأرادوا الاتساع في الحركات ولم يحظروا على المتكلم الكلام إلا بحركة واحدة » (١) .

وواضح من هذا أن قطربا كان يرى فيما يسمى بحركات الإعراب مجرد وسيلة للتخلص من ثقل الكلام في حالة الوصل وأن الإعراب ليس ملمحا نحويا ، وقد ردّ عليه الجمهور بأنه « لو كان الأمر كما ذكر لجاز جر الفاعل مرة ورفعه أخرى ونصبه ، وجاز نصب المضاف إليه لأن القصد في هذا إنما هو الحركة تعاقب سكونا يعتدل به الكلام ، فأي حركة أتى بها المتكلم أجزأته فهو مخير في ذلك وفي هذا إفساد للكلام وخروج عن أوضاع العرب وحكمة نظم كلامهم » (٢) .

---

(١) السابق ١/ ٧٩ .

(٢) السابق ، نفس الصفحة .

إنه إذا كان رد الجمهور يحمل الطابع النظري فإن أحمد بن فارس قد رد على ذلك ونقده بدليل عملي يتمثل فيما ورد عن العرب من التزام الحركة الإعرابية المعنية في المواقع التي تقتضيها مما يدل على أن القوم كانوا يعرفون لهذه الحركات أثرها ، يقول عليه رحمة الله « والدليل على صحة هذا (الأمر) وأن القوم قد تداولوا الإعراب أنا نستقرىء قصيدة الحطيئة التي أولها :

شاقتك أظعان لليلى دون ناظرة بواكر

فتجد قوافيها عند الترنم والإعراب تجيء مرفوعة ولولا علم الحطيئة بذلك لأشبه أن يختلف إعرابها لأن تساويها في حركة واحدة اتفاقا من غير قصد لا يكاد يكون »[1] .

إن ما ذكره ابن فارس متعلقا بقصيدة الحطيئة يجد له تأييداً قويا في أشعار أخرى جاهلية وإسلامية منها على سبيل المثال قصيدة لبيد التي مطلعها :

عفت الديار محلها فمقامها بمنى تأبد غولها فرجامها

فهذه القصيدة التي بلغت سبعة وثمانين بيتا جاءت قوافيها كلها بالرفع ولو كان الغرض هنا مجرد حركة تعقب الإسكان لوردت أحيانا مرفوعة وأحيانا منصوبة أو مجرورة[2] ، ونضيف إلى ما ذكره الجمهور وابن فارس أن الإعراب ليس دائما بالحركات وإنما يكون أحيانا بالحروف كالألف والنون في المثنى والواو والنون في جمع المذكر وثبوت النون

---

(١) الصاحبي ص ١٣ .

(٢) انظر قصيدة لبيد في شرح المعلقات السبع للزوزني ص ٩١ - ١١٦ .

في رفع الأفعال الخمسة ، فأي حركة هنا أعقبت الإسكان ؟ وإذا ثبت أن هذا التفسير الذي قدمه قطرب لاختلاف علامات الإعراب لا ينطبق على كل حالاته ويتناقض مع الواقع اللغوي فلا بد من البحث عن تفسير آخر يتلاءم مع هذا الواقع ، وهنا لا نجد للاختلاف سببا غير أن هذه العلامات تكشف عن المعاني النحوية إما وحدها وإما مع غيرها من الملامح النحوية .

وفيما يتعلق بالشبهة التي أوردها قطرب متعلقة باختلاف المعاني مع اتفاق الحركة الإعرابية والعكس فقد رد عليه الجمهور بأن قالوا : « إنما كان أصل دخول الإعراب في الأسماء التي تذكر بعد الأفعال لأنه يذكر بعدها اسمان أحدهما فاعل والآخر مفعول به ، ومعناهما مختلف ، فجعل الفرق بينهما بالإعراب ثم جعل سائر الكلام على ذلك ، وأما الحروف التي ذكرها فمحمولة على الأفعال »[1] .

إن هذا الرد الذي تكفل به الجمهور يعتمد على افتراض تاريخي لا يمكن إثباته ومن ثم يتعين البحث عن تفسير آخر مقبول لما زعمه قطرب من اختلاف المعنى واتفاق الإعراب في الأمثلة التي ذكرها (إن زيداً أخوك ـ لعل زيداً أخوك ـ كأن زيداً أخوك) ونتساءل أولا :

ما المعنى الذي اختلف هنا ؟ وما الإعراب الذي اتفق ؟ الذي اختلف هو معنى الجملة ، ففي المثال الأول جملة خبرية مؤكدة ، وفي المثال الثاني جملة إنشائية تفيد الرجاء ، وفي المثال الثالث جملة خبرية تشبيهية ، ويرجع إختلاف هذه المعاني التركيبية إلى اختلاف الأدوات ، وأما المعاني النحوية الإفرادية فإنها متفقة في الجمل الثلاث حيث إن

---

(١) الأشباه والنظائر ١/ ٧٦ .

« زيداً » في هذه الجمل هو المسند إليه مما يعني أن وظيفته النحوية واحدة والإعراب الدال على ذلك واحد أيضا ، وهنا نجد خلطا بين طائفتين من معاني النحو هما المعاني التركيبية والمعاني الإفرادية والقول بتميزهما يحل هذه الإشكالية القطربية ، ولو سلمنا بأن ذلك حاصل في بعض الأحيان (وهو يحدث بالفعل في أحيان عديدة) كأن يكون كل من المبتدأ والخبر والفاعل ونائبه مرفوعا وبالتالي تتفق العلامة الإعرابية وتختلف المعاني النحوية ، وقد يحدث العكس أيضا بأن يكون المعنى النحوي واحداً وتختلف العلامة الإعرابية الدالة عليه كما سيتضح من جدول الإعراب في اللغة العربية ، وكذلك جدول الإعراب في اللاتينية ، لو حدث ذلك لكان لذلك تفسيره الصحيح الذي يعتمد على واقع اللغة العربية من ناحية وعلى مقارنة حالات الإعراب في اللغات الأخرى من ناحية ثانية .

إن التفسير الصحيح لذلك هو أن علامات الإعراب رموز لغوية ينطبق عليها ما ينطبق على سائر الرموز أو الوحدات اللغوية من قبولها لمبدأى الترادف والاشتراك وكلاهما من السمات المميزة للغات البشرية ، فكما أن هناك اشتراكا في « الألفاظ » أو الوحدات المعجمية ، واشتراكا في المورفيمات أو الوحدات الصرفية فإن علامات الإعراب (وهي وحدات صرفية أصلا) مما يقبل الاشتراك أيضا ، وما ينطبق على قبول الوحدات الصرفية للترادف ينطبق أيضا على علامات الإعراب .

إن هذه الحقيقة المتمثلة في قبول مبدأى الاشتراك والترادف في العلامات الإعرابية لا تنفرد بها اللغة العربية وانما تشاركها في ذلك كل اللغات التي تنتمي الى الفصيلة « المتطورة » من اللغات البشرية ونعني

بها الفصيلة التصريفية [١] ، يقول جون لاينز : « إن كل نظرية تتعلق بالإعراب بصفة عامة ينبغي أن تراعي أمرين ، هما :

١ ـ أن نفس العلامة الإعرابية تحقق أكثر من وظيفة نحوية .

٢ ـ أن الوظيفة النحوية المعينة قد تتحقق من خلال أكثر من علامة إعرابية بطرق مختلفة في نفس اللغة ، ثم أردف قائلا : إن كلا هذين الأمرين يصلحان لوصف لغات عديدة داخل وخارج إطار فصيلة اللغات الهندية الأوربية [٢] .

الملامح النحوية البديلة للإعراب

في كل اللغات المعربة توجد مجموعة من الملامح النحوية التي تُعرَفُ بأنها وحدات التركيب النحوي التي لا تدل على معنى في ذاتها ، ولكن يؤدي تغيّرها إلى تغير المعنى النحوي ، وهذه الملامح وإن لم تكن ذات معنى مستقل ، إلا أن لها وظيفة هامة في الجملة ، تتمثل في الإشارة إلى المعنى النحوي والكشف عنه ، ومن ثم تحديد هذه الوحدة النحوية أو تلك ، وقد يقوم بهذه المهمة أكثر من ملمح واحد في الجملة الواحدة ، بمعنى أنها تعمل مفردة ومتضافرة ـ وليست متضافرة فقط ـ للكشف عن المعاني النحوية بأنواعها المختلفة [٣] .

---

(١) انظر في هذه الفصائل وخصائصها النحوية : أسس علم اللغة لماريوباي ص ٥٦ ، وقارن بـ : بانس Handbuch der linguistik, s. 431

(٢) لاينز G. Lyons, Einfuhrung, S. 297

(٣) انظر : كتابنا « دلالة السياق » ص ١٩٥ .

النص

باب القول على الإعراب

هو الإبانة عن المعاني بالألفاظ ، ألا ترى أنك إذا سمعت أكرم سعيد أباه ، وشكر سعيدا أبوه ، علمت برفع أحدهما ونصب الآخر الفاعل من المفعول ، ولو كان الكلام شَرْجا واحدا لاستبهم أحدهما من صاحبه .

فإن قلت : فقد تقول ضرب يحيى بُشْرَى ، فلا تجد هناك إعرابا فاصلا ، وكذلك نحوه ، قيل : إذا اتفق ما هذه سبيله ، مما يخفى في اللفظ حاله ، ألزِم الكلامُ من تقديم الفاعل ، وتأخير المفعول ، ما يقوم مقام بيان الإعراب ، فإن كانت هناك دلالة أخرى من قبل المعنى ، وقع التصرف فيه بالتقديم والتأخير ، نحو أكل يحيى كُمَّثْرَى ، لك أن تقدِّمَ وأن تؤخر كيف شئت ، وكذلك ضربَتْ هذا هذه ، وكلّم هذه هذا ، وكذلك إن وضح الغرض بالتثنية أو الجمع جاز لك التصرف ، نحو قولك : أكرم اليَحْيَيان البُشْرَيَيْنِ ، وضرب البشريين اليحيون ، وكذلك لو أومأت إلى رجل وفرس ، فقلت : كلّم هذا فلم يجبه لجعلت الفاعل والمفعول أيهما شئت ، لأن في الحال بيانا لما تعنِي ، وكذلك قولك : ولدَتْ هذه هذه ، من حيث كانت حال الأم من البنت معروفة ، غير منكورة ، وكذلك إن ألحقت الكلام ضربا من الإتباع جاز لك التصرف لما تُعقب من البيان ، نحو ضرب يحيى نفسَه بشرى ، أو كلّم بشرى العاقلَ مُعَلَّى ، أو كلم هذا وزيدا يحيى ، ومن أجاز قام وزيد عمرو لم يجز ذلك في نحو « كلّم هذا وزيدٌ يحيى » ، وهو يريد كلم هذا يحيى وزيد ، كما يجيز « ضرب زيدا وعمرو جعفر » .

فهذا طرف من القول أدّى إليه ذكر الإعراب .

وأمّا لفظه فإنه مصدر أعربت عن الشيء إذا أوضحت عنه ، وفلان معرب عما في نفسه ، أي مبين له ، وموضح عنه ، ومنه عرّبت الفرس تعريبا إذا بزغته ، وذلك أن تنسف أسفل حافره ، ومعناه أنه قد بان بذلك ما كان خفيّا من أمره لظهوره إلى مرآة العين ، بعدما كان مستورا ، وبذلك تعرف حاله : أصُلْب هو أم رِخو ؟ وأصحيح هو أم سقيم ؟ وغير ذلك .

وأصل هذا كله قولهم « العرب » وذلك لما يعزى إليها من الفصاحة ، والإعراب ، والبيان ، ومنه قوله في الحديث : « الثيب تُعرب عن نفسها » ، والمُعْرِب : صاحب الخيل العِراب ، وعليه قول الشاعر :

ويصهِلّ في مثل جوف الطويّ

صَهيلا يُبيّن للمعرب

أي إذا سمع صاحب الخيل العراب صوته علم أنه عربيّ ، ومنه عندي عَروبة والعروبة للجمعة ، وذلك أن يوم الجمعة أظهر أمراً من بقيّة أيام الأسبوع ، لما فيه من التأهب لها ، والتوجه إليها ، وقوة الإشعار بها ؛ قال :

* يوائم رهطا للعَرُوبة صُيَّما *

ولما كانت معاني المسمَّين مختلفة كان الإعراب الدالّ عليها مختلفاً أيضا ، وكأنه من قولهم : عَرِبت معدته ، أي فسدت ، كأنها استحالت من حال إلى حال ، كاستحالة الإعراب من صورة إلى صورة ، وفي هذا كاف بإذن الله .

من هذا النص الذي تَفَرَّدَ به ابن جني [١] ، نستطيع أن نستخلص الحقائق الآتية :

أولا : الإعراب هو الملمح الأساسي في الكشف عن المعاني النحوية ، وهو بذلك ينتمي إلى ما يعرف في علم اللغة الحديث بالملامح الفارقة ، التي لا يجوز حذفها أو الاستغناء عنها ، وليس من نوع الملامح أو القرائن الفائضة (يعد الملمح فائضا إذا أمكن فهم المعنى بدونه ، ومن ثم يفقد صفته التمييزية) .

ثانيا : عند تعذر الإعراب فإن هناك ملامح نحوية أخرى تحل محله ، منها :

أ ـ الترتيب ، أي التزام تقديم الفاعل وتأخير المفعول ، حيث يستغنى بحفظ الرتبة التي هي أصلا غير محفوظة عن الإعراب ، ويكون هذا الملمح أساسيا إذا تعذر الإعراب ، ولم تكن ثمت قرائن أخرى حالية أو مقالية كما في : ضرب موسى عيسى ، أو إذا عرض للوحدة النحوية ما يجعلها واجبة التقديم ، كأن يكون المفعول به شرطا أو استفهاما ، حيث يتحول بذلك من الأبواب ذات الرتب غير المحفوظة إلى الصنف المحفوظ الرتبة ،كما في قوله تعالى : ﴿ وسَيَعْلَمُ الذينَ ظَلَمُوا أيَّ مُنْقَلَبٍ يَنْقَلِبُونَ ﴾ [٢] .

---

(١) أشار ابن يعيش تبعا لابن جني إلى نحو من هذا عندما قال : « فإن قيل فأنت تقول : ضرب هذا هذا ، وأكرم عيسى موسى ، قيل : هذا شيء قادت إليه الضرورة هنا لتعذر ظهور الإعراب فيهما ، ولو ظهر الإعراب فيهما أو في أحدهما أو وُجِدَت قرينة معنوية أو لفظية جاز الاتساع بالتقديم والتأخير ... » . شرح المفصل ١/ ٧٢ .

(٢) عرض ابن جني لهذه الحالة في باب « نقض المراتب » في الخصائص ٢/ ٣٨٣ .

ب ـ المطابقة ، اعتد ابن جني بالمطابقة ملمحا نحويا ، يحل محل الإعراب عند تعذر ظهوره ، وذكر لها صورتين : المطابقة في الجنس (التذكير والتأنيث) ، كما في : ضَرَبَتْ هذا هذه ، حيث تعلم من لحوق التاء للفعل أن الفاعل هو المؤنث ، والأخرى هي المطابقةفي العدد (التثنية أو الجمع) ، وهنا أصاب ابن جني في القاعدة وأخطأ في المثال ، لأن التمثيل بضرب البشريين اليحيون ، لا يصلح هنا لوجود علامة إعراب المثنى والجمع ، والصواب أن يمثل بنحو قوله تعالى : ﴿ وَأَسَرُّوا النَّجْوَى الَّذِينَ ظَلَمُوا ﴾ ، وذلك على لغة من يلحق الفعل علامة التثنية والجمع (لغة أكلوني البراغيث) .

ج ـ الإسناد (أو التعلق) ، ويتمثل هذا الملمح في لمح العلاقة الإسنادية بين الفعل والفاعل من ناحية ، والفعل والمفعول به من ناحية أخرى ، فالفعل أَكَلَ لا يسند إلا لما يقع منه الأكل ، أما الكمثرى فهي مما يقع الأكل عليها ـ لا منها ـ ، ومن ثم يكون يحيى هو الفاعل ، تأخر أو تقدم ، ومن ثم يكون المعنى المراد في عبارة ابن جني : « فإن كانت هناك دلالة من قبل المعنى » هو المعنى المعجمي للفعل ، من حيث صحة أو عدم صحة إسناده لما يلي ذلك الفعل .

د ـ السياق (الخارجي) أو دلالة الحال ، وهذا ملمح غير لغوي ، وقد ذكر له أبو الفتح مثالين ، يتمثل أحدهما في عملية الإيماء المصاحب للكلام ، والآخر في عنصر المشاهدة المتمثل في رؤية البنت والأم [١] .

---

(١) هناك ملامح نحوية أخرى بديلة لم يشر إليها ابن جني في هذا النص ، مثل ملمح الاختيار ، وملمح الصيغة ، وملمح الأداء ، وقد تحدثنا عن هذه الملامح تفصيلا في كتابنا « دلالة السياق » ص ٢٣٥ - ٢٥١ ، فانظرها وأمثلتها هناك ، وقارن بـ « العربية معناها ومبناها ص ٢٢٤ .

الفهرست

الصفحة	الموضوع

الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة

٭ ٭ ٭